I LOVE QATAR

أُحِبُّ قطر

عماد الدين عطية عريف

موسوعة قطر الميسرة

I LOVE QATAR

M R
مركز الراية للنشر والإعلام

أنا أحب قطر

(في مفاهيم المواطنة القطرية)

أنا أحب قطر

(في مفاهيم المواطنة القطرية)

عماد الدين عطية عريف

مركز الراية للنشر والإعلام

كل الحقوق محفوظة

للناشر – مركز الراية للنشر والإعلام
القاهرة – جمهورية مصر العربية
تليفاكس: ٠٠٢٠٢٣٣٧٨٧٠٩٠٦
هواتف المحمول: ٠٠٢٠١١١٩٠٥٧٢٠٠ – ٠٠٢٠١٠٠٧٠٥٥٠٥٨
ص. ب: ٢٥٨ العتبة ـ القاهرة
الرقم البريدي: ١١٥١١
e-mail: alraya9357@yahoo.com

المدير العام: محاسب/ أحمد فكري

الطبعة الأولى
١٤٣٥هـ ـ ٢٠١٤م

رقم الايداع
٢٠١٣-٧٨٦٧

الترقيم الدولى
978-977-354-379-2

المحتويات

الباب الثاني

دوائر المواطنة القطرية

الباب الثالث

الدوائر الأساس في تكوين المواطنة القطرية

***

المقدمة

الحمد لله.. الذي قدر لهذه الأمة سنة التغيير، فنفضت عنها غبار السنوات، وركود القرون، وبدأت تنهض من جديد على أيدي أبنائها الأبرار؛ حكامًا ومحكومين، علماء وعمال، هذه الأمة التي استطاعت بمرونتها وحيويتها أن تستوعب كل التغيرات التي مرت بها على أيدي كل المستعمرين الذين جاءوا خلال ديارها، فلفظت ما حاول هؤلاء المستعمرون أن يرسخوه في هذه الأمة من مفاهيم لا تتناغم مع هويتها ودينها.

لكن في المقابل ثمة مفاهيم جديدة تأتي من الغرب ومن الشرق لا نستطيع أن نرفضها تمامًا، ولا أن نقبلها على علاتها؛ إنما نفحصها ونمحصها، ونقبل منها ما يتماشى مع فطرتنا الإسلامية، وهويتنا العربية، ومن هذه المفاهيم مفهوم المواطنة، الذي بات مفهومًا يتداول على الأصعدة السياسية والاجتماعية؛ سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي في محاولة جديدة ممن يصدرون هذه المفاهيم إلينا؛ كي يشقوا الصف ويبرزوا ملامح الإثنية، وخريطة العرقيات والمذاهب في المنطقة العربية التي تخلصت تمامًا من مثل هذه العصبيات المذمومة بعد أن أمدها الإسلام العظيم بمبادئ وأسس للأخوة والمحبة؛ تجمع الإنسانية كلها تحت مظلة واحدة دون النظر إلى الأصول العرقية أو اللسان أو اللون.

وبالفعل استطاعت منطقتنا العربية أن تستوعب هذا المفهوم، وأن تطور معناه، وأن تجعله متسقًا مع إسلامها، ومع معاملاتها لمواطنيها ذوي الأصول العرقية المختلفة أو المذاهب المغايرة أو الأديان الأخرى.

وفي هذا الكتاب الذي قسمناه إلى أربعة أبواب تناولنا في الباب الأول دراسة مفصلة حول المواطنة ومفاهيمها، وحول تطور هذا المفهوم، وعلاقته بالقضايا

الأخرى؛ مثل: الطائفية، والثقافة الوطنية. كذلك تحدثنا عن المواطنة بين الفكر القومي والفكر الإسلامي، وعن مفهومها كذلك في الفكر القبطي. ثم تناول ذلك الباب عدة رؤى حول المواطنة في الخليج وبعض الدول الأخرى، التي انضمت إلى مجلس التعاون الخليجي. وأخيرًا تناولنا المواطنة والوطنية وتحقيق مبدأ المواطنة في دساتير بعض الدول.

أما الباب الثاني فقد انتقلنا فيه مباشرة إلى الحديث عن المواطنة في قطر؛ إذ أن حب الوطن الذي يجري في عروق كل عربي ومسلم بدعم من دينه وعقيدته، ودعم من أصوله العربية العريقة لا يحتاج إلى مفاهيم جديدة، ولا إلى دراسات مطولة، إنما هو شيء راسخ في عقول وقلوب هذه الأجيال منذ أن نشأت وشبت عن الطوق على أرض هذا الوطن.

فكان هذا الباب متناولاً دوائر المواطنة القطرية، ونعني بها: كل العناصر الموجودة في هذا الوطن، والتي ترسخ مفهوم المواطنة، ومفهوم حب الوطن دون الحاجة إلى اللجوء إلى مفاهيم جديدة.

وكانت دوائر المواطنة القطرية هي: التاريخ القطري، التراث القطري، ثروات قطر الاقتصادية والثقافية، ثروات قطر الاستراتيجية ودورها على المستويين المحلي والدولي.

ثم تناولنا في الباب الثالث: الدوائر الأساسية التي تسهم في تكوين وترسيخ المواطنة القطرية، وقد تناولناها بالتفصيل على ثلاث مراحل:

١. الدائرة الإقليمية والخليجية.

٢. الدائرة العربية.

٣. الدائرة الإسلامية والدولية.

وأخيرًا جاء الباب الرابع والأخير؛ ليتناول جهود قطر في تطبيق مبدأ المواطنة عن طريق التطوير الديمقراطي والمواطنة الفعالة والتربية المدنية وتطوير المجتمع المدني، وكذلك دستور دولة قطر. وغير ذلك من الأساليب والمناهج العلمية والعملية.

وفي الختام... نستطيع أن نقول: إن حب الوطن من الإيمان، وأنه مفهوم إسلامي راسخ، ولا ننسى هنا موقف الصحابي الجليل " بلال بن رباح " في أيامه الأولى في المدينة المنورة عندما لزم فراشه مريضًا، وأنشد شعرًا في حب مكة المكرمة، متمنيًا أن يموت ويقبر بها؛ رغم أن أهلها على الشرك؛ لكنها في النهاية وطنه الذي عاش فيه وأحبه، والذي تمنى له أن يسلم ويوحد الله، فيعود إليه، ويعيش فيه؛ لأنه أحب بلاد الله إلى الله ورسوله، كما قال رسول الله ﷺ في وداعه لمكة يوم الهجرة.

إذن فلا مجال للمزايدة على العرب والمسلمين في حب الوطن، ولا في المواطنة؛ لأنها مبادئ راسخة في تاريخه وتراثه وعقيدته...

ونسأل الله أن يحوز هذا الكتاب قبول القارئ العزيز، وأن يكون مفيدًا للمكتبات والبحاثة القطريين والعرب والمسلمين.

والله ولي التوفيق.

الباب الأول

المواطنة... رؤى ومفاهيم

١) في مفهوم المواطنة.

٢) رؤى في المواطنة.

١) في مفهوم المواطنة

أ. تطور مفهوم المواطنة:

تُعَدُّ «المواطنة» أحد المفاهيم الرئيسية في الفكر الليبرالي منذ تبلور في القرن السابع عشر كنسق للأفكار والقيم، ثم تطبيقه في الواقع الغربي في المجالين الاقتصادي والسياسي في القرنين التاليين وما ترتب على ذلك من آثار على الترتيبات الاجتماعية والعلاقات الإنسانية في القرن العشرين ثم مطلع قرننا هذا.

وإذا كانت الليبرالية عند نشأتها قد دارت حول فكرة الحرية الفردية والعقلانية وتقوية مركز الفرد في مجتمع سياسي قام على قواعد عصر النهضة على أبنية اجتماعية حاضنة وقوية، فإن مفهوم المواطنة قد تطور وتحوّر عبر مسيرة الليبرالية ليتركز حول خيارات الفرد المطلقة وهواه كمرجع للخيارات الحياتية والسياسة اليومية في دوائر العمل، والمجتمع المدني، والمجال العام، ووقت الفراغ، وليصبح «المفهوم المفتاح» الذي لا يمكن فهم الليبرالية وجوهرها دون الإحاطة بأبعاده المختلفة وتطوراته الحادثة المستجدة، حيث يستبطن تصورات الفرد، والجماعة، والرابطة السياسية، ووظيفة الدولة، والعلاقات الإنسانية، والقيم والأخلاق.

عودة المواطنة:

وقد شهد هذا المفهوم تغيرات عديدة في مضمونه واستخدامه ودلالته، فلم يعد فقط يصف العلاقة بين الفرد والدولة في شقها السياسي القانوني كما ساد سابقاً، بل تدل القراءة في الأدبيات والدراسات السياسية الحديثة على عودة

الاهتمام بمفهوم "المواطنة" في حقل النظرية السياسية بعد أن طغى الاهتمام بدراسة مفهوم «الدولة» مع نهاية الثمانينيات، ويرجع ذلك لعدة عوامل، أبرزها الأزمة التي تتعرض لها فكرة الدولة القومية التي مثلت ركيزة الفكر الليبرالي لفترة طويلة؛ وذلك نتيجة عدة تحولات شهدتها نهاية القرن العشرين:

أولها: تزايد المشكلات العرقية والدينية في أقطار كثيرة من العالم، وتفجر العنف بل والإبادة الدموية، ليس فقط في بلدان لم تنتشر فيها عقيدة الحداثة من بلدان العالم الثالث بل أيضاً في قلب العالم الغربي أو على يد قواه الكبرى، بدءاً من الإبادة النازية لجماعات من اليهود، ومروراً بالإبادة النووية في هيروشيما، ومؤخراً الإبادة الصربية للمسلمين، والإبادة الأمريكية للعراقيين وللأفغان، والإبادة الجارية للفلسطينيين.

وثانيها: بروز فكرة «العولمة» التي تأسست على التوسع الرأسمالي العابر للحدود وثورة الاتصالات والتكنولوجيا من ناحية أخرى، والحاجة لمراجعة المفهوم الذي قام على تصور الحدود الإقليمية للوطن والجماعة السياسية وسيادة الدولة القومية، وكلها مستويات شهدت تحولاً نوعياً.

وعلى صعيد آخر فإن نمو الاتجاهات الأصولية المسيحية واليمينية المتطرفة في البلدان التي مثلت مهد التجربة الليبرالية قد أدى إلى مراجعة المفهوم والتأكيد على محوريته لمواجهة هذه الأفكار وآثارها في الواقع السياسي والاجتماعي الغربي المعقد مع وجود أقليات عرقية ودينية منها العرب والمسلمون؛ هذا فضلاً عن وصول الفردية كفكرة مثالية لتحقيق حرية وكرامة الفرد إلى منعطف خطير في الواقع الليبرالي، بعد أن أدى التطرف في ممارستها وعكوف الأفراد على ذواتهم ومصالحهم الضيقة إلى تهديد التضامن

الاجتماعي الذي يمثل أساس وقاعدة أي مجتمع سياسي، وتراجع الاهتمام بالشأن العام لصالح الشأن الخاص، وتنامي ما يسميه البعض «موت السياسة» وبروز «سياسات الحياة اليومية».

الطائفية والمواطنة:

في الأصل إن الطائفية هي نقيض التساوي والمساواة في الحقوق والواجبات، لذلك اعتبرت الطائفية نقيضاً للوطنية.

لذلك ثبت أن الطائفية في العقود الأخيرة هي نتاج لسياسات إقليمية ودولية تهدف إلى إلغاء الانتماء الوطني من خلال خلق ثقافة الانتماء والولاء للمذهب والطائفة الدينية، بما تحمله هذه الثقافة من مفاهيم القدسية والروحانية المولّدة للعصبية والتطرف عندما يتم إدماجها بقضايا سياسية ومادية.

فالطائفية في عرف هذه السياسات الدولية هي النواة التي يتم زرعها ليحصدوا دولاً ضعيفة وعاجزة تسعى فيها الطوائف لتقاسم الحصص وتوزيع الخيرات والمغانم فيما بينهم، كما هو حاصل اليوم في العراق والسودان والجزائر وغيرها...

وكما هو مخطط له ويعمل به في الخليج بشكل عام.. لأن الانتماء الوطني، الواحد والمتساوي عند الجميع، لا يمكن أن يبرر أي نوع من أنواع الاستيلاء والتقاسم... لذلك تعد الطائفية عَرَضاً مرضياً، ولا علاقة لها بمبادئ الأديان أو الأخلاق... بل باقتسام الحصص والمغانم. ويخطئ من يعتقد بأنه يمكن المحافظة على الحد الأدنى من الأمن في الوطن، بإبقاء الممارسة الطائفية ضمن الإطار السياسي، أي بالحفاظ دون أن تنتقل تلك الطائفية إلى الإطار الاجتماعي،

أي دون أن تنتقل إلى صعيد العلاقات الشخصية بين المواطنين، فتبقى علاقات الصداقة والزيارة والتعليم والانتقال والبيع والشراء وغير ذلك، دون أن يحمل كل شخص جهازا للإنذار المبكر لكي يستدل به إلى طائفة الشخص الآخر الذي يتعامل معه؛ لان استمرار الأمن، في ظل المجتمع الطائفي، لا يعود إلى القانون في هذه الحالة، بل إلى نوع من توازن القوى بين الطوائف أو إلى التسويات والصفقات السياسية، من مقاعد نيابية ووزارية وسواها...

فإذا اختل توازن القوى لسبب ما، أو برز على الأرض واقع جديد يتنافى مع التسويات والصفقات المعقودة والتي لا يمكن أن تدوم إلى الأبد، كونها قائمة على سلسلة من الترقيعات لا على حلول جذرية، تبدأ الطائفية بالظهور بوجهها القبيح، مرة أخرى كعَرَض لمرض لا علاقة له بمبادئ الأديان والطوائف، فتبدأ المشاحنات التي تصل إلى درجة الحروب الأهلية كما حدث ويحدث في بعض تلك الدول التي ذكرناها.

الإسلام والمواطنة:

وبدون الدخول في جدل لغوي أو سجالات أيدلوجية وسياسية حول مصطلح (المواطن) ومدى توافره في الفضاء الثقافي العربي والإسلامي، فإننا نعتقد أن المضمون السياسي والحقوقي الذي يحتضنه هذا المفهوم، هو ذات المضامين التي يقرها الإسلام للأفراد وآحاد المسلمين. فالإنسان المسلم في التجربة السياسية الإسلامية بحقوقه ومكاسبه وواجباته ومسؤولياته هو ما نصطلح عليه اليوم مفهوم المواطن. فالمضمون والحقائق الكبرى واحدة بين هذين المفهومين.

لذلك نجد أن التوجيهات الإسلامية تؤكد على حقوق الإنسان المسلم

وضرورة صيانة حقوقه واحترام خصوصياته، وأنه على علاقة عضوية بين جميع أفراد المجتمع.

فقد جاء في الحديث الشريف: (يا أيها الناس إن أباكم واحد وأمكم واحدة، كلكم لآدم وآدم من تراب. لا فضل لعربي على أعجمي، ولا لأعجمي على عربي، ولا لأحمر على أسود ولا لأسود على أحمر إلا بالتقوى).. وأن (المسلمون إخوة تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم).... فهذه الحقوق التي تؤكد عليها النصوص الإسلامية، هي ذاتها الحقوق التي يتضمنها مفهوم المواطنة المعاصر.

وبمقدار ما ينتقص من هذه يبرز الخلل السياسي والاجتماعي. فحينما يتطابق المثال والواقع على هذا الصعيد، يكون الاستقرار السياسي الحقيقي، وتنتهي كل موجات الاهتزاز والانحراف. أما حينما يتفارق الواقع مع المثال وتتسع الفجوة بينهما، فإنه بمقدار هذه الفجوة، تبرز المشكلات وتتضخم التوترات والمآزق. من هنا فإن الاستقرار السياسي والأمن الشامل، لا يتحققان على الصعيد الواقعي، إلا بحصول المواطن على كل حقوقه، وبإمكانه الفعلي في ممارسة دوره الكامل في الحياة العامة. فحيثما كانت هناك ديمقراطية حقيقية ومشاركة سياسية نوعية، كان هناك الأمن والاستقرار. وبغياب الديمقراطية والمشاركة السياسية، تغيب الكثير من العوامل التي تساهم بشكل مباشر في الاستقرار السياسي والأمن الاجتماعي.. وعليه فإن الإصلاح السياسي المتواصل، الذي يطرد معوقات التقدم ويزيل كوابح التطور ويحفز جميع شرائح المجتمع للمشاركة الفعالة، هو الضمان الحقيقي للأمن والاستقرار.

واستقرار المجتمعات المتعددة الأيدلوجيات والثقافات، لا يتحقق إلا من خلال مواطنة متساوية، تسمح للجميع وبدون استثناء المشاركة الحقيقية في الحياة

السياسية والعامة. لذلك فإن مفهوم المواطنة لا يخص أو لا يتوجه فقط إلى الأقلية في مقابل الأكثرية، بل هو يستوعب الجميع، فهو يحافظ على حقوق الأقلية والأكثرية في نطاق مفهوم المواطنة الجامعة.

وذلك لأن المواطنة في أحد تجلياتها تعني: المساواة بين المواطنين بصرف النظر عن المعطيات الدينية أو المذهبية أو القبلية أو العرقية. فكل مواطن له كامل الحقوق وعليه كل الواجبات.

وعلى ضوء هذا بإمكاننا القول: إن المواطنة بقيمها وحقوقها، وواجباتها ومسؤولياتها، هي الحجر الأساس لتطوير النظام السياسي وصيانة حقوق الإنسان وتجديد الحياة السياسية والثقافية وتنمية مقومات السلم الاجتماعي وعوامله وتعزيز الوحدة الداخلية.

والمواطنة وفق هذا المنظور لا تبنى إلا في بيئة سياسية ديمقراطية - قانونية، تتجاوز كل أشكال الاستفراد بالسلطة والقرار أو الاستهتار بقدرات المواطنين وإمكاناتهم العقلية والعملية.

والقاعدة العريضة التي تحتضن مفهوم المواطنة في الفضاء السياسي والاجتماعي، هي قاعدة العدالة والمساواة. فكلما التزم المجتمع بهذه القيم ومتطلباتها، أدى ذلك على المستوى العملي إلى بروز حقائق إيجابية في طبيعة العلاقة التي تربط بين مكونات الوطن الواحد وتعبيراته.

فمقتضى العدالة الاعتراف بوجود التعددية في الفضاء الاجتماعي والسياسي وتنظيم العلاقة بين هذه التعدديات على أسس المواطنة المتساوية.

المواطنة والثقافة الوطنية:

ثمة علاقة في المضمون بين مفهومي المواطن والمواطنة وهما معاً مرتبطان

بمفهومين آخرين هما الوطن والوطنية، فعندما يغيب الوطن وتتوارى تجلياته على مواطنيه تتوارى الوطنية كقيمة عليا حيث لا يكون للمواطن مكانته التي يكتسبها من مكانة الوطن، فلا مواطنة ولا مواطن بدون وطن، ولا وطن بدون وطنية تعبر عن نفسها بدرجة عالية من الولاء والاندماج الوطني والتماسك السياسي.

فالمواطنة التي هي التعبير القانوني عن الوجود السياسي للوطن والمواطن معاً هي المدخل الأساسي للنهوض الوطني، هي حجر الزاوية لتطوير الوطن ابتداءً من نظامه السياسي والاجتماعي والاقتصادي وامتداداً إلى النهوض الثقافي والارتقاء الحضاري، لأن افتقاد المواطنة هي الوجه الآخر لافتقاد الوطن بمدلولاته المعنوية والرمزية وليس فقط المادية، هذا يعنى أن المواطنة تتجلى في أرقى صورها بارتقاء الاستقلال الوطني وثبات العزة والكرامة الوطنية من ناحية، كما تتجلى بتثبيت الحقوق السياسية للمواطن، ناهيك عن حقوقه الإنسانية، وتمتعه بالمساواة الكاملة فى الحقوق والواجبات دون تمييز، ووجود درجة عالية من الحريات الديمقراطية.

فالمواطنة الحقيقية لا تتعالى على حقائق التركيبة الثقافية والاجتماعية والسياسية، ولا تمارس تزييفاً للواقع، وإنما تتعامل مع هذا الواقع من منطلق حقائقه الثابتة، وتعمل على فتح المجال للحرية والانفتاح والتعددية في الفضاء الوطني. فالأمن والاستقرار والتحديث، كل ذلك مرهون إلى حد بعيد بوجود مواطنة متساوية مصانة بنظام وقانون يحول دون التعدي على مقتضيات المواطنة الواحدة المتساوية ومتطلباتها.

أ. المواطنة في الفكر القومي والإسلامي:

مبدأ المواطنة في الفكر القومي والإسلامي وقائع ندوة عقدت في جامعة أكسفورد ببريطانيا حول مقاربات الفكر العربي في القرن العشرين ثمّة أهمية خاصة لتناول مبدأ الموطنة في الفكر العربي الحديث، القومي والإسلامي على وجه التحديد لما لهذا المبدأ من مركزية واشتراطية حاسمة في تحديد شكل وبنية المجتمع العربي وطبيعة علاقة الأفراد والمجموعات ببعضهم البعض من ناحية، وعلاقتهم بالسلطة التي تحكمهم من ناحية ثانية.

وهذا الكتاب المهم، الذي هو خلاصة ندوة عقدت في جامعة أكسفورد ببريطانيا حول هذا الموضوع، يركز على مقاربات الفكر العربي في القرن العشرين تجاه مبدأ المواطنة في إطار تناول ونظرة هذا الفكر لموضوعة الديمقراطية بشكل عام. يتضمن الكتاب ثلاثة فصول تبحث في الموضوع من ناحية فكرية ونظرية، وفصلين يتناولان حالات تطبيقية (واحدة حول الأردن، والأخرى حول اليمن).

في الفصل الأول الذي بعنوان: «مفهوم المواطنة في الدولة الديموقراطية» يتناول علي خليفة الكواري، الباحث من قطر، تاريخ نشوء مبدأ المواطنة في السياق الغربي وارتباطه الوثيق بالشكل الديمقراطي للدولة. وهو يحدد شرطين تتعرف بوجودهما المواطنة ولا بد من سيادتهما لضمان مبدأ المواطنة وتطبيقه وهما «زوال مظاهر حكم الفرد أو القلة من الناس، وتحرير الدولة من التبعية للحكام، وذلك باعتبار الشعب مصدر للسلطات وفق شرعية دستور ديمقراطي، ومن خلال ضمانات تصون مبادئه ومؤسسات تطبق آلياته الديمقراطية على ارض الواقع. والثاني اعتبار جميع السكان الذين يتمتعون بجنسية الدولة أو الذين لا يحوزون جنسية دولة أخرى المقيمين على ارض الدولة وليس لهم في الحقيقة وطن غيره

مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات يتمتع كل فرد منهم بحقوق والتزامات مدنية وقانونية متساوية، كما تتوفر ضمانات وإمكانيات ممارسة كل مواطن حق المشاركة السياسية الفعالة وتولي المناصب العامة». ويقرأ الكواري تطور مبدأ المواطنة أيضاً في التواريخ اليونانية والعربية والإسلامية.

وفي الجزء الخاص بالتاريخ العربي والإسلامي هناك وقفات مثيرة وفي غاية الأهمية، مثلاً فيما يتعلق بأقدار المشاركة السياسية في حضارات سبأ ومعين ووجود نوع من «التمثيل النيابي».

كما يشير أيضاً إلى بروز قيم المساواة والتناصر على الحفاظ عليها قبيل بزوغ الإسلام وذلك كما تمثلت في حلف الفضول، والذي شهده الرسول محمد في صباه. ثم يتوسع بعض الشيء في التغيير الجذري الذي جاء به الإسلام تجاه فكرة الفرد والمساواة، وتتويج ذلك بالشورى.

أما الفصل الثاني، وكتبه عبد الوهاب الأفندي من جامعة وستمنستر، فمتعلق بالمفهوم الإسلامي لفكرة المواطنة وجاء تحت عنوان «إعادة النظر في المفهوم التقليدي للجماعة السياسية في الإسلام: مسلم أم مواطن؟»، وفيه يستعرض الأفندي الخطوط الرئيسية لتطور النظرة إلى هذا المفهوم في السياق الإسلامي مركزاً على الكتابات الحديثة لمفكرين وكتاب من أمثال طارق البشري وفهمي هويدي ومحمد سليم العوا.

وبحث الأفندي مهجوس بواقع الأقليات وغير المسلمين في المجتمع الإسلامي وكيف، وإلى أي مدى، تحققت وتتحقق مواطنة هؤلاء مع الغالبية المسلمة. وهو يقرأ التجربة الإسلامية التاريخية ويقارنها بالتجربة الغربية الليبرالية في آخر تمثلاتها الحديثة، ومن خلال كتابات مفكرين مثل ريتشارد رورتي، وجون

رولز ويورغن هابرماس. وهو يصل إلى نتيجة مفادها أن المحاولات الفكرية الحثيثة الراهنة في الوعي الإسلامي تنزع نحو احتواء المطالب الحديثة للمواطنة وهي تسير في الاتجاه الصحيح، لكنها برأيه لا تبلغ حتى الآن المدى المقبول فضلاً عن المأمول. وهو يقول بأن مبدأ المشاركة يلزم المسلمين بمنح المواطنين غير المسلمين الحقوق نفسها التي يتوقع منحها من قبل المواطنين في الجانب الآخر، وهذا يعني عدم أخذ الانتساب الديني كلياً عند التفكير في هو القضية.

ويفرض المبدأ نفسه للمسلمين أن رغبوا بذلك الحق في تنظيم حياتهم السياسية بالطريقة التي يلزمون أنفسهم بها. وهذا يستدعي ضرورة وجود نظام سياسي واسع الأفق والتصور والمرونة قد يستحيل إدراكه ضمن حدود فهمنا لكيفية عمل الدولة الحديثة. في الفصل الثالث يناقش خالد الحروب من جامعة كامبردج «مبدأ المواطنة في الفكر القومي العربي: من «الفرد القومي» إلى الفرد المواطن»، مستعرضاً رؤية تيارات الفكر القومي خلال القرن العشرين إلى هذا المبدأ. وهو يقول بأنه لم يحظ مبدأ المواطنة بمعناه الحديث القانوني والديمقراطي بتأصيل عميق في الفكر القومي العربي التقليدي في القرن العشرين.

وكسائر المفاهيم المتعلقة بالديمقراطية، أو المؤسسة لها، كمركزية الفرد مثلاً مقابل مركزية الجماعة، ظل هذا المبدأ مهجوراً في النظرية القومية العربية، والأخطر منه انه ظل بعيداً عن التطبيق والممارسة في الدول التي حكمتها أنظمة قومية التوجه، كما في غيرها على حد سواء. وكان تجاهل الفكر القومي لمبدأ المواطنة نتيجة طبيعية لعدم إيلائه موضوعة الديمقراطية اهتماماً جوهرياً وانشغال الأجندة القومية بجداول اهتمامات كان الاعتقاد بأنها أكثر إلحاحاً.

والديمقراطية هي الحاضنة الأولى للمواطنة والمرتبطة بها ارتباطاً عضوياً

وسببياً إلى درجة يمكن معها القول بأنه لا يمكن تجسد الواحدة منهما في غياب الأخرى. فغياب الديمقراطية العربية القومية غيّب بالتتابع مفهوم ومبدأ «المواطنة» وهمّشه.

فالديمقراطية في نهاية الأمر تقوم على ركيزتين «الشعب مصدر السلطات... (و) مبدأ المواطنة والمساواة السياسية والقانونية بين المواطنين بصرف النظر عن الدين أو العرق أو المذهب أو الجنس». ولاستكناه الموقف القومي بدقة فان الحروب يغوص في أدبيات القوميين العرب في القرن العشرين، من ساطع الحصري، إلى ميشيل عفلق، إلى شبلي العيسمي، إلى عبد الله الريماوي، وآخرين كثر، ويقسم التيارات القومية إلى أربعة من زاوية موقفها من مبدأ المواطنة، وهي: تيار فكر المؤسسين الأوائل من وزن الحصري، وتيار الفكر القومي العلمي، وتيار الفكر القومي الاشتراكي، وتيار الفكر القومي الراهن.

ويرى الحروب أن غياب مفهوم المواطنة بمعناه الحديث عن تيارات الفكر القومي العربي يعود إلى عدة أسباب هي:

أولاً، غلبة تنظيرات دور الدم واللغة والتاريخ (الألمانية) في تشكيل الوعي القومي على حساب تنظيرات الحقوق والواجبات (الفرنسية) في تشكيل أي مجتمع قومي حديث،

وثانياً، ضغط أولويات التخلص من الاستعمار والتبعية للخارج، وبناء دولة ما بعد الاستقلال بالتوازي مع مواجهة التحدي الصهيوني،

وثالثاً، الموقف المتشكك الذي اتخذه الفكر القومي الكلاسيكي من قيام ديمقراطية عربية في الدول التي سماها دول «التجزئة القطرية».

أما الفصلان الأخيران في الكتاب، فالأول منهما كتبته فاديا الفقير من جامعة

درهام في بريطانيا وهو دراسة تطبيقية بعنوان «نساء ديمقراطيات بدون ديموقراطية: النسوية والديموقراطية والمواطنة: حالة الأردن»، أما الثاني فكتبه سمير الشميري من جامعة عدن، بعنوان «المواطنة المتساوية: اليمن نموذجاً». وكلا الفصلين يتضمنان قراءة معمقة لمفهوم المواطنة في الحالتين، الأول في حالة النساء والثاني في حالة المواطنين بشكل عام.

في الأصل إن الطائفية هي نقيض التساوي والمساواة في الحقوق والواجبات، لذلك اعتبرت الطائفية نقيضاً للوطنية.

لذلك ثبت أن الطائفية في العقود الأخيرة هي نتاج لسياسات إقليمية ودولية تهدف إلى إلغاء الانتماء الوطني من خلال خلق ثقافة الانتماء والولاء للمذهب والطائفة الدينية، بما تحمله هذه الثقافة من مفاهيم القدسية والروحانية المولّدة للعصبية والتطرف عندما يتم إدماجها بقضايا سياسية ومادية.

فالطائفية في عرف هذه السياسات الدولية هي النواة التي يتم زرعها ليحصدوا دولاً ضعيفة وعاجزة تسعى فيها الطوائف لتقاسم الحصص وتوزيع الخيرات والمغانم فيما بينهم، كما هو حاصل اليوم في العراق والسودان والجزائر وغيرها... وكما هو مخطط له ويعمل به في الخليج بشكل عام... لأن الانتماء الوطني، الواحد والمتساوي عند الجميع، لا يمكن أن يبرر أي نوع من أنواع الاستيلاء والتقاسم.. لذلك تعد الطائفية عَرَضاً مرضياً، ولا علاقة لها بمبادئ الأديان أو الأخلاق؛ بل باقتسام الحصص والمغانم.

ويخطئ من يعتقد بأنه يمكن المحافظة على الحد الأدنى من الأمن في الوطن، بإبقاء الممارسة الطائفية ضمن الإطار السياسي، أي بالحفاظ دون أن تنتقل تلك الطائفية إلى الإطار الاجتماعي، أي دون أن تنتقل إلى صعيد العلاقات

الشخصية بين المواطنين، فتبقى علاقات الصداقة والزيارة والتعليم والانتقال والبيع والشراء وغير ذلك، دون أن يحمل كل شخص جهازا للإنذار المبكر لكي يستدل به إلى طائفة الشخص الآخر الذي يتعامل معه... لان استمرار الأمن، في ظل المجتمع الطائفي، لا يعود إلى القانون في هذه الحالة، بل إلى نوع من توازن القوى بين الطوائف أو إلى التسويات والصفقات السياسية، من مقاعد نيابية ووزارية وسواها... فإذا اختل توازن القوى لسبب ما، أو برز على الأرض واقع جديد يتنافى مع التسويات والصفقات المعقودة والتي لا يمكن أن تدوم إلى الأبد، كونها قائمة على سلسلة من الترقيعات لا على حلول جذرية، تبدأ الطائفية بالظهور بوجهها القبيح، مرة أخرى كعَرَض لمرض لا علاقة له بمبادئ الأديان والطوائف، فتبدأ المشاحنات التي تصل إلى درجة الحروب الأهلية كما حدث ويحدث في بعض تلك الدول التي ذكرناها.

ب- المواطنة في الفكر القبطي (أقباط مصر):

المواطنة بين المفهوم والممارسة

جورج إسحق المنسق العام لحركة كفاية المصرية

يقصد بالمواطنة العضوية الكاملة والمتساوية في المجتمع بما يترتب عليها من حقوق وواجبات، وهو ما يعني أن كافة أبناء الشعب الذين يعيشون فوق تراب الوطن سواسية بدون أدنى تمييز قائم على أي معايير تحكمية مثل الدين أو الجنس أو اللون أو المستوى الاقتصادي أو الانتماء السياسي والموقف الفكري، ويرتب التمتع بالمواطنة سلسلة من الحقوق والواجبات ترتكز على أربع قيم محورية هي:

أولا- قيمة المساواة:

التي تنعكس في العديد من الحقوق مثل حق التعليم، والعمل، والجنسية، والمعاملة المتساوية أمام القانون والقضاء، واللجوء إلى الأساليب والأدوات القانونية لمواجهة موظفي الحكومة بما في هذا اللجوء إلى القضاء، والمعرفة والإلمام بتاريخ الوطن ومشاكله، والحصول على المعلومات التي تساعد على هذا.

ثانيا- قيمة الحرية:

التي تنعكس في العديد من الحقوق مثل حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية، وحرية التنقل داخل الوطن، وحق الحديث والمناقشة بحرية مع الآخرين حول مشكلات المجتمع ومستقبله، وحرية تأييد أو الاحتجاج على قضية أو موقف أو سياسة ما، حتى لو كان هذا الاحتجاج موجها ضد الحكومة، وحرية المشاركة في المؤتمرات أو اللقاءات ذات الطابع الاجتماعي أو السياسي.

ثالثا- قيمة المشاركة:

التي تتضمن العديد من الحقوق مثل الحق في تنظيم حملات الضغط السلمي على الحكومة أو بعض المسئولين لتغير سياستها أو برامجها أو بعض قراراتها، وممارسة كل أشكال الاحتجاج السلمي المنظم مثل التظاهر والإضراب كما ينظمها القانون، والتصويت في الانتخابات العامة بكافة أشكالها، وتأسيس أو الاشتراك في الأحزاب السياسية أو الجمعيات أو أي تنظيمات أخرى تعمل لخدمة المجتمع أو لخدمة بعض أفراده، والترشيح في الانتخابات العامة بكافة أشكالها.

رابعا - المسئولية الاجتماعية:

التي تتضمن العديد من الواجبات مثل واجب دفع الضرائب، وتأدية الخدمة العسكرية للوطن، واحترام القانون، واحترام حرية وخصوصية الآخرين.

وقد قنن دستور مصر الدائم والصادر في عام ١٩٧١ هذه الحقوق والواجبات في العديد من مواده، من أبرزها:

مادة ١٣: العمل حق وواجب وشرف تكفله الدولة.

مادة ١٤: الوظائف العامة حق للمواطنين.

مادة ٤٠: المواطنون لدى القانون سواء وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة.

مادة ٤٦: تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية.

مادة ٤٧: لكل إنسان الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من الوسائل.

مادة ٤٩: تكفل الدولة للمواطنين حرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والفني والثقافي، وتوفر وسائل التشجيع اللازمة لذلك.

مادة ٥٠: لا يجوز أن تحظر على أي مواطن الإقامة في جهة معينة أو الإقامة في مكان معين إلا في الأحوال المبينة في القانون.

مادة ٥٤: للمواطنين الاجتماع الخاص في هدوء غير حاملين سلاحا ودون حاجة إلى إخطار سابق، ولا يجوز لرجال الأمن حضور اجتماعاتهم الخاصة، والاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات مباحة في حدود القانون.

مادة ٥٥: للمواطنين حق تكوين الجمعيات، ويحظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها معاديا لنظام المجتمع أو سريا أو ذا طابع عسكري.

مادة ٥٦: إنشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطي حق يكفله القانون.

مادة ٥٨: الدفاع عن الوطن وأرضه واجب مقدس، والتجنيد إجباري وفقا للقانون.

مادة ٦١: أداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وفقا للقانون.

مادة ٦٢: للمواطن حق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأي في الاستفتاءات ومساهمته في الحياة العامة واجب وطني.

مادة ٦٢: لكل فرد حق مخاطبة السلطات العامة كتابة وبتوقيعه.

مادة ٦٨: التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة، ولكل مواطن حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعي.

ومن المهم هنا التأكيد على أن المواطنة ليست فقط مجموعة من النصوص والمواد القانونية التي تثبت مجموعة من الحقوق لأعضاء جماعة معينة كما قد يعكسه دستور هذه الجماعة وقوانينها، بل يشترط أيضا وعي الإنسان داخل هذه الجماعة بأنه مواطن أصيل في بلاده وليس مجرد مقيم يخضع لنظام معين دون أن يشارك في صنع القرارات داخل هذا النظام، فالوعي بالمواطنة يعتبر نقطة البدء الأساسية في تشكيل نظرة الإنسان إلى نفسه وإلى بلاده وإلى شركائه في صفة المواطنة، وبالتالي فممارسة المواطنة كنشاط داخل المجتمع لا تتم بشكل عرضي أو مرحلي كما هو الحال بالنسبة للانتخابات بل هي عملية تتم بشكل منتظم ومتواصل وبطرق صغيرة وعديدة وبتفاصيل لا

تعد، هي جزء من نسيج حياتنا اليومية، لهذا فالوعي بالمواطنة وممارستها يتطلب التربية على ثقافة المواطنة بكل ما تحمله من قيم وما تحتاجه من مهارات.

ج- المواطنة العربية في تقرير الأمم المتحدة:

تقرير الأمم المتحدة الإنمائي: التميز ضد المرأة يعطل النهضة العربية

أكد تقرير التنمية الإنسانية العربية الذي صدر عن الأمم المتحدة أمس الخميس أن التميز ضد المرأة يشكل عائقا كبيرا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي، مشيرا إلى أن مشاركة المرأة العربية في الاقتصاد هي الأضعف في العالم بأسره.

وأكد تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السنوي حول العالم العربي "أن نهوض المرأة هو في واقع الأمر شرط ضروري لازم للنهضة العربية.

ودعا التقرير الذي وضعه فريق من الخبراء العرب، الدول العربية إلى اعتماد إجراءات "دعم تفضيلي مؤقت أو تميز ايجابي في إطار زمني محدد" لصالح المرأة علاوة على فتح الأبواب أمامها في مجالات الصحة والتربية والاقتصاد، وأشار إلى أن مشاركة المرأة العربية في الاقتصاد هي الأضعف بين كل نساء العالم. وأوضح أن نسبة البطالة هي الأعلى لدى المرأة العربية منها في صفوف الرجال في اغلب بلدان المنطقة بنسبة تتراوح بين الضعفين وخمسة أضعاف.

وفي مجال التعليم، اقل من ٨٠ في المائة من البنات يرتدن مدرسة ثانوية في كل الدول العربية عدا أربعة بلدان هي البحرين وقطر والأردن والأراضي الفلسطينية. وتطال الأمية نصف النساء العربيات في مقابل الثلث فقط بين الرجال.

وفي المجال الصحي يشير التقرير إلى أن "المرأة تفقد عددا اكبر من سنوات

العمر جراء المرض"، مشيرا إلى "أن ذلك لا يرتبط بمستوى المعيشة أو عوامل الخطر أو الوفيات المتصلة بالحمل والولادة ويوحي بأن هذا الفقد النسبي الأكبر يعود إلى أنماط حياة عامة تتسم بالتميز ضد النساء". ويشير التقرير في هذا السياق إلى أن النساء في البلدان العربية خصوصا الأقل نموا يعانين من "درجة غير مقبولة من مخاطر المرض والوفاة المتصلة بوظائف الحمل والإنجاب وتصل نسبة وفيات الأمهات في المتوسط إلى ٢٧٠ وفاة لكل مائة ألف حالة ولادة". وتتراوح الوفيات بين سبع لكل ١٠٠ ألف في قطر وأكثر من ألف لكل مائة ألف في دول مثل موريتانيا والصومال.

وبحسب استطلاع للرأي اجري في أربع دول هي مصر والمغرب ولبنان والأردن، أبدت غالبية كبيرة من النساء والرجال تطلعا إلى المزيد من المساواة بين الجنسين.

لكن في كثير من الدول العربية تنص القوانين على تهميش النساء في الوقت الذي تؤكد فيه دساتير الدول ذاتها أن للمرأة الحقوق ذاتها التي يتمتع بها الرجل. ويوضح التقرير "تنطوي قوانين عديدة في البلدان العربية على تميز ضد المرأة. ومع أن أحكام الدستور في جميع البلاد العربية تقريبا تنص على حماية حقوق النساء فان هذه الحقوق غالبا ما تتعرض للانتهاك أو تناقضها تشريعات أخرى أو لا تدخل حيز التنفيذ".

وبحسب معدي التقرير فان الدين الإسلامي ليس مسؤولا عن هذا الوضع الذي ردوه إلى النزعات القبلية والنزاعات والاحتلال الأجنبي والإرهاب والهيمنة على المجتمعات من قبل "قوى سياسية محافظة" متشددة تحمي "الثقافات والقيم الذكورية."

ويؤكد التقرير ضرورة "تحديث التفسير الديني والفقهي والتبني الواسع لاستقراءات الاجتهاد المستنيرة" داعيا إلى أن "يتجاوز الاجتهاد الفقهي أسار (قيد) المؤسسات الدينية القائمة وشخوصها ويصبح حقا واجبا على كل مسلم عالم وقادر على التفقه في شؤون دينه سواء كان رجلا أو امرأة".

ويشير التقرير إلى الفوارق في مستوى وضع المرأة في العالم العربي موردا في هذا المجال خصوصا أن نسبة البنات اللواتي يرتدن المدارس أعلى من نسبة الذكور في كل من تونس والأردن ولبنان والأراضي الفلسطينية.

وفي الجانب السياسي منحت غالبية دول المنطقة، المرأة حق التصويت منذ خمسينات وستينات القرن الماضي فتولت مناصب وزارية في الفترة الأخيرة في البلاد العربية، غير أن النسبة العامة للحضور النسائي في البرلمانات لا تزيد على ١٠ في المائة في الدول العربية وهي أدنى نسبة للنساء البرلمانيات في العالم.

٢) رؤى في المواطنة:

أ. رؤية خليجية للمواطنة:

تابعون لا مواطنون

الخليجيون وإشكالية المواطنة

بقلم الأمين العام لحزب الأمة د/ حاكم المطيري

إذا كانت العلاقة بين أفراد المجتمع في الدولة الإسلامية تقوم على أساس مبدأ الأخوة كما قال تعالى: (إنما المؤمنون أخوة) وكما جاء في الحديث: (المسلم أخو المسلم)، وكما في حديث (الناس سواسية كأسنان المشط)، وهو ما يقتضي

المساواة المطلقة بين جميع أفراد المجتمع بما في ذلك المساواة بين الحاكم والمحكوم، فالعلاقة بينهما هي علاقة أخ بأخيه، لا علاقة أبوة ولا بنوة، فلا طبقية جاهلية، ولا استبداد بالرأي والسلطة، ولا استئثار بالمال والثروة، في ظل الإسلام وشريعته، بل الجميع في حكم الله سواء، لا فرق بين كبير وصغير، وذكر وأنثى، وغني وفقير، فالإمارة والسلطة والرأي شورى بينهم كما قال تعالى: (وأمرهم شورى بينهم) وكما عبر عن ذلك الخليفة الراشد عمر بن الخطاب بقوله (الإمارة شورى بين المسلمين)، كما أن الأرض ملك لهم جميعا لا حمى فيها إلا للمصالح العامة للأمة كما قال عمر: (لا حمى إلا لله ولرسوله والله إنها ـ أي الجزيرة العربية ـ لأرضهم عليها قاتلوا في الجاهلية وعليها أسلموا).

وإذا كانت العلاقة في الدولة المعاصرة الحديثة تقوم على أساس مبدأ المواطنة التي تقتضي المساواة في الحقوق والواجبات بين أبناء الوطن الواحد، لا فرق في ذلك بين الحاكم والمحكوم، وما يترتب على ذلك من ثبوت حق الجميع في اختيار السلطة التي تمثلهم لتساويهم في المواطنة، وحقهم في العدالة في تقسيم الثروة بينهم، وحقهم في تبوء الوظائف العامة وفق مبدأ تكافؤ الفرص، كما تنص عليه الدساتير الوضعية المواثيق العالمية الإنسانية.

فإن العلاقة اليوم في دول الخليج العربي بين الشعوب والأنظمة الحاكمة لا تقوم على ذاك الأساس الشرعي، ولا على هذا الأساس الوضعي! فلا العلاقة علاقة أخوة كما قررها الإسلام، ولا علاقة مواطنة كما تقررها الدساتير الوضعية في الدول المعاصرة!! بل هي علاقة تبعية ورعوية تتمثل فيها الطبقية الجاهلية في أوضح صورها، وتتجلى فيها أكبر إشكالية تواجهها شعوب الخليج العربي وهي أزمة الهوية، حيث لا تعبر هذه الدول عن هوية شعب المنطقة الواحد، فلم

تقم تلك الدول على أساس قومي كما هو الحال في الدولة الحديثة المعاصرة في أوربا، ولا على أساس ديني كما كانت عليه الخلافة الإسلامية، ولا على أساس جغرافي، بل تم تقسيم المنطقة وشعبها الواحد إلى دويلات تم نسبتها إما إلى أسرة (السعودية)، أو مدينة (الكويت)، أو إقليم (عمان)، أو جزيرة (البحرين) و (قطر)، أو حالة (الإمارات)، كما لم يكن قيام دول الخليج تعبيرا عن إرادة شعوب المنطقة -التي تمثل شعبا واحدا عرقيا ودينيا ولغويا وثقافيا وتاريخيا وجغرافيا- بقدر ما كانت تعبر عن إرادة الاستعمار البريطاني الذي خلق هذا الواقع وفرض هذه الخريطة على النحو الحالي منذ أن دخل المنطقة إلى الحرب العالمية الأولى - حيث سقطت الخلافة العثمانية آخر خلافة إسلامية، والتي كانت تتبعها الجزيرة العربية كإقليم من أهم أقاليم الدولة الإسلامية منذ قيامها في المدينة سنة ١ هـ إلى سقوطها في الحرب العالمية الأولى -حيث حدد الاستعمار البريطاني الحدود بين البلدان التي جعل منها دولا، كما عمل على ترسيخ حكم شيوخ الموانئ والمدن الذين تحالفوا معه، ومد نفوذ سلطتهم إلى الداخل، بعد أن كانت سلطتهم ونفوذهم لا تتجاوز أسوار مدنهم الصغيرة، كما قام بتوقيع معاهدات الحماية معهم كشيوخ مدن لا كرؤساء دول، وضمن توريث الحكم لأبنائهم، وقام بتوقيع اتفاقيات امتيازات النفط معهم بصفتهم ملاكا للأرض لا بصفتهم رؤساء دول، إذ لم تقم آنذاك دول في المنطقة، ولم تقتصر بريطانيا على ذلك؛ بل عملت على حماية هذا الواقع وترسيخه، ووقفت ضد الحركات الوطنية التي أرادت إصلاح هذا الخلل كما حصل في ثورة المجلس سنة ١٩٣٨م في الكويت، والذي كان قادتها يطمحون إلى قيام نظام حكم ديمقراطي على النمط البريطاني، وكان لبريطانيا يد في وأد تلك الحركة والتحالف مع السلطة للقضاء عليها خشية على مصالحها في

المنطقة، على حساب الشعوب التي أصبحت ضحية هذا التحالف بين الاستعمار والاستبداد، ابتداء من تقسيم المنطقة الواحدة، وانتهاء بفرض الأنظمة وحمايتها، قبل تحديد العلاقة بينها وبين الشعوب التي تم إخضاعها من قبل بريطانيا لتلك المشيخات بقوة سلاح البحرية والطيران البريطاني!

لقد أصبحت شعوب الخليج العربي منذ سنة ١٩٢٢م -حيث تم تحديد الحدود التي فصلت بين أبناء الأرض الواحدة والشعب الواحد- تواجه واقعا جديدا تقوم فيه العلاقة بينها وبين هذه الأنظمة - التي تحكمها بقوة الحماية البريطانية - لا على أساس مبدأ المواطنة للدولة والوطن، وهو ما يقتضي المساواة في الوطنية، بل على أساس التبعية والرعوية للمشيخات، أي على أساس طبقي إقطاعي، أصبحت فيها الأرض-أي الخليج والجزيرة العربية -ملك للأسر أو العشائر الست الحاكمة، والشعوب مستخدمون فيها!

ولم تخرج بريطانيا من المنطقة بعد الاستقلال الصوري لدويلاتها في عقد السبعينات من القرن العشرين إلا بعد أن حسمت موضوع الأرض والسلطة والثروة لصالح ست عشائر -حيث يبلغ تعداد بعض الأسر الحاكمة بضعة آلاف فرد- وهي أي تلك العشائر - التي صار لها الحق وحدها في الحكم، ولها الحق وحدها بالثروة، لأنها تري أن الأرض التي احتلها الاستعمار وحددها ملك لها وحدها !!

ومن هنا أصبح موضوع الجنسية التي تحدد العلاقة بين الدولة والمواطن مرتبط بهذه العشائر الحاكمة، فهي وحدها من يمنح الجنسية - من خلال السلطة التنفيذية التي تمثل العشائر الحاكمة أكثر من تمثيلها للشعوب -كما لها الحق وحدها في سحب الجنسية دون الرجوع للسلطة التشريعية أو القضائية، بناء على أن

المناطق التي حماها الاستعمار البريطاني بعد سقوط الخلافة العثمانية مدن لتلك العشائر الحاكمة، لا أرض للشعوب الموجودة عليها منذ آلاف السنين !

وهكذا أصبحت علاقة المواطن في الخليج العربي بهذه الدويلات ليست مرتبطة بالدولة التي تتمثل في الأرض والشعب والسلطة ومؤسساتها التنفيذية والتشريعية والقضائية، بل مرتبطة بالعشائر الحاكمة، ومن هنا نشأة علاقة التبعية والرعوية بين الأنظمة العشائرية الحاكمة وشعوب المنطقة التي باتت تخضع لسلطة هذه العشائر، فلم تقم الدولة الحديثة المعاصرة في الخليج العربي إلى يومنا هذا، تلك الدولة التي يسود فيه القانون وحكم الشعب على أساس مبدأ المواطنة الذي يقتضي المساواة في الحقوق والواجبات، بل ما زالت أنظمة الحكم أنظمة عشائرية يتم فيها تشكيل الحكومات على أساس أسري عشائري يتبوأ فيه أبناء العشائر الحاكمة الست رئاسة الحكومات وكل وزارات السيادة بشكل دائم، كما يتم استقطاع ما يعادل أحيانا ثلث الثروة من دخل النفط في دويلات الخليج العربي لصالح هذه العشائر، حتى بلغت ثروة هذه الأسر الست وحدها نحو ألف مليار دولار وهو ما يعادل ميزانيات دول المنطقة لمدة مائة عام قادمة تقريبا !!

كما يتم تخصيص امتيازات ومخصصات لكل أفراد هذه العشائر الحاكمة وفق قوانين خاصة كحق يتمتع به أفراد هذه العشائر بشكل قانوني كرواتب شهرية منذ الولادة حتى الوفاة، وجوازات سفر خاصة، واستحقاقات ليست لغيرهم من أفراد الشعب، بل ولا يخضعون للقانون وحكم القضاء في أكثر الأحيان، وهو ما يتعارض مع أوضح مبادئ المساواة في الحقوق والواجبات التي تنص عليها الدساتير في هذه الدول؛ بل وصار كل من يرفض هذا الواقع ويدعو إلى إصلاح هذا الخلل الدستوري من القوى الإصلاحية المعارضة عرضة للتهديد بسحب

الجنسية ونزع صفة المواطنة منه !!

لقد بدأ الخليجيون يشعرون بخطورة هذا الواقع الذي فرضه الاستعمار البريطاني على مستقبلهم وضرورة إصلاح هذا الخلل، ومن هنا كان قيام (حزب الأمة) تعبيرًا عن رفض هذا الواقع وطرحا لمشكلة طالما حاولت الأنظمة العشائرية في المنطقة تأجيلها وهي مشكلة تحديد العلاقة بين الشعوب وحكوماتها وعلى أي أساس تقوم هذه العلاقة؟ أهي على أساس المواطنة للدولة كما تنص عليه الدساتير فيها؟ أم على أساس التبعية والرعوية للمشيخات الحاكمة كما هو حكم الأمر الواقع ؟

وعلى أي أساس يتم اختيار الحكومات في دول الخليج العربي؟وهل هي تمثل الشعوب أم تمثل العشائر والأسر الحاكمة ؟وبأي حق دستوري أو شرعي يتمتع الآلاف من أفراد هذه الأسر والعشائر الحاكمة بكل هذه الامتيازات بينما يحرم منها بقية الشعب مع أن الجميع سواء في الحقوق والواجبات كما تنص عليه الشريعة الإسلامية والدساتير الوضعية ؟

وعلى أي أساس يتم ارتهان حاضر ومستقبل شعوب المنطقة ومصالحها وثرواتها وأوطانها للقوى الدولية بقرار فردي عشائري دون أن يكون لشعوبها أي حق في تقرير مصيرها؟

إن معالجة هذه الإشكالية ثقافيا وسياسيا وقانونيا هو المدخل الصحيح للدفع باتجاه الإصلاح السياسي السلمي في دول الخليج العربي، وما لم يتم حسم هذه الإشكالية بشكل واضح، وما لم يتم مناقشتها بكل صراحة وصدق، فستظل المنطقة تعيش أزمة سياسية كبرى تتمثل في غياب مفهوم الدولة الحديثة، واستمرار حالة العشائرية التي تسيطر على المنطقة، حيث تتحكم ست أسر

عشائرية بمصير ثلاثين مليون خليجي بشكل طبقي لا مثيل له في أي مكان في العالم المعاصر، وحيث يغيب مفهوم المواطنة ليحل محله مفهوم الرعوية والتبعية، وهو واقع يصطدم ببدهيات الإسلام وقطعياته.

وبكل المبادئ الدستورية والمواثيق الدولية، وستتجلى تداعيات هذه الأزمة سياسيًا وأمنيًا مع مرور الزمن، كاحتجاج رافض للوضع القائم الذي تم فيه استلاب شعوب لخليج حقها في المواطنة التي تقتضي المساواة في الحقوق والواجبات بين أبناء الوطن الواحد في السلطة والثروة والوظائف العامة دون أي تمييز عشائري أو فئوي أو مناطقي أو طائفي مهما كانت مبرراته، وما لم يتم تدارك الأزمة وطرح الحلول الجذرية العلمية لمعالجتها، وما لم يتم تقرير حق شعوب الخليج في اختيار حكوماتهم ولو في ظل ملكيات وإمارات دستورية، وما لم يفسح الطريق للتعددية السياسية السلمية، والتداول السلمي للسلطة.

وما لم يشعر الجميع بأنهم أبناء وطن واحد وشعب واحد لا فرق بين مواطن وآخر ودون أي تمييز طبقي أو فئوي أو طائفي أو عشائري، وما لم يشعر الجميع بأنهم شركاء في الوطن والسلطة والثروة، وسواء أمام القانون والقضاء، وسواء في حصولهم على فرصهم في الوظائف العامة وفق مبدأ تكافؤ الفرص، ومبدأ معيار الكفاءة والأفضلية، إنه ما لم يتم مراعاة كل ما سبق ذكره فستظل منطقة الخليج العربي عرضة لتغيرات كبرى سيكون للشعوب يد طولي في صناعتها، ولن يستطيع أحد تعطيل حركة التاريخ، أو إيقاف عجلة التغيير الاجتماعي الذي سيغير حتما الواقع السياسي بشكل سلمي إن فسح له المجال أو بأسلوب ثوري إن تم قمعه والوقوف أمام حقوقه المشروعة المسلوبة منذ عقود، وهو ما يوجب على القوى السياسية والاجتماعية والفكرية العمل من أجل معالجة الوضع للوصول إلى رؤى

إصلاحية توافقية سلمية تحقق الحرية والعدل والمساواة للجميع قبل فوات الأوان !!

ب. رؤية عراقية للمواطنة:

مبدأ المواطنة في استحقاق الدستور الدائم

ياسر خالد عبد بركات

لعل من بين الإشكاليات التي لم تستطع تجربتنا الحديثة حلها هي إشكالية مبدأ المواطنة وتضمينها في الإطار الدستوري للدولة، وهي إشكالية بنيوية في العمق أكثر من كونها إشكالية مصطلح. ذلك أن موضوع المواطنة يعتبر من المواضيع المهمة في التاريخ السياسي والاجتماعي وأساساً مهماً في البناء الدستوري والسياسي لأي دولة كانت.

إذ تميزت المرحلة السابقة من تاريخ العراق السياسي بصورة تبدو للعيان أكثر قتامة وضبابية، امتزجت فيها عوامل غياب الوعي التاريخي والاجتماعي المتمثلة بعوامل الأصالة والحداثة والمواطنة والديمقراطية ومفاهيم المجتمع المدني التي تلعب دوراً رئيسياً في إنضاج وترسيخ الشعور بأهمية المواطنة.

فالدولة كظاهرة اجتماعية لا يمكن أن تنتج وتقوم ببناء مقوماتها وأسس نهضتها إلا على أساس مبدأ المواطنة والوطنية المجسدة للفاعلية الإنسانية التاريخية، ذلك أن المواطنة تعتبر جوهر التفاعلات التي ينتجها المجتمع ومكوناً أساسياً من مكونات الدولة بصيغتها المدنية المعبرة عن انصهار وتفاعل جميع تكويناتها الداخلية.

إن إشكالية تعويم مبدأ المواطنة ومزجها ضمن الأساس التاريخي للدولة هي في عمقها إشكالية وعي ينبغي أن تتناغم وفق ظروف واستحقاقات المرحلة الحالية للعراق لتعيد تشكيل حركية المجتمع وبما يتوافق مع أهمية المواطن

باعتباره قيمة ومنتجاً أساسياً من منتجات المجتمع الحديث المعاصر.

ونبدأ بالقول: إن مبدأ المواطنة كما تناولته مختلف المراجع والأدبيات السياسية والاجتماعية بأنه علاقة تبدأ بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من حقوق وواجبات في تلك الدولة ويندرج ضمن هذا المفهوم، الحرية وما يصاحبها من مسؤوليات، فالمواطنة تسبغ أو تضفي على المواطن حقوقاً سياسية وأخرى قانونية واجتماعية واقتصادية وثقافية...الخ.

ومع أنه يصعب تحديد تعريف مانع جامع ثابت لمبدأ المواطنة باعتباره مصطلحاً سياسياً حياً ومتحركاً في سيرورة تاريخية مستمرة إلا أنه يمكن أعطاء تعريف عام لمبدأ المواطنة ينحصر في: المشاركة الواعية والفاعلة لكل شخص دون استثناء ودون وصاية من أي نوع في بناء الإطار الاجتماعي والسياسي والثقافي للدولة.

ومع أن نشوء هذا المصطلح (المواطنة) يعود لعصور مختلفة، إذ تطرق إليه الإغريقيون في كتاباتهم مروراً بالعرب المسلمين ثم انتقل فيما بعد إلى العصور الحديثة واستفادت منه أوربا والدول الغربية وطورته بما يتوافق مع أهمية وقيمة الإنسان بصفته مواطن ينتمي لهذه الدولة أو تلك.

فالعرب أو المجتمعات العربية بصورة عامة، بحكم خضوعها للاستعمار الغربي لمراحل وأزمنة عدة، تعتبر أية مفاهيم أو مصطلحات خارجية هي من قبيل مخلفات الاستعمار فلا ينبغي الأخذ بها، وأن المطالبة بها يدخل في باب الغزو الثقافي والفكري الغربي، وهذه هي أساس المشكلة وجوهر الخلفية الثقافية التي تعاني منها هذه المجتمعات.

فالمهم ليس في تقليد التجربة الغربية ونسخها بصورتها المباشرة ولكن المهم مدى الاستفادة من مخرجات التجربة ومعرفة إيجابياتها وتحديد أو تقليل سلبياتها، آخذين بنظر الاعتبار الفارق الجوهري في طبيعة وتكوين المجتمعات عن بعضها البعض، ومراعاة القيم والتقاليد والأعراف التي تميزت بها التجارب العربية والإسلامية المختلفة.

وعليه، فأن تطبيق هذا المفهوم (مبدأ المواطنة) في الواقع العراقي يطرح نقطتين رئيسيتين هما: مدى ملاءمة طبيعة ونمط الدولة العراقية لهذا المفهوم ومدى الاستجابة الفاعلة لهذا المفهوم.

إن الدولة العراقية الجديدة تعتبر بكل المقاييس دولة حديثة العهد بالديمقراطية أي بمعنى أنها من الدول التي تسلك أولى خطوات المسار نحو الديمقراطية والحرية، ذلك أن مقومات هذه الدولة تفتقد بالأساس إلى مؤسسات دستورية قادرة على بلورة رؤية واضحة لحيثيات المجتمع الذي تعتبر المواطنة ركناً أساسياً من أركانه.

فالمواطنة كما يراها المفكرون هي ثمرة نضال المحكومين لاستخلاص السلطة من أيدي الحكام الغرباء عنهم وعن الوطن، حيث اقترن مفهوم المواطنة أو ما يدل عليه من مصطلحات عبر التاريخ بإقرار المساواة للبعض أو للكثرة من المواطنين حسب توصيف(روبرت دال) للممارسة الديمقراطية الراهنة، إذ ينحصر مبدأ المواطنة لديه في قبول حق المشاركة الحرة الفعالة للإفراد المتساويين في الحقوق والواجبات، ولا ينحصر مبدأ المواطنة ضمن ذلك الإطار بل يمتد ليشمل أحقية المشاركة في النشاط الاقتصادي والتمتع بالثروات فضلاً عن المشاركة في الحياة الاجتماعية وأخيراً حق المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة وتولي المناصب العامة فضلاً عن المساواة أمام

القانون.

إذاً هناك ركنان أساسيان يتعلقان بمبدأ المواطنة هما: المشاركة في الحكم من جانب، والمساواة بين جميع المواطنين من جانب آخر الذي يعد المحك الأساسي للمواطنة.

ولعل القاسم المشترك ـ في وقتنا الحاضر – المعبر عن وجود قناعة فكرية وقبول نفسي، والتزام سياسي بمبدأ المواطنة يتمثل في التوافق المجتمعي على عقد اجتماعي (دستور) يتم بمقتضاه تضمين مبدأ المواطنة والوطنية باعتبارها مصدر الحقوق ومناط الواجبات بالنسبة لكل من يحمل جنسية الدولة دون تمييز عرقي أو طائفي أو ديني.

فقد تميزت النخب السياسية العراقية السابقة بهيمنتها على مراكز القرار والقوة، وكانت في حصيلتها أن أبعدت مفاهيم الهوية والمواطنة عن الفكر والعقل العراقي لسنوات طويلة بفعل السياسات الخاطئة للنظام السابق، وحتى بعد سقوط النظام، نجد أن تجليات مختلفة قد تلوّنت بألوان مختلفة مثلتها الانتماءات الطائفية المستندة على قبول أو رفض ما هو (شيعي أو سني أو كردي أو تركماني) فهذه الانتماءات العرقية أو الطائفية أو المذهبية نجدها تتبلور وتعيد أنتاج نفسها من جديد بأطر مختلفة.

وقد تكون هذه حالة طبيعية أفرزتها المرحلة السابقة بحكم شعور هذه الطائفة أو تلك بالغبن والدونية في مستوى المواطنة والتهميش لفترات طويلة، ولكن لا يمكن أن تمضي وتستمر في المستقبل المتوسط أو الطويل، خصوصاً وأن العراق يشهد مرحلة بناء جديدة ليس فقط للمؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ولكن مرحلة بناء ذات الإنسان وقوامه بوصفه كتلة ايجابية بناءة قادرة

على التعاطي الايجابي مع استحقاقات المرحلة الجديدة.

فالانتماء إلى الدولة ذات البنى والهياكل الدستورية يختلف عن الانتماء إلى القبيلة أو الطائفة، في أنه يتاح لكل الأفراد متى توفرت لهم الشروط القانونية والدولة الدستورية التي تسمح بوجود المعارضة، وكلما زاد نضجها نمت الحريات التي يتمتع بها أفرادها.

ولا يعني ذلك أن مبدأ المواطنة يعني بأي حال إنكاراً للرابطة القومية أو الدينية أو المذهبية أو حتى الرابطة الطبقية أو الإنسانية التي تجمع أغلبية أو بعض المواطنين في القطر الواحد، ولكن باختصار يعني تغليب الولاءات الفرعية أو الثانوية لصالح ولاءات أعلى تتمثل بالدولة التي تعتبر المواطن جوهر الرابطة الأساسية معه.

وفي خضم العلاقة الطردية التي تربط بين الدولة والمواطن تتبلور مبادئ أساسية تتعلق بمفهوم أو مبدأ المواطنة ينبغي التأكيد عليها سعياً لتنمية وتفعيل هذا المفهوم أو المبدأ منها:

١. استخلاص حقوق الإنسان الدستورية له طبيعة دينية وتعددية ينبغي الإشارة أليها عند الأخذ بدستور جديد.

٢. يقتضي مبدأ المواطنة بإبعاده المختلفة (سياسياً ودستورياً وقانونياً وإدارياً واقتصادياً) أن يركز منطق التعامل في الدولة والمجتمع على موجبات هذه المواطنة (أي المشاركة والمساواة).

٣. تنمية وترسيخ ما يسمى بثقافة الوحدة الوطنية بين ميادين الشعب وفي عموم المجتمع.

٤. المساواة لكل فئات المجتمع بغض النظر عن الجنس أو الفئة الإثنية أو

الطائفية واحترام الرأي والرأي الآخر وقبول التنوع.

٥. مراعاة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تمكن المواطن من التعبير عن رأيه ومصالحه بحرية، إذ لا معنى لوجود حقوق قانونية وسياسية ما لم يتوافر الحد الأدنى من ضمانات ممارستها على أرض الواقع مثل وجود التقارب النسبي في الدخل والثروة والمكانة الاجتماعية والمستوى التعليمي وتوفير فرص العمل والتعليم والرعاية الاجتماعية.

من جهة أخرى، أن نوعية ودرجة المواطنة في دولة ما تتوقف وتتأثر بدرجة النضج السياسي والرقي الحضاري كما يتأثر مفهوم المواطنة عبر العصور بالتطور السياسي والاجتماعي وبعقائد المجتمعات وبقيم الحضارات والمتغيرات العالمية الكبرى. ومن هنا تحتل قضية حقوق المواطنة محوراً رئيسياً في النظرية والممارسة الديمقراطية الحديثة، إذ ينبع مفهوم المواطنة نفسه من الطريقة التي يمنح بها هذا النظام حقوق المواطنة للجميع، لتحقيق غرض المواطنة وهدفها المتمثل في تنمية فهم مشترك أفضل بين المتحاورين.

وإذا سلمنا بأهمية تأسيس مبدأ المواطنة العراقية في إنضاج النخب الفردية سعياً إلى تأكيد وتعزيز الحقوق الفردية والجماعية للأفراد والجماعات في دستور يحترم هذه الأفكار ويعمل على تنميتها، فأننا نتطلع وفي نفس المسار إلى تأكيد الهوية الوطنية التي تعتبر الرابطة الوثقى والمحددة لشكل وعلاقة الدولة بالمواطن ذلك أن حقوق المواطنة اليوم أصبحت حاجة ملحة وماسة في جميع شعوب العالم ومرتبطة أو منبثقة من الحصول على جنسية البلد الذي ينتمي إليه.

إن الاحتكام إلى الأسس البنيوية الخاطئة والطروحات التي تراوحت بين الأسس المستوردة البعيدة عن الأصالة والواقع العراقي كانت وراء تغييب

المقومات الأساسية المتمثلة بالوعي الفكري والسياسي المنتج للهوية الوطنية والمواطنة بشكل أساس، مما افقد المجتمع قوته وقدرته على إنتاج الذات الوطنية المعبرة عن أهمية الشعور بمبدأ المواطنة.

وهنا تصبح الحاجة إلى تأكيد المواطنة ضرورة أساسية ملحة ملاءمة لكل الأقيسة العراقية الكلية بعد أن فشلت التجارب السابقة في إبداع الفكر والطروحات والمشاريع المنتجة للهوية الوطنية بالشكل الذي تجعل المواطنة والمواطن والوطنية أساساً وهدفاً يبرر وجود وظيفة الدولة؛ حيث أن البحث عن الأسباب الموضوعية وراء هذا التغييب لمفهوم المواطن يندرج ضمن أطر مشتركة تتقاسمها الدولة والمواطن. إذ ينبغي الإشارة هنا إلى أن عدم الإحساس بالمسؤولية الفردية أو الجماعية تجاه الآخرين تعتبر من دواعي غياب المواطنة وينطبق نفس المسار على الدولة تجاه تعاملها مع المواطن الذي طالما ظلت العلاقة بينهما تحكمها قضية الحاكم والمحكوم. فالمواطن اعتبر محدود الصلاحيات والواجبات ووظيفته أطاعة وتنفيذ الأوامر والأحكام الصادرة عن الحاكم بعيداً عن تأكيد الذات الوطنية.

وهنا فأن مسألة عدم الإحساس بالمسؤولية الجماعية تطرح إشكاليات مهمة تتحدد في ضوئها طبيعة وشكل المجتمع ويتحدد على أساسه تكوينات هذا المجتمع هل هو مجتمع طبقي أم مجتمع متمدن ذات مؤسسات دستورية، ونوعية التفاعلات السائدة في ذلك المجتمع تفاعلات تعاون أم تفاعلات صراع وقوة؟

إن هذه الأطر والسياسات اللاعقلانية التي تنطوي تحت لوائها المخرجات الاجتماعية المكونة لحركة المجتمع والدولة تضعنا إمام مفترق طرق.. يفترض

تجاوزها من قبل كافة الصعد الاجتماعية والدينية والسياسية آخذين بنظر الاعتبار أهمية التكوين الحديث للعراق بتنوعه الفسيفسائي وضرورة وضع الضوابط اللازمة والموضوعية للتعامل مع مخرجات الواقع العراقي الجديد بما ينطوي عليه من استحقاقات جديدة تلعب المواطنة والوطنية الفاعل الرئيس فيها لتكون عوامل بناء جديدة تنهض بها الدولة الجديدة ذات الدستور الجديد.

ذلك أن الدستور العراقي الديمقراطي الجديد ينبغي تضمينه بأسس وأطر جديدة قائمة على:

١. تجسيد مفهوم المواطنة في الواقع على أساس القانون الذي من شأنه معاملة وتعزيز كل الذين يعتبرون بحكم الواقع أعضاءً في المجتمع على قدم المساواة بغض النظر عن انتمائهم القومي أو طبقتهم أو جنسيتهم. وعلى القانون أن يحمي وأن يعزز كرامة واستقلال واحترام الأفراد وأن يقدم الضمانات القانونية لمنع أي تعديلات على الحقوق المدنية والسياسية.

٢. عدم الجمع بين أي من السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية في يد شخص أو مؤسسة واحدة تلافياً لتغييب دور وأهمية المواطن.

٣. تداول السلطة سلمياً بشكل دوري وفق انتخابات دورية عامة حرة نزيهة تحت أشراف قضائي مستقل وشفافية عالية تحد من الفساد والتضليل في العملية الانتخابية.

وعليه يمكن القول: إن أهمية الأبعاد القانونية والسياسية ومكانتها المركزية في مراعاة مبدأ المواطنة ليست بسبب أفضليتها على الحقوق الأخرى وإنما يتعدى سبب اكتسابها لتلك الأولوية أهميتها الذاتية إلى حقيقة كونها السبيل الناجع والضمانة الأكيدة لتنمية إمكانيات النضال السياسي السلمي لاستخلاص

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يمكن تحقيقها من خلال تنمية وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني وهنا تنتقل المواطنة من كونها مجرد توافق أو ترتيب سياسي تعكسه نصوص قانونية لتصبح المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات قيمة اجتماعية وأخلاقية وممارسة سلوكية يعبر أداؤها من قبل المواطنين عن نضج ثقافي ورقي حضاري وإدراك سياسي ايجابي بنّاء.

ج- رؤية أردنية للمواطنة:

المواطنة والوطنية.. انتماء ووعي

د. حسن طوالبة/ كاتب وباحث أكاديمي من الأردن

كل إنسان ينتمي إلى بقعة جغرافية محددة بحدود معلومة، تسمى الوطن، وهذا الانتماء يسمى المواطنة. والمواطنة في الأغلب، مواطنة فطرية قسرية، وفي بعض الأحيان تكون المواطنة اختيارية، أي أن الإنسان يمكن أن يغير وطنه ويسكن في وطن آخر حسب ما يحققه له هذا الوطن من مصالح ذاتية، قد تكون اقتصادية أو أمنية أو ثقافية. فالذين هاجروا من أقطار الوطن العربي إلى أوروبا أو أمريكا أو استراليا، قد هاجروا لأسباب وأغراض اقتصادية، أو نشدان الأمن والحرية الشخصية، أو تلبية طموحات ثقافية أو فنية، وصارت تلك الأوطان سكناً لهم، وصار انتمائهم لها، كمواطنين بريطانيين أو فرنسيين أو أمريكيين مثلاً.

وهكذا كانت هجرة القبائل العربية من اليمن والحجاز إلى بلاد الشام، فقد تركوا تلك الأوطان، وسكنوا أوطاناً أخرى لأسباب اقتصادية في الأغلب، أو لأسباب أمنية تجنباً للمخاطر التي تسببها لهم قبائل أخرى أشد قوة وعزيمة. وصارت الأوطان الجديدة مقرهم ومسكنهم ومعاشهم، وصار انتماؤهم لها.

ويحضرني في هذا المقام العشيرة التي انتمي لها، يقال أن مسكنها الأصلي في الحجاز، وما زال فرع منها يسكن إحدى القرى في السعودية، وهاجرت فروع أخرى إلى الأردن فرع منها يسكن إحدى القرى في السعودية، وهاجرت فروع أخرى إلى الأردن وسكنت في مأدبا وعجلون وسحم، وفرع آخر وصل إلى سوريا وسكن في إحدى قرى درعا، وفرع آخر وصل إلى فلسطين وسكن في جنين، وفرع آخر وصل إلى مصر وسكن في الصعيد، صحيح أن اسم العشيرة يجمع كل هذه الفروع، ولكن كل فرع ينتمي إلى وطن معين، أي وطن إقليمي معين، أي قطر معين من أقطار الوطن العربي الكبير، وصار انتماء كل فرد في هذه الفروع للوطن الصغير الذي يعيش فيه، وصار مواطناً من مواطنيه، وعليه فالمواطنة مفروضة وفطرية لكل أبناء العشيرة والقبيلة التي سكنت في هذا الوطن أو ذاك. فهي انتماء فطري أو اختياري للوطن. ولذلك يقال هؤلاء الأفراد من مواطني الأردن أو سوريا ولبنان وهكذا.

المواطنة مساحة واسعة بوسع الوطن، فالوطن هو الإطار الأوسع الذي يجمع الأفراد من أديان وطوائف وفرق، ويجمع قوميات مختلفة، ويجمع كيانات حزبية وسياسية ونقابية وجماهيرية.

فالوطن بهذا المعنى أشمل من الأديان والقوميات والانتماءات السياسية. الأردن على سبيل المثال، وطن المسلمين والمسيحيين، ووطن العرب والشركس والشيشان والأكراد، ووطن كل الكيانات المجتمعية السياسية والثقافية.

مما تقدم فأن جميع الأردنيين هم مواطنون أردنيون، يملكون هوية الوطن وينتمون إليه، ويمثلونه في كل محفل إقليمي أو دولي، سياسي أو ثقافي أو اقتصادي.

المواطنة إذن، هي الهوية الأشمل والأوسع من الوطنية فما هي الوطنية.. ؟

بداية ليس كل المواطنين وطنيين بالمعنى الدقيق للوطنية، التي تعني التعبير الصادق عن الانتماء للوطن بالقول والعمل، والإسهام الفعال في الدفاع عن الوطن ضد أية تحديات خارجية، والإسهام في تقدمه ورفعته وإعلاء شأنه بين الأوطان. وعليه فأن مقياس الوطنية هو مقدار الوصيد الوطني الذي يُسجله كل مواطن من اجل الوطن.

هل كل فرد يمكن أن يكون وطنياً.. ؟

إن الإنسان مفطور على الولاء للكيان الصغير أو الكبير الذي يجد ذاته فيه، ويجد في مصالحه الذاتية. فالفرد في إطار الأسرة، لديه انتماء فطري، أي وجد نفسه قوسمي باسم معين ليس له فيه خيار، ووجد أن له أب وأم ليس له فيهما خيار، ومع ذلك فانه يقبل الاسم والانتساب للأبوين. ولكن هذا الانتساب يتحول إلى انتماء وحب ووفاء فلما وجد مصلحته الذاتية تتحقق من جراء هذا الانتساب، ووجد فيه الدفء والحب والحنان. وعندما لا يجد كل هذا في انتسابه، فأنه سرعان ما يهجر هذه الأسرة وقد يتنكر لها، وعندها يسمى بالولد العاق، دون أن يسأل الآخرون عن سبب هذا العقوق.

وهكذا الحال في الانتماء إلى الكيانات الأكبر العشيرة، النقابة، الحزب، ثم الوطن. فالوطن الذي لا يُلبي طموحات الأفراد، ولا يوفر لهم الأمان في إطار أي عقد اجتماعي، يهتز أسوار المواطنة ويخفت بريق الوطنية.

تنمو الوطنية وتتصاعد بردة فعل فطرية عندما يتعرض الوطن لأي عدوان أو تحد خارجي، إذ يشعر الفرد المواطن بالاستفزاز وبالخطر من التحدي الخارجي، الذي يهدده في أمنه وفي مصالحه الذاتية، ولذلك يستنفر كل قواه، ويتناسى كل أحزانه وآلامه ويضع كل معاناته وراء ظهره، ويشد الحزام حول بطنه

وظهره، ويضع نفسه مشروع استشهاد من أجل الوطن. وقد تجسدت هذه الحالة يوم الأربعاء الدامي في عمان عندما استهدف الإرهابيون امن المواطنين الأردنيين، وتجسدت مثل هذه الحالة في فلسطين والعراق ومصر وسوريا ولبنان، وحيث يوجد تحد خارجي.

ويبدو أن التحدي الخارجي، إذا ما وجد، هو الذي يشحن روح المواطنة لدى الأفراد ويرفعهم إلى الاصطفاف معاً ضد التحد الخارجي.

وعندما لا يكون هناك تحد خارجي، فإن المواطنة تكون في امتحان يومي داخل الوطن وفي مواجهة التحديات الداخلية، تحدي الفقر والغلاء والبطالة وتحدي الانتماءات الصغيرة كالعشائرية والفئوية أو الاستزلام والولاءات المصلحية للأشخاص المتنفذين، وتحدي الحرية الشخصية والأمن وحرية الاختيار السياسي، وحرية التعبير عن الرأي واحترام الآخر.

إن هذه التحديات إذا ما تمت معالجتها في إطار الدولة التي تحمي الوطن والمواطن من خلال القانون، تحميه في أمنه وفي عيشه الحر الكريم، فأن شحنة الوطنية تنمو وتزداد لدى مواطني هذا الوطن أو ذاك، ويأخذ هذا المواطن الوطني بالتفاخر بوطنه، ويرسم صورته في حدقات عينيه، ويضعه في قلبه، ويدافع عنه في كل محفل.

أما إذا أجدب الوطن في العطاء وجفت ضروعه، ولم يعد قادرا على إطعام مواطنيه ولم يعد قادراً على توفير الحياة الحرة الكريمة لهم، فأن صورته تهتز في أعين مواطنيه ويضعف الحس الوطني إلى مستويات متدنية، وقد يفكر البعض في الرحيل عن الوطن ليجد ضالته في وطن آخر. وقد يفكر في العمل ضد الوطن بالتعاون مع الأعداء في الخارج.

ورغم كل ذلك فان المواطنة تتعزز لترقى نحو الوطنية بالوعي، أي المعرفة بكل ما يخص الوطن، معرفة تاريخية، معرفة جغرافية، معرفة أماكنه الآثارية والسياحية، معرفة منجزات الدولة. الوعي بكل هذا مطلوب لكل الأفراد المواطنين منذ البداية، إي في المدارس والجامعات وفي وسائل الإعلام، ولكن مجرد التوعية بكل ما سبق ذكره، من دون فعل ملموس يظل مجرد كلام يخرج من الأذن الأخرى إذا تم الاستماع إليه.

فلا يجوز الكلام عن حرية الأمم والشعوب، وحرية المواطن منقوصة، ولا يجوز الكلام عن العدل والعدالة، ورائحة الفساد تزكم الأنوف من حول المواطنين ولا يجوز الكلام عن الإصلاح وأصحاب الحل والربط يدفعون بعجلة الوطن نحو الخلف، بسبب الفساد المالي والإداري، كل هذا الكلام يبقى مجرد كلمات إذا لم يقترن بالفعل والإنجاز، وعندما يترافق القول مع الفعل، فإن وعي المواطن يتعزز بانتمائه إلى وطنه، وتنمو وطنيته ويصبح لديه الجاهزية للاستشهاد من اجل الوطن.

الباب الثاني
دوائر المواطنة القطرية

١) التاريخ القطري.
٢) التراث القطري.
٣) الأزياء القطرية التراثية.
٤) ثروات قطر.
٥) مستقبل قطر في اقتصاد الخليج والعالم.
٦) ثروات قطر الثقافية.
٧) تميز دور قطر على المستويين المحلي والدولي.

التاريخ القطري

عرف الإنسان شبه جزيرة قطر منذ العصر الحجري، ويقال إن الكنعانيين هم أول من استوطنوها، وينحدر سكان قطر من أصول عربية وفدت براً خلال القرنين السابع والثامن عشر الميلاديين من نجد وساحل الإحساء، فضلاً عن عناصر وصلت عن طريق البر العماني، وتردد أسم قطر في التاريخ الإسلامي، ربما بفضل الشاعر (قطري ابن الفجاءة)، وقد اشتهرت في العصور الإسلامية بتقويم الرماح الخطية ونسيج الثياب والبرود القطرية.

دلت الاكتشافات الأثرية والحفريات والنقوش ومجموعات من القطع الفخارية النادرة التي تم العثور عليها في مناطق متفرقة من قطر على إنها كانت مأهولة منذ الألف الرابعة قبل الميلاد. وفي القرن الخامس قبل الميلاد، ذكر المؤرخ اليوناني هيرودوتس أن أول من سكن قطر هم القبائل الكنعانية التي اشتهرت بفنون الملاحة والتجارة البحرية. كما أن عالم الجغرافيا الإغريقي بطليموس ضمّن خريطته المسماة (بلاد العرب) ما أسماه (قطرا) وهو ما يعتقد أنه إشارة إلى شهرة مدينة «الزبارة» القطرية التي كانت قديماً بين أهم الموانئ التجارية في منطقة الخليج.

قطر في الماضي

عصر العبيديين:

شهدت شبه جزيرة قطر ثقافات وحضارات مختلفة على مر مراحل التاريخ البشري، حتى في العصر الحجري الأول والمتأخر. ودلّت الاكتشافات التي تمت مؤخراً عند أطراف إحدى الجزر في غرب قطر وجوداً بشريًا خلال عصور ما قبل التاريخ. ولقد أظهر موقع أثري يعود إلى الألف السادس قبل الميلاد في منطقة شقرة جنوب شرق قطر الدور الرئيسي الذي لعبه البحر - الخليج - في حياة سكان شقرة.

كذلك بينت أعمال الحفر التي تمت في منطقة الخور في شمال شرق قطر وفي بير زكريت ورأس أبروق، إلى اكتشاف آنية فخارية ملونة ومعدات حجرية وصوان وأدوات حجرية تتألف من كاشطات ومثاقب، تبيّن أن قطر كانت على اتصال بحضارة العبيديين التي ازدهرت في بلاد الرافدين خلال الألف الخامس والرابع قبل الميلاد، حيث قامت أنظمة تجارية لتبادل السلع (تجارة المقايضة) المكونة أساساً من الأواني الفخارية والسمك المجفف، بين التجمعات السكانية في قطر والعبيديين في بلاد الرافدين.

منظر عام لتلال الخور تعود للعصر الحجري الحديث، كما ثبت من دراسة البقايا العضوية التي جمعتها البعثة الفرنسية للتنقيب، مما برهن أن الإنسان كان يعيش في هذا الموقع إبّان الفترة الواقعة أواسط الألف الخامس قبل الميلاد

العصر البرونزيك:- أثر بلاد الرافدين:

برزت شبه جزيرة قطر كواحدة من أكثر المناطق ثراء في الخليج من ناحية التجارة وذلك خلال الألف الثالث والثاني قبل الميلاد، وهي الفترة التي شهدت انتشار حضارات العصر البرونزي من بلاد الرافدين إلى التجمعات السكانية في وادي الإندوس بالهند. وكانت التجارة بين بلاد الرافدين ووادي الإندوس تمر عبر الخليج، حيث لعب الساحل الغربي لقطر دوراً جوهرياً في نقل السلع التجارية بواسطة السفن، كما يتبين من اكتشاف أجزاء من الفخار اليوناني في منطقة رأس أبروق، تدل أن شبه جزيرة قطر قد اجتذبت مهاجرين موسميين خلال ذلك العصر.

عصر الكاسيتيين:-

سيطر كاساتيو جبال زاغروس على مقاليد الأمور ببابل في أواسط الألف الثاني قبل الميلاد، وامتد نفوذهم إلى كامل منطقة الخليج ومن ضمنها إحدى الجزر الصغيرة في خليج الخور شمال الدوحة، هذا وتدل الأواني الخزفية التي تم العثور عليها في منطقة الخور على الصلات الوثيقة بين قطر وبابل خلال هذه الفترة.

العصر الاغريقي والروماني:-

كانت التجارة الإغريقية-الرومانية بين أوروبا والهند تمر عبر الخليج العربي خلال سنة ١٤٠ ق.م. وتدل الشواهد الأثرية التي وُجدت في قطر، خاصة في رأس أبروق على نفوذ إغريقي وروماني في شبه الجزيرة القطرية حيث وجدت

آثار تشمل: داراً سكنية، معلماً حجرياً، تنوراً ورابية منخفضة تحتوي على كميات كبيرة من عظام السمك.

ولقد أظهرت الحفريات التي عُملت في الدار وجود حجرتين متصلتين بجدار فاصل بحجرة أخرى ثالثة تطل على البحر. مما يدل بدون شك أن رأس أبروق كانت محطة صيد موسمية ينزل فيها الصيادون لتجفيف أسماكهم خلال هذه الفترة، وفي الحقيقة فإن أهم سلعتين كانت تصدرهما قطر خلال الفترة الإغريقية-الرومانية هما اللآلئ والسمك المجفف.

عصر الساسانيين:-

كانت التجارة الإغريقية-الرومانية بين أوروبا والهند تمر عبر الخليج العربي خلال سنة ١٤٠ ق.م. وتدل الشواهد الأثرية التي وُجدت في قطر، خاصة في رأس أبروق على نفوذ إغريقي وروماني في شبه الجزيرة القطرية حيث وجدت

آثار تشمل: داراً سكنية، معلماً حجرياً، تنوراً ورابية منخفضة تحتوي على كميات كبيرة من عظام السمك.

ولقد أظهرت الحفريات التي عُملت في الدار وجود حجرتين متصلتين بجدار فاصل بحجرة أخرى ثالثة تطل على البحر. مما يدل بدون شك أن رأس أبروق كانت محطة صيد موسمية ينزل فيها الصيادون لتجفيف أسماكهم خلال هذه الفترة، وفي الحقيقة فإن أهم سلعتين كانت تصدرهما قطر خلال الفترة الإغريقية-الرومانية هما اللآلئ والسمك المجفف.

المسميات التاريخية لدول الخليج وشرق الجزيرة العربية:

جاء في كتاب معجم البلدان لياقوت الحموي عن البحرين أنها: «اسم جامع

لبلاد على ساحل بحر الهند بين البصرة وعمان»، ثم وصفها بقوله «فيها عيون ومياه وبلاد واسعة»، وقد ذكرها القلقشندي في كتابه «صبح الأعشى» وقال بأنها تحتوي على قرى كثيرة، ومن قرى البحرين التي ذكرها ابن خردازبة (المتوفى ٣٠٠ هجرية / ٩١٣ميلادية) في كتابه المسالك والممالك: الخط والقطيف والآرة وهجر، ومن القرى التي ذكرها «ابن الفقيه» في كتابه «مختصر كتاب البلدان»: الحوس والكثيب الأكبر والكثيب الأصغر.

ومن ناحية أخرى يبدو من الملاحظ اختلاف الجغرافيين في اسم «البحرين» «وهجر» وعدم استقرار كل اسم بمنطقة خاصة به، إذ يلاحظ أحيانا وكأن هناك تبادل بين الاسمين إذ يطلق أحيانا اسم البحرين على منقطة هجر والعكس صحيح، أما عن سبب تسمية «البحرين» بهذا الاسم فهناك ثلاثة آراء:

- الرأي الأول هو لأنها تقع بين بحر فارس وبحر عمان ولذا أطلق عليها هذا الاسم.
- والرأي الثاني هو لما تتصف به هذه المنطقة والمياه المحيطة بها من ظاهرة نبع المياه العذبة من وسط المياه المالحة، ولذلك تكثر العيون في هذه المنطقة، وقد كان الغواصة قديما يعرفون الأماكن التي ينبع منها الماء العذب فيقصدونها للشرب أثناء رحلات غوصهم.
- أما الرأي الثالث فهو ما ذكره ابن منظور في لسان العرب حيث قال: " قال الأزهري: وإنما ثنوا البحر لأن في ناحية قراها بحيرة على باب الأحساء وقرى هجر، بينها وبين البحر الأخضر عشرة فراسخ، وقدرت البحيرة ثلاثة أميال في مثلها

ولا يغيض ماؤها، وماؤها راكد زعاق" وقد ذكر هذا الرأي ياقوت الحموي في كتابه معجم البلدان، والقلقشندي في كتابه صبح الأعشى والثلاثة نقلوا هذا القول عن الأزهري.

لذا ننوه على القراء الكرام بأن كلمة البحرين في الصفحات التالية التي نستعرض فيها تاريخ قطر حتى ما قبل العصر الحديث إنما تعني منطقة شرق الجزيرة العربية بالكامل، والممتدة من البصرة حتى مسقط.

البحرين قبل الإسلام

كانت شبه الجزيرة العربية في العصر الجاهلي الذي سبق الإسلام ذات صلة قوية بالنفوذ العسكري والسياسي والاقتصادي الذي ساد العالم المتحضر في تلك الفترة التاريخية والذي جاورها وحدها من الشرق والشمال، فقد كانت السلطة الإيرانية الكسروية محاذية لشبة الجزيرة العربية من الشرق يماثلاه قوة عظمى من الشمال هي السلطة الإمبراطورية الرومانية. وكان الحضر من العرب مرتبطين بهاتين القوتين يدينون لهما بالولاء والطاعة.

فكانت اليمن والعراق والبحرين تابعين للنفوذ والولاء الفارسي يقابلهما في الطرف الآخر المحاذي الولاء العربي للسلطة الرومانية المسيحية الشرقية، بالإضافة إلى ذلك فإن ولاء الأجزاء الأخرى من شبه الجزيرة العربية كان موزعًا بين القوتين العظميين من خلال نفوذهما المباشر أو غير المباشر على ملوك وحكام وأمراء أو قبائل شبه الجزيرة العربية المرابطة والقريبة من هذه الدول العظمى.

ولم تتأثر أواسط شبه الجزيرة العربية بالنفوذ الأجنبي إلا بقدر محدود جدًا ارتبط إلى حد ما باستعمال المسكوكات الفضية الأجنبية المتداولة في التجارة، وبقيت الحال على طبيعتها الفطرية المتأصلة إلا أن هذه الحرية الاستقلالية لم تشكل وحدة متكاملة ذات قوة وسلطان تصل إلى مستوى الدول القوية، وإنما استمر الحال لتكون أواسط شبه الجزيرة العربي مقرًا للقبائل العربية المتفرقة والمدن الحضرية المعتمدة على التجارة الواردة والعابرة، وعلى الحج إلى مدينة مكة لعبادة الأوثان في الكعبة، وقد اقتصر الاتصال الخارجي والتطور الحضاري

على القوافل التجارية التي كانت معروفة في فصول الشتاء والربيع والصيف.

بالإضافة إلى هذه التقسيمات فقد شهدت شبه الجزيرة العربية العديد من الديانات المختلفة في العصر الجاهلي منها اليهودية والنصرانية والمجوسية والوثنية، وعرفت الديانات النصرانية في الشام وفلسطين وسيناء، والديانة اليهودية في خيبر ويثرب واليمن والبحرين، أما الوثنية فقد كانت منتشرة بين القبائل المختلفة، وكان مكة مركز العبادة وكانت لتقديس الأصنام الوثنية.

تأثر سكان البحرين بالديانات المتواجدة في شبه الجزيرة:

ولقد تأثر سكان البحرين بالديانات المتواجدة في شبه الجزيرة العربية، فاعتنقوا الوثنية واليهودية والنصرانية والمجوسية، كما أن بعضهم اعتنق عقيدة عقيمة جاءت إليهم من بلاد الفرس هي عبادة الخيل، أما الديانة الوثنية وهي عبادة الأصنام فقد كانت هي الديانة الرسمية لجزر البحرين لفترة زمنية طويلة في العصر الجاهلي لا تزال بقاياها متواجدة في مدافن عالي الأثرية، كما أن البحرين قد سميت باسم (أوال) نسبة إلى الصنم الأعظم الذي كان العرب يتبركون به – كما سبق أن أوضحت – وكان منصوبًا في جزيرة البحرين، حيث يأتي العرب إليه للحج وتقديم القرابين له، وسميت جزيرة أخرى من أرخبيل البحرين باسم صنم آخر هو صنم (المحرق) الذي نصب في جزيرة المحرق ليكون مركزًا للتعبد الوثني.

وفي العصر الجاهلي الأخير قبل دخول الإسلام إلى البحرين كان أهل البحرين يعتنقون ثلاث ديانات هي اليهودية والنصرانية والمجوسية، وكانت جزر البحرين في هذه الفترة التاريخية تحت الحكم الفارسي المجوسي، إلا أن النصارى كانوا يتعبدون في الكنائس والأديرة التي كانت متواجدة، وبقيت كذلك حتى بعد دخول الإسلام إلى البحرين، وقدرية الدير في المحرق سميت باسم دير

مسيحي كان في جزيرة المحرق، وكذلك كان يوجد كنيسة قرب سماهيج المحرقية.

وفي السنة السابعة من الهجرة النبوية الشريفة استقر رأي الرسول محمد ﷺ على أن يتنقل بالدعوة الإسلامية إلى الآفاق والأمصار المجاورة وذلك بتحرير رسائل نبوية شريفة داعيًا فيها إلى الإسلام والإيمان والتوحيد بالله والشهادة بأن محمدًا عبده ورسوله فقد بعث دحية بن خليفة الكعبي إلى قيصر ملك الروم. وبعث عبد الله بن حذافة السهمي إلى كسرى ملك الفرس وبعث عمرو بن أمية الصخري إلى النجاشي ملك الحبشة، وبعث حاطب بن أبي بلتعة إلى المقوقس ملك القبط في مصر، وبعث عمرو بن العاص السهمي إلى جيفر، وبن أبي الحلبندس إلى والي عمان واليمن، وبعث سليط بن عمرو العامري إلى ثمامة بن أثال وهوزة بن علي الحنقين إلى ملكي اليمامة، وبعث العلاء بن الحضرمي إلى المنذر بن ساوي أمير البحرين، وبعث بشجاع بن وهب الإسلامي إلى الحارث بن سمر الغساني ملك تخوم الشام.

دعوة لأمير البحرين وقومه للدخول في الإسلام:

ومن هنا يتضح لنا أن رسول الله ﷺ قد بعث العلاء الحضرمي برسالة نبوية شريفة إلى المنذر بن ساوى يدعوه فيها للدخول إلى الإسلام، وقد كان في حوالي محرم الحرام شهر سبعة هجرية الموافق ٦٢٨ ميلادية.

ولقد كانت الرسالة النبوية الأولى بسيطة مقتصرة ولكنها شاملة المعنى واضحة المعالم، تدعو المنذر بن ساوى وقومه إلى الإسلام الذي هو سلام على من اتبع الهدى.

وتبدأ الرسالة بالبسملة، ثم بالدعوة إلى اعتناق الدين الإسلامي الحنيف، فأسلم تسلم، ويقول نص الرسالة:

(بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد رسول الله إلى المنذر بن ساوى. سلام على من اتبع الهدى، أما بعد. فإني أدعوك إلى الإسلام، فاسلم تسلم، يجعل الله لك ما تحت يدك، واعلم أن سيظهر إلى منتهي الحق والحاضر.. توقيع محمد رسول الله).

ولقد غادر العلاء الحضرمي المدينة المنورة يحمل رسالة النبي ﷺ إلى البحرين في أوائل السنة الهجرية السابعة، ولابد أن يكون قد وصلها في شهر صفر من نفس السنة، وقد كان اللقاء الأول الذي تم بين مبعوث النبي ﷺ وبين المنذر بن ساوى حاكم البحرين بعد أن سلم إليه رسالة النبي يومًا مشهودًا في تاريخ المنطقة العربية التي كانت تدين بدين المجوسية، فكان هذا القادم يحمل معه رسالة الصدق والإسلام، رسالة تدعو إلى الحق والمحبة والسلام.

ولقد استقبل المنذر بن ساوى مبعوث النبي ﷺ العلاء الحضرمي، ودار بينهما حديثًا مبنيًا على العقل والمنطق والبصيرة حديثًا رواه السهيلي فقال:

قال العلاء الحضرمي:

(يا منذر إنك عظيم العقل في الدنيا، فلا تصغرن عن الآخرة، الله لك ما تحت يدك، إن هذه المجوسية شر دين، ليس فيع تكرم للرب، ولا علم أهل الكتاب ينكحون ما يستحيا من نكاحه، ويأكلون ما يتكرم عن أكله، ويعبدون في الدنيا نارًا تأكلهم يوم القيامة، ولست بعديم عقل، ولا رأي، فانظر هل ينبغي لمن لا يكذب أن لا تصدق، ولم لا يخون أن لا تأمنه، ولم لا يخلف أن لا تثق به، فإن كان هذا فهو هذا النبي الأمي ﷺ الذي والله لا يستطيع ذو عقل أن يقول: ليت ما

أمر به نهي عنه، أو ما نهي عنه أمر به، أوليته زاد في عفوه، أو نقص من عقابه، أن كل ذلك منه على أمينة أهل العقل وفكر أهل البصر).

فقال المنذر:

(لقد نظرت في هذا الأمر الذي في يدي فوجدته للدنيا دون الآخرة، ونظرت في دينكم فوجدته للآخرة والدنيا، فما يمنعني من قبول دين فيه أمنية الحياة وراحة الموت، ولقد عجبت أمس ممن قبله، وعجبت اليوم ممن يرده، وأن ممن (أعظم) ما جاء به أن يعظم رسوله.. وسأنظر..

... وبعد هذا الحديث العقلاني المتنور الذي لعب فيه العلاء الحضرمي دور المناقش البارع، حيث قبح المجوسية وأفعالها، واستعمل المنطق والعقل مع أمير البحرين وهو أمير لديه صفات التعقل والحكمة حيث وصفه العلاء الحضرمي بقوله: " يا منذر إنك عظيم العقل فلا تصغرن عن الآخرة ".

ولقد كان نتيجة هذا اللقاء العقلاني أن عرض المنذر الإسلام على أهل البحرين، فمنهم من أحب الإسلام والمحبة ودخل فيه، وعلى إثر ذلك كتب المنذر ابن ساوى رسالة جوابية إلى النبي الكريم ﷺ حملها إليه العلاء الحضرمي هذا نصها:

(أما بعد، يا رسول الله، فإني قرأت كتابك على أهل البحرين، فمنهم من أحب الإسلام، ومنهم من كرهه، وبأرض مجوس ويهود، فأمرت في ذلك أمرًا...

ويلاحظ من صيغة الرسالة أن المنذر بن ساوى قد اعتنق الإسلام، فقد بدأ الرسالة الجوابية بالتصديق العلني في أول سطر فيها حيث خاطب النبي ﷺ بعبارة يا رسول الله ﷺ، وهذا التعبير لا يصدر إلا عن مسلم مؤمن بالرسالة المحمدية

وبعد استلام رسالة المنذر، كتب النبي ﷺ رسالة جوابية أرسلها مع أرسلها مع العلاء الحضرمي هذا نصها:

(بسم الله الرحمن الرحيم... من محمد رسول الله إلى المنذر بن ساوى، سلام عليك فإني أحمد الله إليك الذي لا إله غيره، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد فإني أذكرك الله عز وجل فإنه من ينصح فإنما ينصح لنفسه، ومن يطع رسلي ويتبع أمرهم فقد أطاعني، ومن نصح لهم فقد نصح لي، وأن رسلي قد أثنوا عليك خير الله، وأن قد شفعت في قومك فاترك للمسلمين ما أسلموا عليه وعفوت عن أهل الذنوب فأقبل منهم وإنك مهما تصلح فلن نعزلك عن علمك، ومن أقام على يهودية أو مجوسية فعليه الجزية).

أمور تبينها الرسالة النبوية إلى حاكم البحرين

ويقول الدكتور / عبد اللطيف كانو: هذه الرسالة النبوية الشريف الثانية تبين ست أمور لا لبس فيها ولا اختلاف هي:

- مخاطبة النبيﷺ للمنذر بن ساوى على أنه مسلم أحسن إسلامه، تشهد بشهادة الإسلام ووحدانية الله، حيث قال عليه السلام: فإني أحمد الله إليك لا إله غيره، وأشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمدًا عبده ورسوله، أما بعد فإني أذكرك الله عز وجل.
- طلب النبي ﷺ من المنذر أن يكون ناصحًا نصوصًا لرسل النبي، وأن طاعة الرسل المرسلة للتفقيه في الأمور الدينية والدنيوية أمر مهم لابد منه، وهو مطالب بأن يقوم به، لأن طاعة رسل النبي واتباع أمرهم هو طاعة واتباع لأمر رسول الله ﷺ.

- أن الرسل الذين عادوا من البحرين ومنهم العلاء الحضرمي قد أثنوا عليك وتحدثوا عنك بعبارات الثناء والتقدير.
- قد قبل النبي ﷺ شفاعة المنذر في قومه وعفى عن أهل الذنوب، وأني قد شفعتك في قومك فاترك للمسلمين ما أسلموا عليه، وعفوت عن أهله الذنوب فأقبل منهم.
- إبقاء المنذر بن ساوى أميرًا على المنطقة في العهد الإسلامي، وأنك مهما تصلح فلن نعزلك عن عملك.
- فرض الجزية على من لم يدخل الإسلام من يهود ومجوس، ومن أقام على يهوديته أو مجوسيته فعليه الجزية.

الواقع أن الجزية كانت تؤخذ على أهل الكتاب قبل هذه الرسالة، وقد فرضت لأول مرة في الإسلام على مجوس أهل البحرين وهجر، ثم أخذها بعد ذلك الخليفة عمر رضي الله عنه من فارس وأخذها الخليفة عثمان رضي الله عنه من بربر.

... ولا شك أن الرسالة النبوية الشريفة الثانية قد أوضحت الطريق وبينت المعالم، وأعطت سفير النبي ﷺ الصحابي الجليل العلاء الحضرمي صلاحية أمور التفقيه في الدين واتخاذ القرارات المرتبطة بالجزية وبالتعامل اليومي للحياة المعيشية المرتبطة بأمور الدين، ولهذا فقد أقبل أهل البحرين أفواجًا على الإسلام بقلوب طيبة خاشعة قدوتهم الحسنة أميرهم العربي المنذر بن ساوى الذي أسلم وحسن إسلامه، وأعيد تعيينه واليًا على البحرين من قبل النبي ﷺ ليكون الأمير الأول للبحرين في العهد الإسلام الجديد.

ولقد تحدث الإمام أحمد البغدادي الشهير بالبلاذري، عن إسلام أهل

البحرين فقال: «وكتب معه أي مع العلاء الحضرمي، إلى المنذر بن ساوى والي هجر يدعوهما إلى الإسلام أو الجزية فأسلما وأسلم معهما جميع العرب هناك وبعض العجم فأما أهل الأرض من المجوس واليهود والنصارى فإنهم صالحوا العلاء وكتب بينهم كتابًا نسخته:

(بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما صلح عليه العلاء بن الحضرمي أهل البحرين صالحهم على أن يكفونا العمل ويقاسمونا التمر فمن لم يف بهذا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، وما جزية الرؤوس فإنه أخذ بها من كل ما لهم من ديناراً).

البحرين كانت من أوائل المناطق العربية التي دخلت الإسلام:

وهكذا نرى أن أهل البحرين أهل خير وبركة قد دخلوا في دين الله أفواجًا بدون قتال أو حرب أو مطامع، وكانت البحرين من أوائل المناطق العربية التي استجابت لرسالة رسول الله ﷺ وللدعوة الإسلامية، ودخلت الإسلام وطبقت الجزية على من لم يسلم من اليهود والنصارى والمجوس.

وأقول للدكتور/ عبد اللطيف كانوا: يقال إن هناك وفدًا من أهالي البحرين قد التقى بالرسول ﷺ فأجاب: نعم هذا صحيح.. لقد سارع العرب في الدخول إلى الإسلام، وانتشر الإسلام في شبه الجزيرة العربي، وقد جاءت الوفود إلى النبي ﷺ من جميع المناطق والقبائل والبطون، ولقد شاركت البحرين بإرسال وفد إلى النبي ﷺ بعد أن دعاهم إلى ذلك.. ولقد أفرد ابن سعد في طبقاته الكبرى لوفادات العرب على الرسول... وجاء في كتاب الطبقات الكبير لابن سعد حول وفد البحرين أن رسول الله ﷺ كتب إلى أهل البحرين، فقدم عليه عشرون رجلاً منهم على رأسهم عبد الله بن عوف الأشبح، وقد تكون الوفد من ثلاثة مجموعات بالإضافة إلى

الرئيس ورجلاً آخر هو بشر الجارود وكان نصرانيًا، وكانت المجموعة الأولى تتكون من ثلاث أشخاص من بني عبيد والمجموعة الثانية تتكون من ثلاث أشخاص من بني تميم، أما المجموعة الثالثة فهي من بني قيس، وتتكون من اثني عشر رجلاً.

وقيل لرسول الله ﷺ قدم إليك يا رسول الله وفد عبد القيس فقال: (مرحبًا بهم، نعم القوم عبد القيس) فأقبلوا جميعًا حين ذكر لهم أن النبي ﷺ جالسًا في المسجد فقالوا: «نسلم على رسول الله ﷺ، فجاءوا في ثيابهم وأناخوا رواحلهم على باب رملة بنت الحدث، فسلموا على رسول الله ﷺ فسألهم رسول الله ﷺ: (أيكم عبد الله الأشبح ؟)، قالوا: أتاك يا رسول الله، وكان قد وضع ثياب سفره وأخرج ثيابًا حسانًا فلبسها، وكان رجلاً ذميمًا فلما جاء نظر رسول الله ﷺ إلى رجل ذميم، فقال عبد الله: يا رسول الله إنه لا يستقي في سواك الرجل إنما يحتاج من الرجال ما هو أصغر به، لسانه وقلبه، فقال رسول الله ﷺ: [فيك خصلتان يحبهما الله]، فقال عبد الله: ما هما يا رسول الله. قال: [الحلم والأناة] فقال عبد الله: يا رسول الله ! أشيء حدث أم حيلت عليه؟ قال: [بل حيلت عليه].

وكانت ضيافة رسول الله ﷺ للوفد عشرة أيام استفاد منها عبد الله الأشبح، فقد أخذ يسائل رسول الله ﷺ عن الفقه والقرآن فكان رسول الله ﷺ يدنيه منه إذا جلس، وكان يأتي أبي بن كعب فيقرأ عليه، وأمر رسول الله ﷺ للوفد بجوائز وفضل عليهم الأشبح فأعطاه اثني عشر أوقية ونشًا. وكان ذلك أكثر ما كان رسول الله ﷺ يجيز به الوفد.

ولقد شارك وفد البحرين الذي قدم على النبي ﷺ في المدينة عضوًا بارزًا مهمًا يدين بالنصرانية هو بشر بن عمر بن حنش الجارور واسمه الكامل بشر بن

عمر بن حنش بن المعلى بن ثعلبة بن جزيمة بن عوب بن بكر بن عوف بن أنمار، وهو من أشراف الجاهلية وكان نصرانيًا، وعند مقابلته مع الوفد للنبي ﷺ في المسجد النبوي في المدينة دعاه النبي ﷺ للدخول في الإسلام، وقد استجاب لهذه الدعوة النبوية الشريفة.

وبعد أن أسلم الجارور وعاد إلى البحرين عاد ليكون داعية وليدافع عن دين الله بقوة وحماس وصلابة ولم تؤثر فيه ردة قومه بعد وفاة النبي ﷺ وبقي مدافعًا عن الإسلام بلقب ملؤه بالثقة والإيمان وكان له دورًا رئيسيًا في حروب الردة.

وخلال هذه الفترة المبكـرة من العصر الإسلامي كانت قطر تشتهر بالمنسوجات التي كانت تغزل فيها ويتم تصديرها إلى مناطق مختلفة. ويقال أن الرسول ﷺ وزوجته أم المؤمنين السيدة/ عائشـة (رضي الله عنها) قد لبسا بُردتين قطريتين، وكذلك فعل سيدنا عمر بن الخطاب الذي كان يملك عباءة قطرية موشاة بالريش.

العصر الأموي والعباسي:

خلال حكم الأمويين والعباسيين في دمشق وبغداد على التوالي تعزز نمو التجارة في قطر. وقد اعتبر المؤرخ العربي ياقوت الحموي المتوفى في عام ١٢٢٩م قرية قطر مركزاً لتربية الجمال والخيول خلال حكم الأمويين. وخلال فترة صعود العباسيين في بغداد تطورت صناعة اللؤلؤ في البحرين بما فيها قطر. وفي هذه الفترة ازداد الطلب على اللؤلؤ من الشرق وامتد ذلك إلى الصين.

وبتوسع هذه الأنشطة التجارية على الساحل العربي، بدأت التجمعات السكانية في شمال قطر بالنمو وبالأخص في مروب بمنطقة يوغبي بين الزبارة وأم الماء، حيث وجد أكثر من مائة دار صغيرة مبنية من الحجر.

فترة البرتغاليين:-

في بداية القرن السادس عشر أصبحت شبه جزيرة قطر، مع باقي الجزء الغربي من الخليج العربي، تحت سيطرة البرتغاليين. وبإحكام سيطرة هؤلاء على مضيق هرمز وهي أهم نقطة استراتيجية في الخليج، تمكن البرتغاليون من السيطرة على قطر في عام ١٥١٥م. وفي حين أن الجيوش البرتغالية الغازية حصرت نشاط أساطيلها البحرية حول هرمز إلا أن إمبراطوريتهم التجارية ظلت تصدر: الذهب، الفضة، المنسوجات الحريرية، القرنفل، اللؤلؤ بأنواعه، العنبر والخيول، عبر مختلف موانئ الخليج بما فيها قطر. ويبدو أن الفيالق البحرية البرتغالية ومن أجل المحافظة على مصالحهم التجارية قد هاجمت قرى الساحل القطري في يناير ١٦٢٥م، إلا أن هذا العدوان والظلم البرتغالي قد وصل إلى نهايته عندما طردهم إمام مسقط عنوة من الخليج في عام ١٦٥٢م.

فترة بني خالد:-

سيطر بنو خالد على الجزء الشرقي من الجزيرة العربية، وتوسع نفوذهم إلى منطقة تمتد من قطر إلى الكويت في النصف الأول من القرن الثامن عشر الميلادي. واتخذ بنو خالد الزبارة التي كانت قد اشتهرت كإحدى أهم الموانئ البحرية في الخليج، مركزاً إدارياً لهم وذلك بعد أن ازدادت صادرات اللؤلؤ إلى مناطق مختلفة من العالم، وأصبحت الزبارة ميناء العبور الرئيسي لأقاليم بني خالد الشرقية والوسطى في جزيرة العرب.

كانت السلع التي ترد من ميناء سورات في الهند إلى ميناء الزبارة تشمل: الأقمشة القطنية والخشنة والشال الصوفي والشادور، الخيزران، القهوة، السكر،

الفلفل والتوابل، الحديد، الصفيح، الزيت، السمن والرز.

ولقد كان يتم الاحتفاظ بجزء من هذه الواردات في الزبارة لتستهلك محلياً وفي المناطق المجاورة لها، ثم يتم نقل ما تبقى من هذه السلع عن طريق الجمال إلى الدرعية في نجد، وإلى منطقة الإحساء التي كانت تابعة لحكم بني خالد، وكذلك إلى الأقاليم الأخرى.

الحكم البريطاني:-

بدأت علاقات بريطانيا بالخليج بصفة عامة بما في ذلك قطر بتأسيس محطة البصرة التجارية التي تتبع شركة الهند الشرقية الإنجليزية في عام ١٦٣٥م، وذلك بهدف اكتشاف التجارة في جزيرة العرب، لكن بمرور الزمن أخلت الأنشطة التجارية الرئيسة السبيل إلى فعاليات سياسية رسمية.

وفي النهاية أحكمت الإمبراطورية البريطانية سيطرتها على الخليج تحت مسمى حماية خطوطها البحرية في الخليج وطرقها البرية المؤدية إلى الهند.

وبحلول عام ١٨٢٠م، تمكنت بريطانيا من توقيع اتفاقية (معاهدة) عامة للسلام مع الحكام العرب في ساحل الخليج. ومع أن قطر لم تنضم أبداً إلى ما أسميت بمعاهدة السلام إلا أن بريطانيا قد أجبرت قطر لكي تلتزم بشروط تلك الاتفاقية، ولكن وعلى الرغم من ذلك فإن قطر قد أدرجت في الهدنة الملاحية عام ١٨٣٥م التي تحظر عليها وتحرمها من جميع فوائد وأرباح موسم صيد اللؤلؤ.

وفي عام ١٨٣٦م تم مد خط الحظر الملاحي من جزيرة صير بونعير ليمر بجزيرة حالول القطرية.

د. قطر في العصور الحديثة:-

بدأ التاريخ الحديث لقطر في أوائل القرن الثامن عشر الميلادي عندما وصلت إلى الجزء الجنوبي من قطر أسرة آل ثاني الحاكمة في قطر، والتي ترجع أصولها إلى قبيلة المعاضيد (فرع بني تميم) في أشيقر في منطقة الوشم بنجد. وفي منتصف القرن الثامن عشر انتقلت الأسرة إلى الجزء الشمالي من قطر الذي يضم الزبارة والرويس وفويرط.

الشيخ محمد بن ثاني (١٨٥٠ - ١٨٧٨):

في عام ١٨٤٨م وصلت أسرة آل ثاني إلى الدوحة قادمة من فويرط بزعامة محمد بن ثاني الذي ولد في فويرط. وبعد وفاة والده ثاني بن محمد أصبح هو زعيم قبيلته في فويرط.

وفي نهاية الأمر بسط محمد بن ثاني نفوذه في مختلف أنحاء قطر، كما عزز مركزه خارجياً بالتحالف مع فيصل بن تركي أمير الدولة السعودية الثانية الذي قام بزيارة قطر في أوائل عام ١٨٥١م.

في أوائل الستينيات من القرن التاسع عشر ظهر الشيخ محمد بن ثاني كأهم شخصية ليس فقط في قطر بل أيضاً في شبه الجزيرة العربية كلها.

وفي ١٢ سبتمبر عام ١٨٦٨م وقع معاهدة مع الكولونيل لويس بيلي المقيم البريطاني في الخليج تم بمقتضاها الاعتراف باستقلال قطر.

وفي عام ١٨٧١م طلب من العثمانيين في الأحساء حمايته من أي اعتداء خارجي.

وبحلول عام ١٨٧٦م سلم المسؤولية الإدارية لابنه الشيخ قاسم بن محمد ابن ثاني وذلك بسبب تقدمه في العمر.

وتوفي محمد بن ثاني عام ١٨٧٩م.

الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني (١٨٧٨-١٩١٣):-

ولد الشيخ قاسم بن محمد بن ثاني حوالي عام ١٨٢٥م وتولى المسؤولية الكاملة في قطر عام ١٨٧٦م. حيث مُنح الشيخ قاسم لقب قائم مقام نائب الحاكم من قبل العثمانيين في العام نفسه.

لقد أدت محاولات العثمانيين إلى زيادة قوتهم في قطر عن طريق تعيين مسؤولين عثمانيين بما في ذلك إداريين في الزبارة والدوحة والوكرة وخور العديد، وأيضاً عن طريق إنشاء جمرك في الدوحة وكذلك تعزيز الحامية العثمانية في الدوحة- كل ذلك أدى إلى نشوب حرب مع الشيخ قاسم في شهر مارس ١٨٩٣م في الوجبة على مسافة ١٥ كيلومتر غربي الدوحة.

واستطاع الشيخ قاسم وقواته إلحاق الهزيمة بالعثمانيين في المعركة. وتعتبر هزيمة العثمانيين هذه بمثابة علامة بارزة في تاريخ قطر الحديث نظراً للشجاعة التي واجه بها الشيخ قاسم وشعبه العثمانيين.

وفي يوليو ١٩١٣م توفي الشيخ قاسم الذي يعتبر مؤسس قطر الحديثة.

الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني (١٩١٣-١٩٤٩):-

ولد الشيخ عبد الله بن قاسم عام ١٨٨٠م بمدينة الدوحة.

وفي ١٧ يوليو عام ١٩١٣م أصبح حاكم قطر. واعترفت بريطانيا والإمبراطورية العثمانية بالشيخ عبدالله وورثته حاكماً على شبه جزيرة قطر بأكملها، وتخلى العثمانيون عن كل حقوقهم في قطر في أعقاب نشوب الحرب العالمية الأولى. وأجبر الشيخ عبدالله العثمانيين على ترك الدوحة في عام ١٩١٥م.

وفي ٣ نوفمبر ١٩١٦م وقعت بريطانيا معاهدة مع الشيخ عبدالله وذلك

لإدخال قطر تحت نظامها المعروف باسم إدارة الإمارات المتصالحة.

وبمقتضى هذه الاتفاقية وافق الشيخ عبدالله على عدم الدخول في أي علاقات مع أي دولة أخرى بدون موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية، وفي المقابل فإن بيرسي زكريا كوكس المقيم السياسي في الخليج والذي وقع المعاهدة نيابة عن الحكومة البريطانية ضمن حماية قطر من كل اعتداء تتعرض له من البحر.

وفي ٥ مايو ١٩٣٥م استطاع الشيخ عبدالله الحصول على موافقة بريطانيا على حماية قطر من الهجمات الداخلية والخارجية التي تتعرض لها بدون أن تكون هي السبب المحرك لهذه الهجمات.

وبعد اعتراف بريطانيا بالشيخ حمد الابن الثاني للشيخ عبدالله ولياً للعهد في قطر، وقع الشيخ عبدالله أول اتفاقية لمنح امتياز بترولي لشركة البترول الإنجليزية-الفارسية وذلك في ١٧ مايو ١٩٣٥م.

وبموجب ذلك تم في أكتوبر ١٩٣٨م حفر أول بئر للبترول في قطر وتم اكتشاف البترول في منطقة دخان في شهر يناير عام ١٩٤٠م. غير أنه تم إغلاق آبار البترول بسبب تطورات الحرب العالمية الثانية.

وفي ٣٠ يونيو ١٩٤٨م قام الشيخ عبدالله بتعيين ابنه الشيخ علي بن عبدالله نائباً للحاكم وذلك عقب وفاة الشيخ حمد يوم ٢٧ مايو ١٩٤٨م. وكان آخر عمل قام به الشيخ عبدالله بوصفه حاكم قطر هو التوقيع على امتياز قاع البحر مع شركة التعدين والاستثمار المحدودة في ٥ أغسطس عام ١٩٤٩م.

وتوفي الشيخ عبدالله يوم ٢٥ أبريل عام ١٩٥٧م.

الشيخ علي بن عبدالله آل ثاني (١٩٤٩-١٩٦٠):-

ولد الشيخ علي بن عبدالله حوالي عام ١٨٩٦م وأصبح حاكماً لقطر عقب تنازل الشيخ عبدالله عن الحكم لصالحه يوم ٢٠ أغسطس ١٩٤٨م.

وفي ٣١ ديسمبر ١٩٤٩م تم تصدير أول شحنة من بترول الحقول البرية في قطر من محطة مسيعيد وبذلك دخلت قطر عصر البترول.

وفي ٢٩ نوفمبر ١٩٥٢م وقع الشيخ علي اتفاقية مع شركة شل للاستكشافات الخارجية المحدودة وذلك لاستخراج البترول من حقول بحرية.

وفي أول سبتمبر ١٩٥٢م تم أيضاً توقيع اتفاقية جديدة مع شركة بترول العراق (التي أصبحت فيما بعد شركة بترول قطر). وبمقتضى هذه الاتفاقيات حصلت قطر على ٥٠٪ من أرباح تصدير البترول. وتمشياً مع استكشاف البترول في قطر اتخذ الشيخ علي خطوة لإنشاء نظام إداري فعال يتولى إدارة الاقتصاد البترولي.

وتم تكليف رونالد كوكرين بتنظيم قوة شرطة، بينما تم في يناير ١٩٥٠م تعيين فيليب بلانت وهو ضابط سابق في سلاح الطيران الملكي البريطاني مستشاراً لحاكم قطر.

وفي أغسطس ١٩٥٠م عينت بريطانيا آرثر ويلتون كأول مسؤول سياسي في قطر.

وتوفي الشيخ علي يوم ٣١ أغسطس عام ١٩٧٤م

الشيخ أحمد بن علي بن عبدالله آل ثاني (١٩٦٠-١٩٧٢):-

ولد الشيخ أحمد بن علي حوالي عام ١٩٢٠م في الدوحة. وأصبح حاكماً لقطر في ٢٤ أكتوبر ١٩٦٠م عندما تنازل والده الشيخ علي عن الحكم. وفي نفس التاريخ

تم تعيين الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني ولياً للعهد ونائباً للحاكم.

وشهدت فترة حكم الشيخ أحمد نمو النشاط الاقتصادي في قطر نتيجةً لاكتشاف عدد كبير من حقول البترول في البلاد. وفي يناير ١٩٦٤م بدأ الإنتاج على نطاق واسع في حقل العد الشرقي وهو أول حقلٍ بحري في العالم يتم تشغيله كمرفقٍ بحري بصورةٍ تامة.

وفي عام ١٩٦٣م تم اكتشاف حقل بترولٍ أكبر: هو ميدان محزم.

وفي عام ١٩٦٥م تم إنشاء محطة لتجميع البترول على جزيرة حالول. وفي العام نفسه، بدأت عمليات الاستكشاف في حقل أبو الحنين ثم بدأ الإنتاج عام ١٩٧٧م.

ومع نمو الاقتصاد البترولي تقدمت قطر بسرعة نحو استحداث نظام إداري حديث. وأنشأ الشيخ أحمد وزارةً للمالية في نوفمبر ١٩٦٠م وعين الشيخ خليفة كأول وزير للمالية، كما تم إنشاء الإدارة المالية العامة للتعامل مع جميع المسائل الحكومية ذات الطابع المالي والإداري. وفي عام ١٩٦٧م تم إنشاء إدارة شؤون الموظفين. وتدريجياً بدأت الإدارة في قطر تأخذ شكلها النهائي واتجهت البلاد صوب الاستقلال.

وعقب إعلان حكومة حزب العمال البريطاني في شهر يناير ١٩٦٨م سحب قواتها من شرق قناة السويس منهيةً بذلك معاهدات الحماية مع حكام الخليج، ومع إخفاق هؤلاء الحكام في تكوين اتحاد كونفيدرالي يضم إمارات الخليج التسع، اتجهت قطر حينذاك لتشكيل مجلس وزراء لها.

وفي ٢ أبريل ١٩٧٠م صدر الدستور المؤقت وتم تشكيل أول مجلس للوزراء في البلاد يوم ٢٨ مايو ١٩٧٠م.

وفي ٣ سبتمبر ١٩٧١م أعلن استقلال قطر وبذلك أنهيت المعاهدة البريطانية القطرية التي أبرمت عام ١٩١٦م.

وتوفي الشيخ أحمد يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٧٧م

الوالد والأب:

الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني (١٩٧٢-١٩٩٥)

ولد الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني في الريان عام ١٩٣٢م.

وفي ٢٢ فبراير عام ١٩٧٢م تقلد الحكم في البلاد. فشرع في عملية إعادة تنظيم الحكومة. وكان أول عمل قام به في هذا الاتجاه هو تعيين وزير للخارجية، ومستشار للأمير في شؤون البلاد اليومية، وفي ١٩ أبريل عام ١٩٧٢م عدل الدستور، وزاد عدد الوزراء بتعيين وزراء جدد، وتمت إقامة علاقات دبلوماسية مع عدد من الدول على مستوى السفراء، وفي ١٨ يوليو ١٩٨٩م أجري تعديل وزاري لأول مرة، خرج به معظم الوزراء السابقون من الوزارة، والتي أصبحت تضم ١٥ وزيراً.

وتم تعديل وزاري آخر في ١/ ٩/ ١٩٩٢م برئاسة الشيخ خليفة وصار عدد الوزراء ١٧ وزيراً.

وتمشياً مع التوسع في الوظائف الإدارية للدولة أعيد تكوين مجلس الشورى في ٤/ ١٢/ ١٩٩٠م، وتم تعيين ١٩ عضواً وأحتفظ ١١ عضواً سابقين بعضويتهم، إضافة إلى ذلك تم إنشاء ديوان المحاسبة للتدقيق في كل من أداء الأجهزة الحكومية و ذلك وفقاً للموازنة، وفي الإدارة المالية. ومع توسع مهام الحكومة وخدماتها أعيد تنظيم ديوان الخدمة المدنية.

وزادت عائدات الدولة من النفط نتيجةً لزيادة عدد اتفاقيات الشراكة في

الإنتاج والتي وقعتها الحكومة مع عدد من شركات النفط الأجنبية. وقد أبرمت اتفاقيتا مشاركة في الإنتاج مع شركة ستاندارد أويل أف أوهايو في يناير ١٩٨٥م، ومع أموكو في فبراير ١٩٨٦م، كما أبرمت اتفاقية أخرى في يناير ١٩٨٩م بين قطر وشركة ألف أكتين الفرنسية.

وفي أواسط عام ١٩٩١م بدأ إنتاج الغاز الطبيعي في حقل الشمال الذي يعتبر ثاني أكبر حقل منفرد للغاز غير المصاحب في العالم، واحتياطيه المثبت حوالي ٢٥٠ تريليون قدم مكعب، وربما هو ٥٠٠ تريليون قدم مكعب.

في يونيو عام ١٩٩٥م انتقل حكم البلاد من الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني إلى ولي عهده سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني.

الأمير حضرة صاحب السمو حمد بن خليفة آل ثاني حفظه الله ورعاه:

السيرة الذاتية:

من مواليد مدينة الدوحة عام ١٩٥٢م.

تلقى دراسته الابتدائية والإعدادية والثانوية في مدارس قطر ثم التحق بكلية ساندهيرست العسكرية الملكية بالمملكة المتحدة وتخرج منها في شهر يوليو العام ١٩٧١م. حيث انضم إلى القوات المسلحة القطرية.

تدرج في المناصب والرتب العسكرية حتى رقي لرتبة لواء وعين قائداً عاماً للقوات المسلحة القطرية.

لعب دوراً رئيساً في تطوير القوات المسلحة القطرية وزيادة عدد أفرادها واستحداث وحدات جديدة وتجهيزها بأحدث الأسلحة، والاهتمام بتدريب الضباط والأفراد على أحدث الأساليب العسكرية المتطورة.

بويع ولياً للعهد بتاريخ ٣١/ ٥/ ١٩٧٧م. كما عين وزيراً للدفاع بالتاريخ نفسه.

عين رئيساً للمجلس الأعلى للتخطيط الذي يعتبر بمثابة الركن الأساسي في بناء الدولة العصرية.

شغل سموه منصب رئيس المجلس الأعلى لرعاية الشباب منذ إنشائه عام ١٩٧٩ وحتى عام ١٩٩١ حين أنشئت الهيئة العامة للشباب والرياضة وتم تعيين رئيس متفرغ لها. وقد أولى سموه عناية كبيرة للأنشطة الرياضية والشبابية من خلال المجلس الأعلى لرعاية الشباب والأندية والأجهزة الرياضية المختلفة.

يعتبر سموه راعي النهضة الرياضية المدنية والعسكرية في قطر، وأنشأ أول اتحاد رياضي عسكري حيث حصل على عضوية الاتحاد الرياضي العسكري الدولي.

وقد حرص سموه على دعم قطاع الشباب والرياضة إيماناً منه بأهمية الدور الذي يسهم به هذا القطاع الحيوي في بناء وتنمية المجتمع.

تولى سموه مقاليد الحكم في البلاد بتاريخ ٢٧/ ٦/ ١٩٩٥.

حصل سموه على العديد من الأوسمة من دول عربية وأجنبية تقديراً له على جهوده في تقوية العلاقات الثنائية وتطوير مجالات التعاون مع تلك الدول.

التراث القطري

أ. القلاع والحصون:

تزخر قطر بتراث معماري يعكس جانبًا من تاريخها الحضاري، ونال هذا التراث اهتمامًا من الدولة؛ فأنشأت له إدارة مستقلة تعرف بإدارة المتاحف والآثار، ويعد «محمد جاسم الخليفي» أول باحث قطري وعربي يقوم بدراسة هذا التراث والكتابة عنه في العديد من المؤلفات والمقالات العلمية.

ومن أبرز معالم قطر التراثية قلاعها، والقلاع: حصون كانت تبنى لأغراض دفاعية، وبالتالي تمثل قلاع قطر بتوزيعها الجغرافي في رؤية القدماء في الدفاع عن شبة الجزيرة القطرية، ونستطيع من تتبع مواقع هذه القلاع؛ معرفة المواقع الحضارية التاريخية في قطر، ومن هذه القلاع:

قلعة الكوت: تعد قلعة الكوت من القلاع العسكرية القليلة المتبقية في مدينة الدوحة، ويرجع استخدامها إلى عام ١٩٠٦م، في عهد الشيخ «عبد الله بن جاسم آل ثاني»، علمًا بأنها بنيت في عام ١٨٨٠م، وهي مربعة الشكل، يصل طول كل ضلع من أضلاعها إلى ٣٥م، ويبلغ ارتفاع أسوارها إلى ٥م، زودت أركان القلعة بأربعة أبراج كبيرة، ويتخلل أسوارها فتحات مزاغل (صغيرة)؛ لكي يتمكن حراسها من توجيه نيرانهم إلى المهاجمين، استخدمت قلعة الكوت كسجن، ومنذ عام ١٩٨٥ تم تحويلها إلى متحف للحرف الشعبية القطرية.

قلعة الزبارة: تبعد قلعة الزبارة عن مدينة الدوحة ١٠٥ كيلومترات، يعود تاريخ إنشاء قلعة الزبارة إلى عام ١٩٣٨م في عهد الشيخ «عبد الله بن جاسم

آل ثاني»، شيدها بناءون قطريون، وروعي في تصميمها الغرض الذي أنشئت من أجله وهو مراقبة الساحل الغربي لقطر والدفاع عنه، واتخذت مقرًا لحرس الحدود، وفي شهر يونيو من عام ١٩٨٦م تم ترميمها وتحويلها إلى متحف إقليمي خاص بمنطقة الزبارة وآثارها، والقلعة مربعة الشكل، طول كل ضلع من أضلاعها ٢٤م، ولها أربعة أبراج ركنية، ثلاثة منها دائرية، والرابع مستطيل، وتعلو الأبراج الأربعة شرفات مسننة تشبه أوراق الشجر.

حصن الغوير: يبعد حصن الغوير عن الدوحة بحوالي ٨٥ كيلومترًا في الشمال الغربي من شبه جزيرة قطر، وموقع الحصن عبارة عن أرض منخفضة يتجمع بها ماء المطر في فصل الشتاء، ويشرف عليها من الجهة الجنوبية أطلال حصن الغوير، ويعتقد أهل قطر بأن الفرس هم الذين بنوه منذ قديم الزمان، ومبناه الحالي ربما يعود إلى سنة ١٨٥٠م. يتميز حصن الغوير بحجمه الكبير، وعلو وضخامة جدرانه، ووجود فتحات الرماية، ولم يتبق من هذا الحصن إلا ما يقرب من نصف مساحته، ومن المتوقع أن تكشف الحفائر الأثرية عن معالمه.

قلعة الثغب: تقع قلعة الثغب على بعد ١١٠ كيلومترات إلى الشمال الغربي من مدينة الدوحة قرب رأس شبه جزيرة قطر من الجهة الغربية، وعلى بعد خمسة أميال إلى شمال شرق قلعة الزبارة، وهي مستطيلة الشكل، ولها أربعة أبراج بأركانها، ثلاثة منها على شكل ثلاث أرباع الدائرة هي البرج الشمالي الغربي والجنوبي الشرقي والجنوبي الغربي، أما البرج الشمالي الشرقي فهو مستطيل الشكل، وللقلعة مدخل رئيسي في الجدار الشمالي وأمام المداخل جدار حاجب بحيث تكون هيئة المدخل منكسرة على غرار مداخل القلاع الكبيرة، ويتوسط القلعة فناء كبير، به أربعة سلالم تؤدي إلى السطح عند كل برج

سلم، ويعود تاريخ بناء هذه القلعة إلى الفترة ما بين القرنين السابع عشر إلى التاسع عشر.

قلعة أركيات: الركية هي البئر، وينسب إليها موقع قلعة أركيات، يبعد هذا الموقع عن الدوحة بحوالي ١١٠ كيلومترات، نحو الشمال الغربي من شبه جزيرة قطر، وبالموقع أطلال قرية مندثرة، وقلعة كانت تتولى حماية القرية.

وهي من القلاع الصحراوية، وهي مستطيلة طولها ٢٨م، وعرضها ٢٢ متر، ولها أربعة أبراج ركنية، ثلاثة منها مستطيلة، والرابع وهو البرج الجنوبي الغربي فهو على هيئة ثلاثة أرباع الدائرة، وللقلعة مدخل رئيسي في الضلع الجنوبي، وبها بضع غرف ملاصقة للجدران الثلاثة الأخرى، وقد عثرت بعثة الحفر الأثري القطرية بالقلعة على فلس نحاسي يعود إلى العصر العباسي، وهو ما سيساعد على تأريخ القلعة.

قلعة الوجبة: الوجبة في اللغة صوت الشيء إذا سقط، ووجبت الإبل إذا لم تقم من مباركها، ويقال للبعير إذا برك وضرب بنفسه في الأرض قد وجّب توجيبًا ... إلخ. والوجبة روضة تقع على بعد ١٥ كيلومترًا غرب مدينة الريان، وتكثر حولها الأشجار البرية، وأرضها مغطاة بالحشائش معظم أيام السنة، وبها ثلاث آبار عمقها سبع قامات ومياهها عذبة.

وتشرف على الروضة قلعة شُيدت في أواخر القرن الثامن عشر، وأوائل القرن التاسع عشر، ولقد وصفها ضابطان تركيان بأنها تقع غربي قطر وعلى مسيرة ثلاث ساعات منها، ويبلغ سمك جدرانها حوالي ٦٥ سم، وترتفع نحو ٦ أمتار، وترجع أهمية قلعة الوجبة إلى المعركة التي انتصر فيها أهل قطر بقيادة الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني على العثمانيين سنة ١٨٩٢م.

قلعة الواجبة مستطيلة يبلغ طولها من الشمال إلى الجنوب ٤٤ مترًا، ومن الشرق إلى الغرب ٢٦ مترًا، وبها أربعة أبراج، اثنان دائرتان في كل من الزاوية الشمالية الغربية والزاوية الجنوبية الشرقية، أما الآخران فمستطيلان، وتعلو البرجين شرفات مدببة، أما البرجان الآخران فلا يوجد بهما شرفات.

وتتميز قلعة الواجبة بجدرانها العالية التي يبلغ ارتفاعها ٦ أمتار، وقد بنيت قلعة الواجبة بالحجارة الجيرية والطين وجدرانها مغطاة بالجبس من الداخل والخارج وسقوفها من خشب الدنشل والباسجيل، وفوق ذلك طبقه طينية، وللقلعة سلمان يصلان إلى السطح من الفناء الذي يتوسط القلعة، ويتم إعدادها حاليًا؛ لتكون متحفًا حربيًّا أو مركزًا ثقافيًا.

قلعة اليوسفية: تقع قلعة اليوسفية في شمال شبه الجزيرة قطر، وكل ما هو موجود من هذه القلعة، هو أساسها المبني بالحجارة الجيرية والطين، يعود تاريخ هذه القلعة إلى القرن التاسع عشر الميلادي، وقد عثر على بقايا فخارية بموقع القلعة تعود إلى القرن الثالث عشر، ومن المرجح أن تعيد الحفائر الأثرية في موقع القلعة النظر في تاريخها وتاريخ قطر.

قلعة أم الماء: تقع أطلال قلعة أم الماء قرب الساحل الغربي لشبة جزيرة قطر، وكل ما تبقى من القلعة هو أسسها المبنية من الحجر الجيري والطين، ويرجح أن تعود القلعة إلى القرن التاسع عشر.

قلعة أم صلال محمد: تقع قلعة أم صلال محمد بالمنطقة المنسوبة إلى مؤسسها الشيخ «محمد بن جاسم آل ثاني» الذي ولد سنة ١٨٨١م، وهي من القلاع السكنية التي تشبه منزلاً كبيرًا، إلا أن شكلها العام ووجود الأبراج هو الذي جعل محمد الخليفي يطلق عليها مصطلح القلعة.

وهي مستطيلة الشكل، وتمتاز بضخامتها وتفردها في منطقة الخليج العربي، وكذلك بأبراجها وجدرانها العالية التي يبلغ ارتفاعها أكثر من ثمانية أمتار، ويعلوها صف من الشرفات المسننة، بالإضافة إلى تعدد فتحات الرماية والمزاغل، ويوجد بها عدد كبير من الغرف كالليوان والمخزن ومجلس الحريم والمطبخ وحجرة لحفظ الأواني، ومخزن للغلال وحمام ومسبح، وقد بنيت القلعة بالحجر الجيري والطين، وكُسيت جدرانها من الداخل والخارج بالجبس المحلي.

ب. الصناعات الحرفية والموسيقى:

اشتهرت النساء البدويات بالحياكة وصناعة القماش. وباستخدام أدوات مصنوعة من الخشب وقرن الغزال قامت النساء بغزل وصباغة وحياكة صوف الغنم والمعز والجمل لصنع سجاد فاخر ملون ووسائد وحقائب وخيم. يعرف هذا النوع من حياكة الصوف بـ«السدو» في العربية. كما صنع البدو أيضا ورق نخيل وعصي للسلال و الفرش والأغطية.

كان سكان قطر من صيادي السمك التقليديين وكان بناء القوارب حرفة مهمة. يمكن رؤية قوارب خشبية محفورة تقليديا أو مراكب شراعية حول الشاطئ في مرفأ الدوحة للصيد ويمكن للزوار القيام برحلة بحرية في المراكب الشراعية.

تتضمن الصناعات الحرفية الأخرى الموجودة في قطر التطريز بالخيط الذهبي والفخار وتصميم المجوهرات الراقية والنقش على الجص للزينة المعمارية.

لقد شكلت الموسيقى ورواية القصص والرقص ترفيها تقليديا لعدة قرون. كانت الموسيقى العربية مصحوبة بآلات الإيقاع مثل الطبول إضافة إلى آلات النفخ والآلات الوترية.

وقد كانت أغاني أهل الحضر والبدو ذات شعبية كبيرة، وكان غواصو اللؤلؤ يؤلفون أغانيهم الخاصة في حين كان المغنيون ورواة القصص يحيون الأعراس والاحتفالات الأخرى بتقديم الموسيقى التقليدية والقصص الشعبية.

وغالبا ما كان الشعب القطري يتخذ الرقص وسيلة للترفيه عن نفسه وتعد العرضة من أكثر الرقصات قربا إلى نفسه ففي هذه الرقصة يحمل الرجال السيوف ويؤدون رقصتهم للتعبير عن وحدة مجموعتهم وقوتها. وتجمع هذه الرقصة بين الحركات الإيقاعية والشعر إذ يقوم الشاعر بالتنقل بين صفوف المغنين والراقصين. وتشيد أبيات الشعر المنظوم بالفروسية والقوة والشهامة ولا تزال هذه الرقصة تؤدى في قطر حتى اليوم للاحتفالات الخاصة.

ج. مشروع الصندلة والمهارات التقليدية في الأعمال المعدنية:

تهدف دار الإنماء الاجتماعي إلى الحفاظ على تراث قطر من خلال إحياء الصناعات الحرفية القديمة وتشجيع تطوير صناعات حرفية جديدة. وإضافة إلى المشغولات المعدنية، يتوفر التدريب والفرص في التطريز الصناعي، والحياكة باستخدام الآلات، وتجهيز الأطعمة، والسيراميك، وحياكة الصوف التقليدية القطرية، والطباعة على الحرير، والحرف الورقية.

يهدف مشروع الصندلة، الذي هو نتاج تعاون بين دار الإنماء الاجتماعي وشركة خاصة إلى تدريب النساء الشابات على مهارات لإعالة أنفسهن اقتصاديا.

يتم تدريب النساء الشابات في مرافق مخصصة على أيدي حرفيين

ماهرين. وبعد إتمامهن التدريب يعرض عليهن العمل في ورشات لإنتاج مواد للبيع. فيتم تصنيع الجوائز، والزخارف، والساعات، والهدايا، والإكسسوارات بمزيج من الصناعات الحرفية التقليدية والأدوات الميكانيكية. تشير الصندلة في اللغة العربية إلى السندان الذي يستخدمه الصائغ لدق وتشكيل المعدن.

برعاية سمو الشيخة موزة تهدف دار الإنماء الاجتماعي إلى تشجيع الاستقرار الأسري والاكتفاء الذاتي. أنها منظمة غير حكومية توفر التدريب، وتشجع المؤسسات التجارية، وتوفر فرص العمل، وتقدم الدعم بشكل عام للنساء والأسر.

د. أهم الرياضات التقليدية في قطر:

سباق القوارب التقليدية:

لطالما كانت القوارب التقليدية جزءاً حيوياً وأساسياً لبقاء ووجود شعب يعتمد على البحر، ويحوّل السباق هذا الجزء التقليدي جداً من نمط الحياة القطرية إلى منافسة رياضية سباق القوارب التقليدية الذي يقام سنوياً في الدوحة يعكس جزءاً من أسلوب الحياة القطرية التقليدية.

الصيد بالصقور:

تعد رياضة الصيد بالصقور (القنص) من الرياضات المحببة لدى أهل قطر. ويبدأ موسم الصيد عادة مع دخول فصل الشتاء في المنطقة ويستمر حتى انتهائه وهناك مهرجانات خاصة بالصيد بالصقور تقام لعرض الأشكال والأنواع المختلفة. من أهم أنواع الصقور «الحر والشاهين والوكري

والسنجاري» إلا أنه يستخدم حالياً للصيد نوعان فقط هما «الحر والشاهين» ويعد الحر أكبر من الشاهين حجماً وأكثر منه تحملاً. وأهم فرائس الصقور: الكروان والحبارى والحمام والحجل والأفاعي والأرانب وأحياناً الغزلان.

سباق الخيل:

ويعتبر سباق الخيل من الرياضات القديمة الأخرى المفضلة في هذه البلاد. فهناك عدد كبير من السباقات يقام خلال مواسم خاصة بها، حيث تشتد المنافسة على الفوز بالجوائز المالية الضخمة، ويقوم بتنظيم هذه السباقات نادي السباق والفروسية، ولا شك أن البطولات الدولية لمسابقات جمال الخيل العربية الأصيلة التي تقام سنوياً في قطر أصبحت محط ثناء وتقدير على الصعيدين الإقليمي والدولي.

هـ. سباق الهجن:

الهجن أو الإبل العربية الأصيلة هي جزء لا يتجزأ من حياة البادية، بل من حياة العرب بصفة عامة، سواء في البادية أو في الحضر، ولها أهميتها الكبرى في التراث العربي على امتداده وحتى وقتنا الحاضر، إذ كانت أحد محاور الحياة العربية من حيث كونها مصدرًا للغذاء ووسيلة للنقل ومركبًا حربيًا ومادة شعرية ونثرية خصبة للأدباء، كما أنها أحد أهم مفردات ثروة العربي.

ومما يفخر به العربي أصالة ما يملكه من إبل، وكذلك قدرتها على المنافسة والسبق، وقد ذكر عن النبي ﷺ أن ناقته القصواء كانت من الهجن الأصيل، وكانت لا تبارى في العدو، ولا تسبقها الإبل في السباقات التي كانت وما زالت من التراث العربي الأصيل.

وتقام في قطر سنويًا سباقات للهجن العربية الأصيلة، وهي: سباق حضرة

صاحب السمو أمير البلاد المفدى، وسباق سمو ولي العهد، وسباق سمو رئيس مجلس الوزراء، وسباق التحدي.

و. القرية التراثية:

ضمن فعاليات مهرجان الدوحة الثقافي السنوي، تبرز القرية التراثية التي تسعى لاستعراض وإحياء الصناعات التراثية والحرف الشعبية القديمة في قطر مثل: صناعة الشباك والقلاف، والنداف، والنقش على الأبواب الخشبية، ونسيج السدو.

كما تضم القرية التراثية أيضًا ضمن فعالياتها مجموعة من المأكولات الشعبية التي كادت أن تندثر عبر الزمن، فلا نجدها إلا في مناسبات سنوية كشهر رمضان، حيث تجتمع السيدات ليقمن بالخبز وصناعة الحلويات القديمة.

وعن الفعاليات التي يقدمها تراث البادية قال السيد/ يوسف درويش – الأمير العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث-: إن البادية العربية تراث مشترك بدليل مشاركة فرقة من بوادي الشام في فعاليات تراث البادية لهذا العام، حيث إن الفرقة تشارك بنفس فنونها ومأكولاتها وملابسها أيضا، فهناك عنصر يجمع الأمة العربية سواء في القيم أو اللهجة أو حتى حب الفن، ونحن كمهرجان ثقافي نتيح الفرصة لكي تلتقي هذه الفنون بدليل أن عنوان المهرجان لهذا العام.. الدوحة ملتقى الثقافات، لذا فإن الثقافات الخليجية والعربية والعالمية أيضا تلتقي في مكان واحد علي أرض قطر وتعمل علي دعم وحدة العرب.

الأزياء القطرية التراثية:

يعيش مجتمع الدول الخليجية فترة نمو اقتصادي هائل بعد اكتشاف النفط واستغلال ثرواته، ويسير مسرع الخطى نحو طريق التقدم والتطور في مجالات الحياة المختلفة مما أدى إلى تغيير اجتماعي سريع خلال فترة زمنية قصيرة، وبذلك كان لظهور البترول الأثر الأكبر لتغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية في مجتمع دول الخليج، فكان له أثر في إعادة تكوين شخصية الأفراد في هذا المجتمع، وأحدث تغيرًا كبيرًا في تراثها الشعبي جعلها تفقد عناصر كثيرة منه بمرور الوقت.

ولما كانت أزياء الشعوب ليست مجرد ألوان وطرق تفصيل فقط، وإنما تعبير عن تاريخ وبيئة وحياة، فالزي – أي زي – لأي شعب هو بمثابة تسجيل تاريخي لحياته وهو دائمًا المفتاح الذي فتح بها الباحثون ومستكشفو الآثار الكثير من الأبواب المغلقة على أسرار التاريخ البشري، فالزي هو الفولكلور والتراث، ولغة الشعوب، والفن الملموس والمترجم لعادات وتقاليد الجنس البشري للمجتمع الإنساني، ويعتبر دراسة زي المرأة القطرية مرآة لتاريخ دولة قطر، واللغة التي تعني الهوية المميزة لهذا الشعب.

وبطبيعة الحال فإن دراسة أزياء المرأة القطرية يعتبر جزءًا من تراث القومية العربية والتي يجمعها مميزات عامة واحدة، ويضمها إطار عام واحد، وتعتبر دراستها من الأهمية نظرًا لأنها تسجل للتراث وتدوينه.

وقد كان المجتمع القطري قبل اكتشاف البترول معتمدًا اعتمادًا شبه كلي على البحر، وأنه من البحري، وليس من اليابسة كان أبناء قطر يحصلون على قوتهم اليومي، حتى أنه يمكن القول أن المنازل الحقيقية لهؤلاء القوم كانت تلك القوارب التي لا حصر لها، والتي تصطف على طول الساحل.

وقد تكون المجتمع القطري من عدة قبائل متصلة النسب، ترجع جميعها إلى الجزيرة العربية، وكانت تلك القبائل تتناسب فروعها، وكانت القرابة نظامًا اجتماعيًا مما جعل من العائلة القطرية وحدة متماسكة، ففي الماضي كان عالم الفرد هو عائلته، فهو يرتدي نفس ملابس أفراد العائلة، ويتجه نفسه اتجاههم المهني والحرفي الذي تحدده طبيعة العلاقات الاقتصادية في تلك الفترة.

كما ساهمت رمال الصحراء وزرقة مياه الخليج وأهازيج البحار والمبحرين وراء الرزق في نسج شخصية زي المرأة القطرية الذي اندثرت أكثر مقوماته وطمست أصالته في خضم المدينة والحضارة، وبقيت بعض الخيوط من الأصل، وما بقي أدخل عليه الكثير من التعديلات.

وسوف نركز هنا على الأزياء النسائية إذ هي أكثر تنوعًا، في حين تتشابه مسميات بعض الملابس الرجالية مع الملابس النسائية مثل العباءات والبشوت.

ولقد كانت المرأة القطرية تعيش في مجتمع محافظ ترتدي الحجاب، ولا يجوز لها أن تخرج دون إذن، وهي ملزمة بطاعة زوجها أو والدها أو أخيها، طاعة مطلقة، ولم يكن بإمكانها مغادرة البيت في أي أمر من الأمور دون مراجعتهم، ولم يظهر منها إلا السواد، حيث كان من أكبر العيوب أن يرى أحد بشرتها، ولقد حرصت المرأة القطرية حرصًا شديدًا على التخفي عن الآخرين من حتى لا يظهر شيء من فتنتها أمام الغريب المحرم عليها، فالاختلاط مع الآخرين من الرجال ممنوع، بل هو حرام ومخل بالشرف، لكن ليس هناك ما يمنع من اجتماع النساء مع بعضهن يتجاذبن أطراف الحديث.

وقد أتاحت الظروف الاقتصادية السائدة في هذا الوقت لكثير من النساء خاصة زوجة الغواص والبدوية القيام بدور اجتماعي مهم في حياة أسرتها، فنتيجة

لانشغال الرجال في عملية الغوص فترات تستغرق ثلاثة شهور أو أربعة. فكانت تقوم ببعض الأعمال التي تدر عليها ربحًا مثل المتاجرة وتربية الماشية أو القيام بحياكة الملابس، فكانت هناك المتخصصات في حياكة الثياب المطرزة بالخيوط الذهبية للنساء الميسورات.

الملابس التقليدية للنساء القطريات:

من أهم السمات التي تميز ملابس المرأة القطرية؛ اختلاف أنواعها حسب مراحل العمر، وحسب الحالة الاجتماعية (متزوجة أو عزباء) فهناك ملابس معينة للفتيات صغيرات السن، وأخرى للسيدات الشابات، وثمة ملابس للسيدات المسنات، وأيضًا تعدد أنواع زي المرأة القطرية، واختلاف نقوش كل زي عن الآخر بحيث تأخذ بعض مسميات الأزياء اسم النقش التي تم تطريز الزي بها.

كما تتميز أزياء المرأة القطرية بالألوان الزاهية، وأكثر الألوان استخدامًا (الأصفر والأحمر والأخضر) هذا بالإضافة إلى استخدام الخيوط الذهبية أو الفضية، وكذلك الخيوط الحريرية في التطريز، والتطريز أبرز ما يميز زي المرأة القطرية، وهو عمل يحتاج لمهارة فائقة، ولا يكاد يخلو زي من الوشي (التطريز) والنقوش سواء على الأكمام أو الجيوب أو فتحة العنق.

وتتسم ملابس النساء بالطول والاتساع والاحتشام، والمرأة في قطر تلبس قطعًا عديدة ومتنوعة من الملابس حسب استخداماتها، فهناك ملابس تستخدم في الأيام العادية، وملابس أخرى للمناسبات الخاصة والعامة، وهناك ملابس أو قطع للرأس والوجه وقطع أخرى لسائر الجسم

وجرت العادة أن تلبس النساء ثلاث طبقات من الملابس مرة واحدة، أولها لباس البدن الداخلي (التلبيسة) وفوقه الدراعة، ثم الثوب الخارجي، بالإضافة إلى

ألبسة الرأس والعباءات، وهي تلبس يوميًا داخل الدار أو تلبس خارج الدار بإضافة عباءة خارجية.

١) الملابس الداخلية:

أ. السروال: وهو من أهم القطع الداخلية التقليدية، وهو تقليدًا مكملاً للثياب الخارجية، حيث يكون بشكل بنطلون طويل، ويطرز بأساليب عديدة.

ب. الشلحة أو التلبيسة: وهي القميص الداخلي الذي لبس تحت الدراعة، ويشبه الدراعة تمامًا ولكنه بنصف كم.

٢) الملابس الخارجية:

أ. الدراعة أو المقطع: وهي الرداء الأساسي التقليدي للمرأة القطرية، وتقوم مقام الفساتين، وتلبس تحت الرداء الخارجي المعروف بالثوب. وقد استعملت النساء الخليجيات أنواع متعددة من الدراعات بتسميات مختلفة تبعًا لنوع القماش والتطريز المستخدم.

ب. الثوب: وهو القطعة الخارجية والأساسية لملابس المرأة التقليدية، وهو رداء فضفاض يلبس في المناسبات وحفلات العرس والأعياد، وهو أهم قطعة في اللباس وأكبرها وأبرزها، والمرأة تهتم كثيرًا بأن يكون لديها ثوب أو أكثر من الثياب الشهيرة، فهي لا تخرج من منزلها إلا وهي مرتدية الثوب الفضفاض فوق الدراعة.

والجدير بالذكر أن الثوب التقليدي للمرأة القطرية يتماثل في تصميمه مع أثواب الأقطار العربية الأخرى، وهو أيضًا قريب الشبه بالأثواب الشعبية في جمهورية مصر العربية وبخاصة في واحة سيوة.

٣) أغطية الرأس والوجه:

وتستخدم المرأة العديد منها ويتكون الحجاب التقليدي من غطاء للرأس (الملافع والشالات) مصنوع من قماش ناعم، وغطاء للوجه إما بشكل برقع أو بشكل قناع من قماش سميك، والعباءات والبشوت.

٤) الملافع والشالات:

تعددت أنواعها، والملفع هو الخمار الذي تستخدمه المرأة لتغطية شعرها وهو من قماش خفيف أسود اللون غالبًا، ومن أنواع الملافع ملفع التور، الذي إذا طرز يسمى ملفع النقدة، وهو من أشهر الملافع ويعمل من قماش (تور) وهو قماش ناعم مشغول بخيوط الفضة بتكوينات زخرفية غاية في الإتقان.

٥) العباءات والبشوت:

العباءة النسائية التقليدية في الخليج تسمى (الدفة) وهي تشبه العباءة الرجالية من حيث التفصيل، وترتديها المرأة خارج المنزل، حيث تضعها على رأسها، وتصنع عادة من قماش حريري أسود ناعم للسيدات الشابات أو من صوف خفيف أسود أو بني للسيدات المسنات، وتسمى الدفة الشامية، وهناك تسميات مختلفة للدفاف مثل الدفة المحورية، والدفة المكسر، والدفة الماهود، والدفة أم قبع، وغيرها.

كذلك كانت المرأة تلبس البشت النسائي، وهو يشبه إلى حد كبير البشت الرجال، ونظرًا لحب النساء لهذا النوع ظهرت منه أنواع عديدة منها البشت المحورب، والبشت المكسر، والبشت المجتف، والبشت العماني المجتف. وتعتبر العباءة من القطع الملبسية التقليدية والمستمرة حتى وقتنا هذا دون أي تعديل إلا في كمية الزخارف.

كما تلعب الحلي دورًا أساسيًا في مظهر المرأة القطرية، حيث تستخدمها في حياتها اليومية وفي المناسبات المهمة إذ لا تترك مكانًا من جسمها يمكن تزيينه إلا وزينته ابتداءً من الرأس، ثم العنق والصدر واليدين، وحتى القدمين.

١) ثروات قطر:

أ. اقتصاد قطر:

أصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة تقريرها السنوي لعام ٢٠٠٥ وأشار التقرير إلى أن إجمالي الناتج المحلي بلغ ٣٤ر٧١ مليار دولار حوالي (١٢٦ر٧ مليار ريال) وبنسبة زيادة ٢٠ر٨٪ مقارنة بعام ٢٠٠٤.

كما أشار التقرير إلي أن معدلات التضخم في عام ٢٠٠٤ لن تشهد أي زيادة مقارنة بعام ٢٠٠٤ عند ٦ر٨ر٦٪.

وأظهر التقرير أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بلغت ٣١٥ مليون دولار بزيادة ٣٦ر٤٪ إلى مجموع رؤوس أموال الشركات المسجلة. وأوضح التقرير أن عام ٢٠٠٥ كان نقطة تحول هامة في مجال إعادة صياغة معظم القوانين التجارية والتشريعات الاقتصادية وهنا التفاصيل..

وصل إجمالي الناتج المحلي القطري عام ٢٠٠٥ إلى ٣٤.٣٧١ مليار دولار أمريكي ليسجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تبعا لذلك نسبة مقدارها ٢٠.٨٪ وهي النسبة التي يتوقع أن يحافظ الأداء الاقتصادي القطري علي تحقيقها.

كما تشير المؤشرات الاقتصادية الأولية وتوقعات المحللين أن تشهد الأعوام التالية معدلات نمو مرضية قد تفوق ما حققه معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في ظل العديد من المشروعات الواعدة التي يشهدها الاقتصاد القطري تأسيسا علي مؤشرات الأداء الاقتصادي الربع سنوي الذي تابعته وزارة الاقتصاد

حيث أظهرت تلك المعدلات مؤشرات مبشرة للأداء لاسيما وان أخذنا في الاعتبار أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للربع الرابع مقارنة بالربع الثالث من عام ٢٠٠٥، والذي سجل نسبة قدرها ٩.٤٪ في حين بلغ رقم الناتج المحلي الإجمالي عن الربع الرابع وحده ٩.٦ مليار دولار أمريكي أي ما يزيد علي ربع ما تحقق من نمو خلال العام كله.

سعادة الشيخ محمد بن أحمد بن جاسم آل ثاني وزير الاقتصاد والتجارة أكد أن السياسات المنفتحة والخطوات المتأنية التي يتبناها حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى حفظه الله وولي عهده الأمين انعكست علي كافة الأنشطة الاقتصادية والقطاعات المختلفة الأمر الذي ترجم في صورة إنجازات ملموسة وأدت مباشرة إلي تحقيق نمو ملحوظ في الاقتصاد القطري خلال الأعوام التالية.

هذا الازدهار الاقتصادي والنمو الملحوظ أدي بدوره لتحقيق انتعاش غير مسبوق شهدته الأسواق المحلية ليس فقط علي صعيد السلع والخدمات ولكنه امتد أيضا ليشمل قطاعات إنتاجية وتسويقية مختلفة مما أدي لزيادة قدرة الاقتصاد علي اجتذاب رؤوس الأموال ليس فقط الأجنبية في مجال المشروعات الضخمة بل امتد ليشمل جذب رؤوس أموال عربية ومحلية وتوجيهها للعديد من القطاعات الاقتصادية في البلاد مما أدي لزيادة الانفتاح بصفة عامة وجعل من قطر بيئة اقتصادية جاذبة للاستثمارات يعززها في ذلك مناخ الأمن والأمان والاستقرار السياسي الذي تتمتع به الدولة تحت القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو الأمير وولي عهده الأمين.

سياسة الانفتاح التي تتبناها الدولة كان لابد وأن تنعكس علي المؤشرات

الاقتصادية التي يأتي علي أولوياتها الناتج المحلي الإجمالي الذي سجل تطوراً ملحوظاً خلال الأعوام الماضية ليصل إلي حوالي ١٠٤ مليارات ريال في عام ٢٠٠٤ مقارنةً بناتج محلي إجمالي يعادل حوالي ٨٦ مليار ريال فقط في عام ٢٠٠٣م أي أن سياسة الدولة نجحت في تحقيق زيادة نسبتها ٢٠.٣٪ في إجمالي الناتج المحلي ما بين عام ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ وهو أثر كان لابد أن تستثمره كافة القطاعات وتحافظ علي معدلات نموه وارتفاعه ليستمر بالتالي النمو والزيادة في ارتفاع معدلات متوسط نصيب الفرد منه في دولة قطر.

معدلات التضخم:

وفي تقريرها الذي تضمن أهم المؤشرات الاقتصادية أكدت وزارة الاقتصاد والتجارة أن معدلات التضخم المسجلة في الدولة لم تصل لمرحلة تثير القلق. فمنذ عام ٢٠٠٣ بدأ معدل التضخم في الارتفاع من نسبة ٢.٢٦٪ ليصل إلى ٦.٨٪ في عام ٢٠٠٤ وتشير الارتفاعات المقدرة في متوسط أسعار بعض المجموعات الرئيسية من السلع والخدمات خلال عام ٢٠٠٥ إلى أن معدلات التضخم لن تسجل زيادة عما سجلته في عام ٢٠٠٤ حيث أن ما حدث من آثار تضخمية نتج عن بعض القطاعات بعينها مثل قطاع البناء والمقاولات بسبب الطفرة الهائلة التي حدثت في هذا المجال خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار أيضا أن العوامل المسببة للتضخم في دولة قطر في السنوات الأخيرة كان بفعل عوامل خارجية وبعضها محلي منها ارتفاع أسعار الواردات خاصة من الدول الآسيوية والأوربية ونمو الواردات القطرية في ظل تقويم عائدات الصادرات القطرية من النفط والغاز بالدولار. كما أدي الارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار النفط مؤخرا إلي زيادة

الإيرادات الحكومية ومن ثم الأنفاق خاصة الاستثماري والذي خصص جزءًا كبيرًا منه لتطوير البنية التحتية وتنفيذ المشاريع الرئيسية الضخمة.

الاستثمارات المباشرة والتجارة الخارجية

كما أظهر تقرير الوزارة تحسنا في مؤشرات الاستثمارات المباشرة المقيدة بالسجلات التجارية حيث سجل حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة قيمة وصلت إلى ٣١٥ مليون دولار بزيادة نسبتها ٤٦.٤٪ إلى مجموع رؤوس أموال الشركات المسجلة لعام ٢٠١١ فيما زادت نسبة الصادرات مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي لتسجل نسبة ٦٣.٥٪ في الوقت الذي وصل فيه معدل نمو الصادرات إلى نسبة قدرها ٣٠.٦٪ في الوقت الذي سجلت فيه نسبة نمو الواردات نسبة ٣٧٪.

الاقتصاد القطري نجح في تسجيل نسبة من أعلي نسب الانفتاح والتي وصلت نسبتها إلى ٩٣.٨٪ خلال عام ٢٠١٢ في الوقت الذي سجلت نسبة فائض الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي نسبة ٤٥.٢٪ مما يعد دليلا جيدا علي مؤشرات التجارة الخارجية.

وزارة الاقتصاد والتجارة:

الانتعاش والنهضة والتطور الذي تشهده البلاد كان بالضروري أن ينعكس علي أداء وزارة الاقتصاد التي حرصت علي مواكبة كل هذا التطور والوتيرة المتسارعة للنمو الاقتصادي في كافة القطاعات في نفس الوقت الذي حرصت فيه الوزارة علي تلبية احتياجات هذا النمو الذي يتطلب فكرا مستقبليا وأداء متطورا ونظرة موضوعية مع فعالية في الأداء تواكب تماما وتترجم طموحات وتوجيهات سمو أمير البلاد المفدى وولي عهده الأمين ومن ثم كان من الضروري أن تعمل

الوزارة علي تطوير كافة إداراتها وأقسامها وتتبني أسلوبا عصريا يلبي حاجة المستثمرين ورجال الأعمال ويواكب الاتجاه الانفتاحي ويراعي عناصر العولمة ويقلل من إهدار الوقت الذي كان يعاني منه المستثمرون ورجال الأعمال من المواطنين والمقيمين عند رغبتهم في تأسيس نشاط تجاري أو صناعي أو خدمي فكان أن أخذت الوزارة علي عاتقها اختصار كافة الإجراءات وتبسيطها وتفعيلها لصالح المستثمرين والحفاظ علي استثماراتهم ومساعدتهم في توظيفها واستخدامها الاستخدام الأمثل.

الاستثمار والتجارة في أرقام:

وصلت الاستثمارات خلال السنوات الأخيرة في قطاعي النفط والغاز حوالي ٢٩ بليون دولار، وتجدر الإشارة إلى أن بليون دولار من هذه الاستثمارات أجنبية.

العلاقات الخارجية:

١- أهم الشركاء التجاريين:

تحتل اليابان المرتبة الأولى مع دولة قطر في عام ٢٠٠٢ بنسبة ٣٩.٦٪ تليها في المرتبة الثانية كوريا بنسبة قدرها ١٢.١٪ ثم سنغافورة ب ٦.٧٪ والولايات المتحدة في المرتبة الرابعة ب ٥.٢٪.

٢- الاتفاقيات الثنائية:

ترتبط دولة قطر مع الدول الشقيقة والصديقة بعدد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية والتعاون التقني نلخصها في الآتي:

أ- اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتجاري والفني

ب- اتفاقيات حماية الاستثمارات المتبادلة

ت- اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي

ث- اتفاقيات الطيران والنقل الجوي

٣- التفاعل مع المجتمع الدولي:

أ- الهيئات والمنظمات العالمية:

• عضوية منظمة التجارة العالمية

• عضوية في الأمم المتحدة والهيئات والمنظمات المتفرعة منها.

ب- الهيئات والمنظمات العربية والإسلامية:

• عضوية في الجامعة العربية

• رئيس الدورة التاسعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي

• عضو في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري في الدول العربية.

• عضو في اتفاقية منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى.

الاقتصاد:

السياسة الاقتصادية

تميز الاقتصاد القطري - منذ بداية اكتشاف النفط عام ١٩٣٩، وإنتاجه وتصديره في عام ١٩٤٩ وحتى مطلع الستينيات - باعتماده على تدفق العائدات البترولية كمصدر رئيسي للدخل القومي. ومع اهتمام الحكومة في ذلك الوقت برصد اعتمادات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن مرحلة ما بعد الاستغلال والتوسع في إنتاج وتصدير النفط، كانت مرحلة الانطلاق نحو التنمية الشاملة والتطور والنمو في المجالات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء.

وبالرغم من التوسع في البنية الأساسية والخدمات، إلا أن هاجس الحكومة كان ومازال عدم الاعتماد على اقتصاد أحادي المورد، مع ضرورة ترشيد إنتاج واستغلال ثروات النفط الناضبة، وذلك عن طريق العمل على تنويع مصادر الدخل القومي وتوسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد، وضرورة تنمية القطاعات الاقتصادية بصورة متكاملة مبنية على التعاون المستمر بين القطاعين العام والخاص. وقد أدى هذا التوجه إلى بروز أنشطة غير النفطية وازدياد مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

فقد أصبحت قطر من أكبر الدول جذباً للاستثمارات كما تمثل اتجاه المستثمرين ورجال الأعمال إلي اقتناص الفرص اللا محدودة سواء من خلال الاستثمارات الداخلية أو الترويج للاستثمارات الحكومية، كما أن رفع التصنيف المالي لقطر مؤخراً دليل قوي علي سلامة النهج الاقتصادي في قطر بقيادة سمو أمير البلاد المفدى.

بالإضافة إلى اهتمام دولة قطر بإصدار العديد من القوانين والتشريعات الاقتصادية والتجارية الهامة مثل القوانين الخاصة بالملكية الفكرية، والاستثمار الأجنبي، وقانون الشركات التجارية، والوكلاء التجاريين وغيرها من القوانين الهامة التي سيتم استحداثها وتعديل عدد من القوانين الحالية.

وقد ترافق مع هذه الجهود التي تجري بتوجيهات واضحة من سمو أمير البلاد المفدى توفير فرص أفضل للقطاع الخاص القطري والعمل علي تفعيله وتطوير دوره لخدمة قضايا التنمية الوطنية بالإضافة إلي التطبيق الناجح لبرنامج الخصخصة وتوسيع قاعدة مشاركة المواطنين القطريين من المشروعات الحكومية والتجارب علي ذلك واضحة وحققت الاستفادة لأكبر عدد من

المواطنين القطريين، فالإنجازات الاقتصادية القطرية تساهم بشكل كبير في إعادة رسم الخريطة الاستثمارية بالمنطقة حيث أصبحت دولة قطر من أهم الوجهات الاستثمارية للعديد من الشركات العالمية، والمواطن القطري بدأ يجني ثمار النهضة الاقتصادية التي كانت في شتي المجالات مما جعل الكل في دولة قطر متفائل بالمستقبل الواعد.

التجارة الخارجية:

تعتبر التجارة الخارجية من أهم القطاعات والتي تلعب دوراً هاماً في تشكيل العلاقات الاقتصادية بين الدول الخارجية أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد القطري وتعتبر عائدات التصدير المصدر الرئيسي لتمويل الإنفاق العام والتنمية في قطر، ويشكل الاستيراد السبيل الوحيد للحصول على مختلف أنواع السلع المطلوبة.

وتتبنى دولة قطر بشكل كامل النظام العالمي للاقتصاد الحر، فقد أصبحت في عام ١٩٩٤م العضو الحادي والعشرين بعد المائة في الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية (غات) التي تعرف حاليا باسم منظمة التجارة العالمية. كما أنها عضو بارز في دول مجلس التعاون الخليجي ومنظمة الدول المصدرة للنفط وصندوق النقد الدولي ومنظمة الدول العربية المصدرة للنفط إضافة إلى جامعة الدول العربية والأمم المتحدة.

وتتمتع قطر بعلاقات تجارية ممتازة مع العديد من الدول الكبرى وسياسات داخلية حصيفة ومتسامحة أثبتت بأنها تؤدي إلى تنمية التجارة الخارجية. وتراجعت التجارة الخارجية القطرية عام ٢٠٠١م متأثرة شأنها شأن الدول البترولية بانخفاض أسعار النفط.

التجارة الخارجية القطرية:

تأتي الدول الآسيوية في المرتبة الأولى حيث بلغت الصادرات إليها (٣٤٦٥٥.٣) في حيث بلغت إلى الدول العربية خلال العام (١٣٩٠.٦) مليون ريال وجاءت الصادرات إلى الإمارات في المرتبة الأولى حيث بلغت (٧٠٢.٥) تلتها السعودية (٤١٧.٥) مليون ريال والكويت (٤٥.٩) والأردن (٤٣.٩) مليون ريال ثم مصر (٣٨.٨) مليون ريال والبحرين (٣٦.٨) مليون ريال.

أما فيما يتعلق بالتركيبة السلعية للصادرات فتأتي صادرات البترول والوقود المعدني في المرتبة بنسبة (٩١٪) تأتى بعدها المواد الكيماوية بنسبة (٤.٣٪) والسلع المصنعة (٢.٢٪)

ب. الناتج المحلي الإجمالي:

تأثرت معدلات الأداء الاقتصادي بالأحداث غير المواتية التي سادت الساحة الإقليمية والدولية عام ٢٠٠١م حيث شهد الاقتصاد العالمي ذلك العام أدنى حالات التباطؤ في معدلات النمو وأسفرت المحصلة النهائية عن معدل نمو يقدر بنسبة ٢.٥٪ مقابل ٤.٧٪ عام ٢٠٠٠م.

شير البيانات الأولية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي حقق معدل نمو سالب نسبته ١.٨٪ مقابل معدل نمو موجب نسبته ٣٢.٨٪ عام ٢٠٠٠م، ويعود ذلك انعكاساً للتراجع الملحوظ في معدل نمو قطاع النفط إذ حقق معدل نمو سالب ٥٪عام ٢٠٠١م مقابل معدل نمو موجب ٦٩.٣٪ عام ٢٠٠٠م. ولقد حد من أثر انخفاض قطاع النفط بتلك الصورة النمو الذي تحقق في القطاعات غير النفطية إذ حققت نمو موجب نسبته ٢.٧٪ عام ٢٠٠١م، مقابل ١.٩٪ عام ٢٠٠٠م، ويرجع

ذلك إلى تحسن معدلات النمو في قطاعات الكهرباء والماء والبناء والتشييد والتجارة والمطاعم والفنادق. إذ حققت تلك القطاعات معدلات نمو موجبه عام ٢٠٠١م مقارنة بمعدلات نمو سالبة عام ٢٠٠٠م. وتشير بيانات تلك القطاعات بأنها حققت معدلات نمو موجبة بنسبة ٦.٩٪ لقطاع النقل والمواصلات ثم قطاع التجارة والمطاعم والفنادق بنسبة ٤.٢٪ وقطاع الكهرباء والماء بنسبة ٣.٥٪ ثم خدمات المال والتأمين بنسبة ١.١٪ ثم باقي القطاعات بنسب لا تتجاوز ٠.٥٪.

الميزان التجاري:

أظهرت التقديرات للميزان التجاري لعام ٢٠٠١ فائض قدره (٢٧.٢) مليار بمعدل انخفاض (١٣.٦٪). ويُعزى السبب الرئيسي إلى انخفاض حصيلة الصادرات السلعية بمعدل (٦٪) لتصل إلى (٣٩.٦) مليار مقابل (٤٢.٢) وهو ما يُعزى أساساً إلى انخفاض صادرات البترول إضافة إلى زيادة المدفوعات عن الواردات بنسبة (١٥.٥٪) لتصل إلى (١٢.٣) مليار ريال عام ٢٠٠١مقابل (١٠.٧) مليار.

دولة قطر عضو فاعل في مجلس التعاون الخليجي لذلك فإن وثيقة الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية لدول المجلس التي أقرت في ديسمبر عام ١٩٩٨م، وتعتبر ركنا أساسيا ومنطلقا للاستراتيجية الصناعية لدولة قطر تتكامل معها وتنشد بلوغ أهدافها إضافة إلى الأساسيات والأهداف الخاصة بدولة قطر.

ج. المؤسسات ذات العلاقة بالصناعة:

قطر للبترول:

المجمعات والشركات والمشروعات المشتركة لـ«قطر للبترول» داخل قطر:

مجمع مصانع سوائل الغاز الطبيعي نسبة الملكية ١٠٠٪، مجمع مصافي البترول نسبة الملكية ١٠٠٪، شركة قطر للبتروكيماويات (قابكو)٨٠٪، شركة قطر للأسمدة الكيماوية (قافكو) ٧٥٪، شركة رأس لفان للغاز الطبيعي المسال (رأس غاز) ٦٦.٥٪، شركة قطر للغاز المسال (قطر للغاز)٦٥٪، شركة قطر لوقود الطائرات (كاتجت) ٦٠٪، الشركة القطرية للكيماويات (كيوكيم) ٥١٪، شركة قطر للإضافات البترولية (كفاك) ٥٠٪، شركة قطر للنيتروجين٥٠٪، شركة قطر للمنتجات البلاستيكية ٢٦.٦٪، شركة قطر للفينيل ٢٥.٥٪، الشركة القطرية للنقل البحري ١٥٪، شركة الكهرباء والماء القطرية١٠٪.

استثمارات أخرى خارج دولة قطر:

الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن (أسري- البحرين) ١٨.٨٪، الشركة العربية البحرية لنقل البترول (الكويت) ١٤.٨٪، الشركة العربية للاستثمارات البترولية (ابيكورب- السعودية)١٠٪، الشركة العربية للخدمات البترولية (ليبيا)١٠٪، الشركة العربية لأنابيب البترول (سوميد- مصر) ٥٪.

الشركة القطرية للصناعات التحويلية:

تتركز سياسة الشركة في استثماراتها على:

إقامة المشاريع الصناعية في دولة قطر وخارجها.

المساهمة والمشاركة في امتلاك الشركات الصناعية في دولة قطر وخارجها.

القيام بنشاطات تجارية وتسويقية لمنتجات الشركة والشركات المساهمة فيها.

وقد أثمرت جهود الشركة عن المساهمة في أكثر من (١٦)مشروعا صناعيا وبلغت جملة الاستثمارات المباشرة للشركة حتى عام ١٩٩٩م حوالي (٣٢٠) مليون ريال مدفوع منه حوالي(١٤٣) والباقي ممول من البنوك التجارية.

شركة قطر للبتروكيماويات (قابكو):

تأسست شركة قطر للبتروكيماويات في عام ١٩٧٤ بوصفها شركة مساهمة بين المؤسسة العامة القطرية للبترول بنسبة ٨٠٪ وبين شركة ألف أتوكيم الفرنسية بنسبة (١٠٪) وشركة إينيكيم الإيطالية (١٠٪).

شركة قطر للكيماويات (كيوكيم):

في عام ١٩٩٨ صدر مرسوم أميري يقضي بتأسيس شركة قطر للكيماويات المحدودة (كيوكيم) بين شركة فيلبس الأمريكية للبترول قطر للبترول لإنشاء مجمع مشترك لإنتاج البتروكيماويات في منطقة مسيعيد بتكلفة قدرها (٧٥٠) مليون دولار أميركي تبلغ حصة قطر فيها ٥١٪ وتبلغ حصة الجانب الأمريكي ٤٩٪ ومن المتوقع أن يبلغ إنتاج هذا المجمع نصف مليون طن من الإيثلين سنويا و(٥٠٠) ألف طن من كل من مادة البولي إيثلين عالي ومنخفض الكثافة بالإضافة إلى (٥٠) ألف طن من مادة الهكسان، والذي بدأ تشغيله في يناير عام ٢٠٠٢م.

مشروع شركة قطر للإضافات البترولية (كفاك):

تم افتتاح مصنع شركة قطر للإضافات البترولية (كفاك) في عام ١٩٩٩م في مدينة مسيعيد لتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الهيدروكربونية من خلال تصدير

مواد ذات قيمة مضافة و يهدف هذا المشروع إلى إنتاج (٨٢٥) ألف طن سنويا من سائل الميثانول منها (٦٠٠) ألف طن لأغراض التصدير والمتبقي منها سوف يستخدم كمادة خام لإنتاج (٦١٠) آلاف طن من مادة ثلاثي بيوتل ميثيل الايثر.

وتساهم مؤسسة البترول الصينية سي بي سي ومؤسسة انترناشونال أوكتين المحددة في المشروع. في عام ٢٠٠٠ بلغ مستوى الإنتاج (١٠٢٢) ألف طن من سائل الميثانول. تبلغ حصة قطر فيها ٥٠٪ وتبلغ حصة شركة السي بي سي الصينية ٢٠٪، ومؤسسة لي تانغ تنغ الصينية ١٥٪، ومؤسسة انترناشونال أوكتين المحدودة ١٥٪.

صناعة الحديد والصلب (قاسكو):

تأسست شركة قطر للحديد والصلب في عام ١٩٧٤ مساهمة بين حكومة قطر بنسبة (٧٠٪) وكل من الشركتين اليابانيتين كوبي ستيل المحدودة بنسبة (٢٠٪) و طوكيو بوكي بنسبة ١٠٪ برأسمال قدره (٣٠٠) مليون دولار. وقد تملكت الدولة حاليا المصنع بالكامل.

مصنع سوائل الغاز الطبيعي:

تأسست الشركة في عام ١٩٨٤ و تتولى تشغيل المرافق البحرية لاستكشاف وإنتاج الغاز الطبيعي وإنتاج المكثفات والتي يتم نقل الغاز الطبيعي منها إلى المصنع لتسيله ويقوم المصنعان بإنتاج البروبان المسال والبيوتان المسال والجازولين الطبيعي، وقد بلغ الإنتاج لعام ٢٠٠٠ من البروبان والبيوتان (٣٨٨٩) طن متري يومياً و (٨٦٩) طن متري يومياً من المكثفات.

شركة البترول الوطنية للتوزيع (نودكو):

تتولى شركة البترول الوطنية التي أنشئت عام ١٩٨٦ إدارة وتشغيل مصفاة

بترول مسيعيد وتوزيع منتجاتها محليا وتصدير الفائض إلى الأسواق العالمية. وافتتحت المصفاة الأولى للنفط في عام ١٩٧٤ بطاقة إنتاجية قدرها (٦٢٠٠) برميل يوميا وفي عام ١٩٨٤ أنشئت مصفاة ثانية بطاقة قدرها (٥٠٠٠٠) برميل يوميا.

وفي عام ١٩٩٩ تم رفع الطاقة الإنتاجية من (٦٢) ألف برميل في اليوم إلى (١٣٧) ألف برميل يوميا بحلول منتصف عام ٢٠٠٢ منها (٢٧) ألف برميل يوميا من مكثفات غاز الشمال و(٣٠) ألف برميل يوميا من مكثفات حقل دخان وستساهم هذه التوسعة الجديدة في تغطية الطلب المحلي على المواد البترولية المكررة.

شركة قطر للفينيل (كيوفي سي):

افتتح مشروع شركة قطر للفينيل المحددة في شهر يونيو ٢٠٠١ وذلك لإنتاج

الصودا الكاوية كمشروع بين قطر للبترول وشركة قطر للبتروكيماويات (قابكو) وشركة نورسك هايدور النرويجية وأتوفينا الفرنسية والذي يهدف إلى إنتاج (٢٩٠) ألف طن متري سنوياً من الصودا الكاوية و(١٧٥) ألف طن متري من ثاني كلوريد الإيثلين، وإنتاج (٢٣٠) ألف طن متري سنويا من أحادي كلوريد الفينيل، وقد بلغ تكاليف المشروع حوالي (٤٧٤) مليون دولار.

وقد تم تصدير أكثر من (٣٠) ألف طن من مادة ثنائي كلوريد الإيثلين إلى مستهلكين في جنوب شرق آسيا وما يقارب من (٧٠) ألف الصودا الكاوية.

الصناعات المشتركة والخفيفة:

شركة قطر الوطنية للإسمنت:

بدأ العمل في مصنع الإسمنت في عام ١٩٦٩ بطاقة إنتاجية قدرها (١٠٠ ألف طن في السنة) وقد بلغ إنتاج الشركة في عام ١٩٩٩من الأسمنت العادي (٧٧٧.٨) ألف طن متري ومن الأسمنت (١٨٠.٨) ألف طن متري ومن الجير الحي (١٩.٢) ألف طن متري.

شركة مطاحن الدقيق:

أنشئت الشركة في عام ١٩٦٩ تلبية لاحتياجات السوق المحلية من، وبلغ إنتاج الشركة في عام ١٩٩٩ من مطاحن الدقيق (٣٠) ألف طن من دقيق رقم (١) من دقيق رقم (٢).

مصنع السماد العضوي:

بدأ تشغيل هذا المصنع في عام ١٩٧٧ ويعمل على تحويل (٧٠) طنا من القمامة إلى سماد عضوي يوميا بنسبة تصل من ٦٥ - ٧٠٪ بالإضافة إلى استخلاص الحديد الخردة. وقد تم تشغيل المصنع الثاني للسماد العضوي في عام ١٩٨٥ أصبحت الطاقة الإنتاجية للمصنعين حوالي (٣٠٠) طن يوميا.

مصنع الألمنيوم:

تم التوقيع في عام ١٩٩٧ على مذكرة بين قطر للبترول وشركة (نورسك هيدرو) وذلك لدراسة جدوى إنشاء مصنع للألمنيوم بطاقة إنتاجية تصل إلى (٢٣٧) ألف طن سنويا ومن المتوقع أن يبدأ الإنتاج بهذا المشروع عام ٢٠٠٢.

الشركة القطرية للصناعات التحويلية:

تأسست الشركة في عام ١٩٩٠ برأسمال قدره ٢٠٠ مليون ريال بهدف

استثمار أموالها في المشاريع الصناعية مثل الصناعات التعدينية وقطاع الصناعات البلاستيكية والورقية والصناعات الغذائية والكيماوية وقطاع الخدمات والاستثمار وقد بلغت إجمالي استثمارات الشركة حتى عام ١٩٩٩ (٣١٩) مليون و(٨٣٤)ألف ريال قطري.وقد وقعت الشركة عام ٢٠٠٠ عقد تزويد معدات للشركة ألف القطرية لإنتاج حامض الكبريتيك، والتي ستكون مملوكة بالكامل للشركة القطرية للصناعات التحويلية وبرأسمال قدره (٩) ملايين ريال قطري.

الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

بلغ عدد المصانع المتوسطة والصغيرة (٣٣٨) مصنعا حتى نهاية ٢٠٠٠ باستثمارات بلغت (٣.١) مليار دولار، وتمثل صناعة المواد الغذائية والمشروبات وصناعة الغزل والنسيج والجلود والملابس الجاهزة وصناعة الأثاث.

د. النفط والغاز:

تواصل حكومة قطر تنفيذ خططها الرامية إلى زيادة الاحتياطي والطاقات الإنتاجية من النفط، وذلك من خلال تطوير حقول النفط البرية والبحرية كحقل الشاهين وحقل العد الشرقي وحقل دخان وحقل الخليج.

كما إن جهود الحكومة متواصلة في تطوير قطاع الغاز، الذي تقدر احتياطاته بحوالي ٣٨٠ ألف مليار قدم مكعب، وبذلك تأتي دولة قطر في المرتبة الثالثة عالميا من حيث الاحتياطي بعد روسيا وإيران. وتخطط قطر لتكون من اكبر المصدرين للغاز في العالم، بعد افتتاح منشآت مشروع شركة راس لفان للغاز الطبيعي المحدودة (راس غاز)، وإنجاز مشروع شركة قطر للغاز المسال (قطر غاز) الذي بدأ إنتاجه منذ ثلاثة أعوام، بالإضافة إلى بناء ميناء راس لفان الذي يعتبر

أكبر ميناء لتصدير الغاز الطبيعي في العالم، والاستثمار في البنية التحتية وناقلات الغاز العملاقة.

وتعمل دولة قطر بجهد لتسويق منتجات قطاع الغاز، ونتج عن ذلك إبرام عقود طويلة الأجل يتم بموجبها تصدير كميات كبيرة من تلك المنتجات. فإلى جانب الاتفاقيات الموقعة لتصدير الغاز إلى كل من اليابان وكوريا والهند، وقعت قطر عقدا مع مؤسسة بترونت الهندية لتزويد الهند بحوالي ٧.٥ مليون طن متري من الغاز الطبيعي المسال، كما تم توقيع اتفاق بالأحرف الأولى مع شركة (تونغ تينغ) تقوم بموجبه قطر بتصدير ١.٨ مليون طن متري من الغاز الطبيعي المسال إلى تايوان لمدة ٢٥ سنة.

بلغ متوسط الإنتاج اليومي لدولة قطر لعام ٢٠٠٠م (٦٨٧) ألف برميل من النفط الخام شكل النفط البري منه حوالي ٤٤.٥٪ في حين شكل إنتاج النفط البحري حوالي ٥٥.٣٪، كانت حصة الدولة منها (٥٧٣) ألف برميل يومياً أما متوسط الكمية المصدرة من النفط الخام فقد بلغت (٥٥٤) ألف برميل للسنة نفسها في حين بلغت الإيرادات النفطية الكلية لعام ٢٠٠٠ ما يقارب مجموعه (٢٠) مليار ريال.

وقدرت احتياطات الحقول البرية لقطر للبترول في ١٩٩٩م بحوالي (١٩٤٥) مليون برميل و(٢١١) مليون برميل من المكثفات بينما بلغت احتياطات المخزون البري من الغاز حوالي(٨) تريليون قدم مكعب.

من أهم الحقول المنتجة:

حقل دخان.

حقل العد الشرقي.

حقل ميدان محزم.

حقل بو الحنين.

حقل البندق.

حقل الشاهين.

حقل الريان.

حقل الخليج.

حقول أخرى.

هناك حقول للنفط تم اكتشافها مثل حقول: الكركرة، ونجوات نجم.

تمتلك دولة قطر حوالي ٦٪ من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي.

مشروع قطر للغاز المسال:

يهدف هذا المشروع إلى إنتاج (٦) ملايين طن متري من الغاز الطبيعي المسال سنوياً لأغراض التصدير إلى اليابان إضافة إلى إنتاج (٥٠) ألف يومياً من المكثفات. وتتولى شركة قطر للغاز المسال إدارة هذا المشروع.

وفي عام ٢٠٠٠ نجحت شركة قطر للغاز في بيع (٦.٧٥) ملايين طن من الغاز المسال كما بلغ إنتاج شركة قطر للغاز من المكثفات خلال عام ٢٠٠٠ (٤٨) ألف برميل يوميا.

مشروع رأس لفان للغاز المسال

تأسست شركة رأس لفان للغاز الطبيعي المسال المحدودة "رأس غاز" عام ١٩٩٣ لإنتاج (٥) ملايين طن متري سنوياً من الغاز الطبيعي المسال سنوياً و(٣٤) ألف برميل يومياً من المكثفات وقد تم وضع حجر الأساس لهذا المشروع الضخم في عام ١٩٩٧ وتمتلك قطر للبترول نسبة ٦٣٪ من أسهم هذه

الشركة وتمتلك شركة " أيكسون موبيل " الأمريكية ٢٥٪ أما الشركاء الكوريون "كوغاز" فلهم ٥٪ و"ايتوشو" اليابانية ٤٪ و"نيشو أيوي" اليابانية ٣٪.

وفي إطار خطة راس غاز للغاز الطبيعي المسال واستراتيجيتها لزيادة الإنتاج تم التوقيع علي عقدين بين راس غاز وشركة نوفو بينيوني الإيطالية، بقيمة تزيد علي ٢٠٠ مليون دولار أميركي لأعمال الصيانة والتوسعة ورفع إنتاج قطر غاز من ٧.٧ مليون طن سنويا الي ٩.٢ مليون طن بحلول عام ٢٠٠٥.

ميناء رأس لفان:

بدأت أعمال إنشاء رأس لفان في عام ١٩٩٢ وفي عام ١٩٩٦ تم استكمال جميع الأعمال الإنشائية الخاصة بالميناء ليصبح جاهزاً لتصدير كل من المكثفات والغاز الطبيعي المسال.

وقد بلغت تكاليف إنشاء الميناء الذي افتتحه حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى في عام ١٩٩٧ حوالي (٢) مليار دولار، ويضم الميناء مرسيين لنقل الغاز المسال ومرسيين لتحميل المنتجات السائلة والبتروكيماويات ورصيفين لتحميل ناقلات البضائع الجافة ورصيف لشحن المعدات الثقيلة بالإضافة إلى برجٍ للمراقبة الملاحية ومبانٍ للإدارة وغيرها من المرافق. وقد وصل عدد شحنات الغاز الطبيعي المسال المصدرة من ميناء رأس لفان حوالي (٤٠) شحنة.

وتشمل المشاريع الصناعية الجديدة التي ستقام في مدينة رأس لفان مصفاة لتكرير المكثفات ومصانع أخرى لتسييل الغاز وخط أنابيب لتصدير الغاز للدول المجاورة.

هـ- قطاع السياحة:

بالتعاون والتنسيق مع الهيئة العامة للسياحة وفي إطار الأنشطة المتعددة التي تقوم بها الأمانة العامة لمجلس التخطيط والتي تتناول الخطط والبرامج والاستراتيجيات والرؤى الاقتصادية والاجتماعية، وإلقاء الضوء على أهم قضايا الاقتصاد القطري، تنظم الأمانة العامة لمجلس التخطيط بالتعاون مع الشركة الاستشارية بوز ألن ندوة حول وضع استراتيجية لقطاع السياحة في دولة قطر، ودوره المستقبلي كرافد مهم من روافد الاقتصاد القطري.

وذلك يوم الخميس بتاريخ ٩ يونيو عام ٢٠٠٥ في قاعة السفير بالنادي الدبلوماسي، وسوف يشارك بها عدد من المسؤولين من مختلف الوزارات والهيئات الحكومية والقطاع الخاص. وسوف تلقي الندوة الضوء على بعض التجارب الإقليمية والدولية الناجحة في قطاع السياحة، بالإضافة إلى بيان أهمية قطاع السياحة في الشرق الأوسط وفي دولة قطر باعتباره قطاعاً واعداً ومتطلبات تطويره وآفاقه المستقبلية.

أهم المواقع السياحية

منتجع شاطئ سيلين:

يقع على بعد (٥٥) كيلومتراً من العاصمة الدوحة. ويقدم المنتجع خيارات واسعة من الغرف والشاليهات والفلل تطل كلها على البحر. إضافة إلى التسهيلات الرياضية العديدة في المنتجع ووجود عدد من المطاعم المتنوعة وتسهيلات للاجتماعات والمؤتمرات.

جزيرة النخيل:

تبعد جزيرة النخيل عن كورنيش الدوحة عشر دقائق فقط ويمكن الوصول إليها على متن مراكب تقليدية وفيها تسهيلات للأطفال والعائلات إضافة إلى مطعم يقدم مأكولات بحرية ومشاوي ومقهى.

ويوجد موقف خاص للقوارب التقليدية بجانب فندق شيراتون الدوحة على الكورنيش وهي مفتوحة يومياً من التاسعة صباحاً إلى التاسعة والنصف مساءً.

المدينة الترفيهية (مملكة علاء الدين):

تقع هذه المدينة في منطقة الخليج الغربي وبها أكثر من (١٨) لعبة مختلفة ومناسبة لكافة الأعمار وتشتمل المدينة على استراحة وبحيرة اصطناعية ومسرح وكافتيريا. تفتح أبوابها من ٤ إلى ١١ مساء من الأحد إلى الجمعة أما الاثنين والأربعاء فمخصص للسيدات والأطفال أقل من ١٢ سنة فقط

حديقة الحيوان:

تقع هذه الحديقة على مسافة (٢٠) كيلومتراً من الدوحة على طريق سلوى وتضم مجموعة كبيرة من الحيوانات والزواحف والطيور وبها مدينة ألعاب مصغرة للأطفال. والحديقة مفتوحة من٣-٩ مساءً يومياً ماعدا الأحد.

حديقة البدع:

تقع على كورنيش الدوحة وتضم مسطحات خضراء وألعاباً للأطفال وسوقاً شعبية ومطاعم. وهي مفتوحة على الدوام بدون رسم دخول.

وتوجد حدائق ومتنزهات أخرى في مناطق مختلفة من العاصمة برسوم زهيدة فضلا عن منتزهات الوكرة والخور.

شاطئ خور العديد:

يقع على الطرف الجنوبي الشرقي ويبعد (٧٨) كيلومتراً عن مدينة الدوحة ويمتاز هذا الشاطئ الجميل بكثبانه الرملية التي يصل ارتفاع بعضها إلى حوالي أربعين متراً، إضافة إلى شواطئ فويرط ودخان وغيرها.

الجساسية:

سلسلة من الجبال الصخرية المطلة على الساحل الشمالي الشرقي للبلاد بين قريتي (الحويلة) و(فويرط) وتتميز بمئات المنحوتات المنتشرة عليها ويعود تاريخ بعضها إلى عصور ما قبل التاريخ.

بيت التقاليد الشعبية:

وهو المثال الوحيد من نوعه المتبقي في مدينة الدوحة، يقع في شارع حمد الكبير. مفتوح منذ الأحد إلى الثلاثاء من ٩ صباحاً إلى ١٢ ظهراً ومن ٣-٦ مساءً وفي أيام الجمع من٣-٦ مساءً فقط ويغلق أيام السبت والدخول مجاناً.

قلعة الزبارة:

تقع في مدينة الزبارة على مسافة (١٠٥) كيلومتراً شمال غرب مدينة الدوحة. القلعة مفتوحة للعامة ماعدا صباحي السبت والجمعة والدخول مجاني.

قلعة الدوحة (الكوت):

وهي من القلاع العسكرية القليلة المتبقية في الدوحة تقع في شارع جاسم بن محمد. مفتوحة يوميا وفي يومي السبت والجمعة الدوام صباحي، والدخول مجاناً

قلعة أم صلال محمد:

تقع بمنطقة أم صلال محمد على بعد ٢١ كيلومتراً من الدوحة وهي من القلاع السكنية ويرجع تاريخ بنائها إلى أواخر القرن التاسع عشر

برج برزان:

يقع بمنطقة أم صلال محمد ويعود تاريخ بنائه إلى أواخر القرن التاسع عشر

٢) **مستقبل قطر في اقتصاد الخليج والعالم:**

تشير البيانات الصادرة عن الأمانة العامة لمجلس التخطيط إلى أن الاقتصاد القطري قد حقق نمواً عام ٢٠٠٥م في مختلف الأنشطة الاقتصادية وأن تفاوتت فيما بينها، حيث حقق الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو قدره (٣٩.٣٪) عام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠، (ارتفع من نحو (١١٥) مليار ريال قطري إلى حوالي (١٥٣.٣) مليار ريال قطري). ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى زيادة القيمة المضافة في قطاع النفط والغاز التي ارتفعت من حوالي (٦٣) مليار ريال قطري إلى قرابة (٩٢) مليار ريال قطري وبمعدل نمو قدره (٤٩.٣٪) خلال العام ٢٠١١.

وقد تصدرت قطاعات النفط والغاز، والتشييد والبناء، والخدمات المالية والعقارات قائمة الأنشطة الاقتصادية في تحقيقها لمعدلات نمو ملحوظة عام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠م، حيث حققت نموا قدره (٣٦.٣٪، ٣١.١٪، ٣٣.٣٪) على التوالي، والذي يعزى إلى استمرار ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية وازدهار نشاطي التشييد والبناء، والعقارات والخدمات المالية.

وبالنظر إلى الأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي فانه يلاحظ أن قطاع النفط والغاز لا زال يستحوذ على أهمية نسبية مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي في دولة قطر والتي بلغت نحو (٧٠٪) عام ٢٠١١ مقارنة بحوالي (٤٨٪) عام ٢٠١٠م، يليه في الأهمية قطاع الخدمات المالية والعقارات (٨.٩٪) ثم قطاع الصناعة التحويلية (٨.٥٪) والخدمات الحكومية (٨٪)، والتشييد والبناء (٦٪). وتوزع الباقي بين الأنشطة الاقتصادية. ويعزى ارتفاع الأهمية النسبية لقطاع النفط والغاز إلى استمرار ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية.

وبمقارنة الأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية خلال عام ٢٠١٠، ٢٠١١م، يتضح أن هناك قطاعات قد حققت ارتفاعا وهي:

التعدين (النفط والغاز)، والكهرباء والمياه، التشييد، الفنادق، الاتصالات، البنوك، التأمين، وخدمات الوساطة المالية. أما قطاعات الزراعة والصيد، الصناعة التحويلية، تجارة الجملة والتجزئة، والمطاعم والفنادق، النقل البري، النقل الجوي، العقارات وخدمات الأعمال، والخدمات الاجتماعية فقد تراجعت في أهميتها النسبية بين عامي ٢٠١٠، ٢٠١١م.

إصدار إحصاءات التجارة الخارجية (الواردات والصادرات) لعام ٢٠١١م:

صدر عن مجلس التخطيط – الأمانة العامة بالتعاون مع الهيئة العامة للجمارك والموانئ إحصاءات التجارة الخارجية (الواردات والصادرات) لعام ٢٠١١م.

وتتضمن الإحصاءات أهم المؤشرات التالية:-

بلغ إجمالي قيمة الصادرات السلعية لعام ٢٠١١م (١٠٨.٨٤) اثنان وتسعون

مليار ومائتان وأربعة وثلاثون مليون ريال قطري بزيادة بلغت نسبتها ٣٣.٥٤٪ مقارنة بعام ٢٠١٠م.

وأهم السلع المصدرة لعام ٢٠١١م هي:

البترول الخام بقيمة (٧٦.٧٤٩) ستة وسبعون مليار وسبعمائة وتسعة وأربعون مليون ريال قطري

الغاز الطبيعي المسال بقيمة (٥٨.٨٩٩) ثمانية وخمسون مليار وثمانمائة وتسعة وتسعون مليون ريال قطري

البنزين بقيمة (٥.٤٠٧) خمسة مليارات وأربعمائة وسبعة مليون ريال قطري

اليوريا بقيمة (٤.٤٨٩) أربعة مليارات، وأربعمائة وتسعة وثمانون مليون ريال قطري

البروبان المسال بقيمة (٣.٠٠٠) ثلاث مليارات ريال قطري

وبلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية لعام ٢٠١١ م (٥٦.٦٢١) ستة وخمسون مليار وستمائة وواحد وعشرون مليون ريال قطري بزيادة بلغت نسبتها ٥٧.٥٪ مقارنة بالعام ٢٠١٠م.

وأهم السلع المستوردة لعام ٢٠١١ هي: سيارات الصالون حيث بلغ إجمالي الواردات من هذه السلعة (٣.٦٤٤) ثلاث مليارات وستمائة وأربعة وأربعون مليون ريال قطري أي بنسبة ٥.٤ ٪ تقريباً من إجمالي الواردات تليها أنابيب من حديد أو صلب من النوع المستعمل في نقل الزيت أو الغاز حيث بلغت قيمتها (١.٤٩٤) مليار وأربعمائة وأربعة وتسعون مليون ريال قطري بنسبة ٤.١٪ من إجمالي قيمة الواردات وتليهما مثاقب الحفر للآبار بقيمة (٦٨٤) ستمائة وأربعة وثمانون مليون ريال قطري بلغت نسبتها ١.٩٪ من إجمالي قيمة الواردات، ثم

الواردات من الكابلات الكهربائية التي يزيد مقطعها العرضي عن ١٠ملم وجهدها يزيد عن ٣٠٠ فولت بقيمة (٥٤٧) خمسمائة وسبعة وأربعون مليون ريال قطري أي ما نسبته ١.٥٪ من إجمالي قيمة الواردات.

وبلغ إجمالي قيمة السلع المعاد تصديرها خلال عام ٢٠١١م (٢.٦٤٠) ملياران وستمائة وأربعون مليون ريال قطري منها (٩٣٥) تسعمائة وخمسة وثلاثون مليون ريال قطري قيم السلع التي أعيد تصديرها إلى دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة ٤٧.٢٪ من إجمالي السلع المعاد تصديرها.

وتعتبر اليابان أهم الدول المستورد منها خلال العام ٢٠٠٥ حيث بلغ إجمالي قيمة الواردات من اليابان (٤.٢٦٣) أربعة مليارات ومائتان وثلاثة وستون مليون ريال قطري بنسبة ١١.٦ ٪ من إجمالي قيمة الواردات تليها الولايات المتحدة الأمريكية بمبلغ (٤.٢٣٢) أربعة مليارات ومائتان واثنان وثلاثون مليون ريال قطري بنسبة ١١.٦٪ تقريبا من إجمالي قيمة المستوردات ثم تأتي ألمانيا في المرتبة الثالثة بمبلغ (٣.٣٦٢) ثلاثة مليارات وثلاثمائة واثنان وستون مليون ريال قطري بنسبة ٩.٢٪ من إجمالي قيمة المستوردات، وتأتي إيطاليا في المرتبة الرابعة بمبلغ (٢.٣٥٦) ملياران وثلاثمائة وخمسة وستون مليون ريال قطري بنسبة ٦.٥٪ من إجمالي قيمة المستوردات وفي المرتبة الخامسة جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة بمبلغ (٢.٣٥٦) ملياران وثلاثمائة وخمسة وستون مليون ريال قطري بنسبة ٦.٤٪ من إجمالي قيمة المستوردات خلال العام ٢٠٠٥.

وبالنسبة للصادرات من السلع القطرية المنشأ جاءت اليابان في المركز الأول بمبلغ (٣٧.٥٠٢) سبعة وثلاثون مليار وخمسمائة واثنان مليون ريال قطري، نسبتها ٤٠.٧٪ من إجمالي قيمة الصادرات خلال العام ٢٠٠٥ تليها في المرتبة

الثانية كوريا الجنوبية بمبلغ (١٤.٧٧١) أربعة عشر وسبعمائة وواحد وسبعون مليون ريال قطري أي ما نسبته ١٦.٠٪ من إجمالي قيمة الصادرات، وسنغافورة في المرتبة الثالثة بمبلغ (٧.٦٥٧) سبعة مليارات وستمائة وسبعة وخمسون مليون ريال قطري أي ما نسبته ٨.٣٪ من إجمالي قيمة الصادرات ثم الإمارات العربية المتحدة بمبلغ (٣.٨٢٢) ثلاثة مليارات وثمانمائة واثنان وعشرون مليون ريال قطري بنسبة ٤.١٪ وكانت دولة الهند في المرتبة الخامسة بمبلغ (٣.٢٠٣) ثلاثة مليارات ومائتان وثلاثة ملايين ريال قطري بنسبة ٣.٥٪ من إجمالي قيمة الصادرات خلال العام ٢٠٠٥.

٥١ مليار ريال قطري تقديرات الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر في الربع الثالث لعام ٢٠٠٦ بالأسعار الجارية

أصدرت إدارة الإحصاء بالأمانة العامة لمجلس التخطيط تقديرات الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط الاقتصادي للربع الثالث من عام ٢٠٠٦، وتشير التقديرات إلى ارتفاع الناتج المحلي خلال الربع الثالث من عام ٢٠٠٦ إلى ٥١ مليار ريال مقابل ٤٨ مليار ريال و ٤٥ مليار ريال خلال الربع الثاني والأول على التوالي من نفس العام. وقد بلغ معدل النمو خلال الربع الثالث في الناتج المحلي الإجمالي عن الربع الثاني من عام ٢٠٠٦ حوالي ٦.٣٪ مقابل ٦.١٪ معدل نمو بين الربع الثاني والربع الأول لنفس العام، كما بلغ معدل النمو خلال الربع الثالث لعام ٢٠٠٦ عن مثيلة في عام ٢٠٠٥ حوالي ٢٩.٩٪ مقابل ٣١٪ خلال الربع الثاني لعام ٢٠٠٦ عن مثيلة في عام ٢٠٠٥.

ويعتبر نشاط المناجم والمحاجر الذي يضم استخراج النفط والغاز النشاط الرئيسي لدولة قطر فقد بلغت مساهمته في الناتج المحلي خلال الربع الثالث لعام

٢٠٠٦ حوالي ٣٢.٦ مليار ريال بما يعادل نسبة ٦٤٪ من إجمالي الناتج المحلي مقابل ٢٣.٩ مليار ريال خلال الربع الثالث لعام ٢٠٠٥ (بنسبة ٦١٪) من الناتج المحلي وبمعدل زيادة بلغت ٣٦.٢٪ خلال هذه الفترة، وقد بلغ معدل الزيادة في الربع الثالث لنشاط المناجم والمحاجر حوالي ٧.٤٪ عن الربع الثاني في نفس العام.

قدر الناتج المحلي الإجمالي (بدون النفط والغاز) في الربع الثالث من عام ٢٠٠٦ بحوالي ١٨.٥ مليار ريال قطر ي مقارنا بحوالي ١٧.٧ مليار ريال قطري في الربع الثاني من نفس العام ومقابل ١٥.٤ مليار ريال في الربع الثالث من عام ٢٠٠٥، وبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط والغاز في الربع الثالث من عام ٢٠٠٦ حوالي ٤.٤٪ مقارنة بالربع الثاني من نفس العام، كما بلغ معدل النمو بين الربع الثالث ٢٠٠٦ ومثيله من عام ٢٠٠٥ حوالي ٢٠٪.

وقد بلغت مساهمة الخدمات الحكومية في الناتج المحلي الإجمالي بما في ذلك النفط والغاز خلال الربع الثالث حوالي ٤.٥ مليار أي ما يعادل نسبة ٨.٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٤.١ مليار ريال في الربع الثاني وبمعدل نمو حوالي ٩.٤٪، كما بلغ معدل الزيادة في الخدمات الحكومية في الربع الثالث حوالي ٤٤٪ عن مثيلة في عام ٢٠٠٥

ويلي ذلك نشاط المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال حيث بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثالث ٤ مليار ريال مقابل ٣.٩ مليار ريال خلال الربع الثاني من العام نفسه وبمعدل زيادة قدره ٣.٣٪ وإذا قارنا مساهمة نشاط المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال في الربع الثالث لعام ٢٠٠٦ (٤مليار) مقابل الربع المماثل له في عام ٢٠٠٥ (٣.٤ مليار ريال) ليبلغ

معدل النمو حوالي ١٦.٩٪.

وكما أشرنا تأتي صناعة المناجم والمحاجر في المرتبة الأولى في نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثالث من عام ٢٠٠٦ (٦٤٪) مقابل (٦٠.٨٪) في الربع المماثل من عام ٢٠٠٥ يلي ذلك الخدمات الحكومية التي تساهم بنسبة ٨.٨٪ في الربع الثالث من عام ٢٠٠٦ مقابل ٧.٩٪ في الربع المماثل من عام ٢٠٠٥.

ويأتي نشاط المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال في المرتبة الثالثة حيث يساهم بما نسبته ٧.٨٪ في الربع الثالث لعام ٢٠٠٦ مقابل ٨.٧٪ في الربع المماثل من عام ٢٠٠٥.

وتأتي الصناعة التحويلية في المرتبة الرابعة حيث تساهم في الناتج المحلي بما نسبته ٦.٩٪ في الربع الثالث من عام ٢٠٠٦ مقابل ٨.٣٪ في الربع المماثل من عام ٢٠٠٥ رغم أن قيمة مشاركة الصناعة في الناتج المحلي ارتفعت من ٣.٣ مليار ريال في الربع الثالث من عام ٢٠٠٥ إلى ٣.٥ مليار ريال في الربع الثالث من عام ٢٠٠٦.

ويلاحظ أن الرسوم الجمركية قد ارتفعت من ٣١٨ مليون ريال في الربع الثالث من عام ٢٠٠٥ إلى ٤٩٧ مليون ريال في الربع الثالث من عام ٢٠٠٦ ويرجع ذلك إلى زيادة حجم الواردات خلال عام ٢٠٠٦.

الاتفاقيات الاقتصادية:

تتميز دولة قطر بعلاقاتها المتطورة مع المجتمع الدولي ، حيث إنها عضو فعال فى كل من الأمم المتحدة والهيئات والمنظمات المتفرعة منها صندوق النقد

الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والهيئات والمنظمات الخليجية والعربية والإسلامية، كما ترتبط دولة قطر بعدد من الاتفاقيات الثنائية مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة.

وتقوم إدارة الشئون الاقتصادية بوزارة الاقتصاد والتجارة بصفتها الجهة المكلفة بمتابعة الاتفاقيات الاقتصادية، إعداد مشاريع الاتفاقيات الاقتصادية والاستثمارية الثنائية.

بلغ مجموع اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتجاري والفني المبرمة بين دولة قطر والدول الشقيقة والصديقة حوالي (٤٥) اتفاقية، منها (٢١) اتفاقية مع الدول الآسيوية والإفريقية، (١٣) اتفاقية مع الدول العربية، (١١) اتفاقية مع الدول الأوربية والأمريكية.

كما بلغت مجموع اتفاقيات تشجيع وحماية استثمارات المتبادلة التي عقدتها دولة قطر مع الدول الشقيقة والصديقة حوالي (٣٥) اتفاقية منها (١٥) اتفاقية مع الدول الآسيوية والإفريقية، (٩) اتفاقيات مع الدول العربية و (١١) اتفاقية مع الدول الأوربية والأمريكية.

وقد تم التوقيع على الاتفاقية الإطارية للاستثمار والتجارة (TIFA) مع الولايات المتحدة الأمريكية في مارس ٢٠٠٤ والتي ستوفر هيكلا لتوسيع وتنويع التجارة الثنائية وتهيئة مناخ جاذب للاستثمار.

انضمام دولة قطر إلى نظام نشر البيانات العام (GDDS)

أعلن صندوق النقد الدولي على موقعه على شبكة الإنترنت يوم الجمعة الماضي الموافق ٣٠/ ١٢/ ٢٠٠٥ انضمام دولة قطر رسمياً إلى نظام نشر البيانات العام (GDDS).

ويهدف نظام نشر البيانات العام، بوصفه عملية منظمة، إلى تلبية الاحتياجات الإحصائية التي نشأت عن عولمة اقتصاديات العالم، حيث برز الطلب على مجموعة كبيرة ومتنوعة من الإحصاءات الاقتصادية وغيرها لتصبح مرتكزاً لمهمة إدارة الاقتصاد الكلي، فضلاً عن مساعدة الدول الأعضاء على تطوير نظمها الإحصائية في ظل التزايد في الطلب على الإحصاءات المفيدة والدقيقة والشاملة لأغراض صنع السياسات وتحليلها. ويقوم صندوق النقد الدولي بدعم هذه الجهود عن طريق تقديم المساعدة الفنية وتشجيع مصادر أخرى على تقديم مثل هذه المساعدات.

ويأتي هذا الإعلان نتيجة للزيارة التي قام بها خبراء الصندوق، وضمن بعثة متعددة الأغراض متكونة من سبعة خبراء في مجالات الحسابات القومية ونظام إحصاءات حسابات الحكومة وميزان المدفوعات والأسعار والأرقام القياسية وإحصاءات التجارة الخارجية والقوى العاملة وغيرها من الإحصاءات المالية والنقدية، لإجراء مراجعة شاملة للأنظمة الإحصائية بدولة قطر خلال الفترة ٢٥ يناير حتى ٨ فبراير ٢٠٠٥، حيث قامت البعثة بإجراء لقاءات ومقابلات مع المسؤولين والمختصين في وزارة المالية ومصرف قطر المركزي وسوق الدوحة للأوراق المالية والأمانة العامة لمجلس التخطيط.

والجدير بالذكر أن دولة قطر هي أول دولة يتم انضمامها إلى هذا النظام بعد تطبيق إطار تقييم جودة البيانات (DQAF) في إعداد البيانات الوصفية (Metadata).

وقد لعبت الأمانة العامة لمجلس التخطيط دوراً حيوياً ومهماً في استضافة وإدارة برنامج عمل البعثة متعددة الأغراض، من حيث التحضير وتنظيم عقد

اللقاءات والاجتماعات بالمسؤولين والمختصين بالجهات المختلفة وتنظيم ندوة لشرح أبعاد ومضامين وأهداف النظام للأجهزة المعنية بهذه الزيارة، فضلاً عن المشاركة الفعالة في إجراء المراجعة الشاملة التي قامت بها البعثة المذكورة فيما يخص الأعمال المناطة بها.

ويذكر أن نظام نشر البيانات العام هو عملية منظمة تلتزم بها الدول الأعضاء على أساس طوعي بإجراء تحسينات على المدى الطويل في نوعية البيانات التي يتم إنتاجها ونشرها من خلال نظمها الإحصائية. ويعمل النظام على تطوير النظم الإحصائية بطريقة تعكس واقع الدول المشاركة، كما يحث الدول على استخدام ممارسات وأساليب وطرق إحصائية سليمة في إعداد الإحصاءات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسكانية.

نظام نشر البيانات العام وإحصاءات حسابات الحكومة

تنظم الأمانة العامة لمجلس التخطيط بالتعاون مع وزارة المالية بدولة قطر والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وصندوق النقد الدولي ورشة عمل حول "نظام نشر البيانات العام (GDDS) وإحصاءات حسابات الحكومة" في الدوحة خلال الفترة ٢ حتى ٦ أبريل ٢٠٠٦.

تهدف الورشة إلى:

١- تعريف المشاركين من وزارات المالية وأجهزة (إدارات) الإحصاء بدول مجلس التعاون بنظام إحصاءات حسابات الحكومة ٢٠٠١ (GFS2001)، سعياً إلى تطبيق نظام ٢٠٠١ في دول المجلس كافة.

٢- تبادل الخبرات بين دول المجلس في معالجة عوائد النفط والغاز وأسعارها وحجم التغير في نظام إحصاءات حسابات الحكومة ٢٠٠١.

٣- عرض أمثلة من دول مجلس التعاون عن الشمول والقطاعية في وحدات القطاع العام.

٤- التعريف بنظام نشر البيانات العام (GDDS) كأحد أساليب التطوير الإحصائي.

٥- التعريف بالإطار التحليلي لنظام إحصاءات حسابات الحكومة والمؤشرات المالية.

سيضم وفد صندوق النقد الدولي الذي سيحاضر في الورشة أحد كبار موظفي الصندوق وخبير واثنين من الاقتصاديين العاملين في الصندوق، وسيستمر أحدهما في العمل مع وزارة المالية خلال الأسبوع الذي يلي الورشة لتدريب منتسبيها على استخدام دليل إحصاءات حسابات الحكومة وجمع بيانات النظام.

قامت الأمانة العامة لمجلس التخطيط بتوجيه الدعوة إلى الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، لحضور الورشة والتنسيق بشأن توجيه الدعوات إلى وزارات المالية والمصارف المركزية وأجهزة (إدارات) الإحصاء بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لترشيح ممثلين عنها للمشاركة في الورشة.

كما عقد على هامش الورشة، مؤتمر تنفيذي لكبار موظفي وزارات المالية والمصارف المركزية بدول مجلس التعاون مع وفد صندوق النقد الدولي لمناقشة التحديات واستراتيجيات تطوير إحصاءات حسابات الحكومة ومستقبل التعاون المستقبلي بين دول المجلس والصندوق.

دورة خاصة لعدادي مسح الاستثمار الأجنبي المباشر:

نظمت الأمانة لعامة لمجلس التخطيط دورة تدريبية خاصة لعدادي "مسح الاستثمار الأجنبي المباشر".

وتهدف هذه الدورة إلى شرح وتحديد المفاهيم والمصطلحات الفنية المستخدمة في استمارة تعداد مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتدريب العدادين على طريقة ملء الاستمارة.

والاستمارة جزء لا يتجزأ من عملية تنفذ المشروع المشترك بين الأمانة العامة لمجلس التخطيط واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الذي جاء تحت عنوان "مشروع تدعيم الخبرات وشبكات الارتباط في ميدان الاستثمار الأجنبي المباشر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا).

وتهدف هذه الدورة إلى تسهيل مهمة القائمين على تنفيذ التعداد، عبر تقديم التفسيرات والتعريفات للتعابير المستخدمة في الاستمارة وبالتالي الحد، من الكلفة والوقت الضروريين لإعطاء البيانات المطلوبة.

قام العدادون بزيارة المنشئات والشركات والمصانع المشمولة بهذا المسح.

أهداف المسح:

١- تزويد صانعي القرار في الدولة بالإحصاءات الدقيقة والبيانات الحديثة عن رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في نهاية العامين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥.

٢- توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاع الاقتصادي.

٣- تحديد مصادر رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في نهايتي عامي ٢٠٠٤

و٢٠٠٥، أي التوزيع الجغرافي حسب البلد المصدر

٤- تأمين المعلومات عن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد، في مجالات العمالة والتدريب والصادرات ونقل التكنولوجيا.

إدارة الإحصاء تستضيف خبير من البنك الدولي لتقييم الإستراتيجية الوطنية لتطوير النظام الإحصائي

استضافت إدارة الإحصاء بالأمانة العامة لمجلس التخطيط مؤخراً الخبير رونالد لوتيكويزن من البنك الدولي خلال يناير٢٠٠٦م. وكان الهدف من هذه الزيارة هو الإطلاع على ما تم تحقيقه من خطوات من خلال الفريق المشكل من إدارة الإحصاء، لبلورة الإستراتيجية الوطنية لتطوير النظام الإحصائي بدولة قطر ومن ثم تقييم النتائج المحرزة ووضع التوصيات المناسبة للمراحل القادمة. وقد بادرت الإدارة إلى تشكيل فريق متخصص من العاملين بها، للعمل على تحقيق الأهداف المنشودة.

وتهدف هذه الإستراتيجية الهامة إلى وضع رؤى واضحة لمستقبل النظام الإحصائي بالدولة والحرص على إشراك كافة الجهات المعنية بإصدار البيانات والإحصاءات واستخراجها حسب التصانيف والمعايير الدولية الموحدة، في محاولة لمعالجة أوجه القصور في الأنظمة القائمة وتوجيهها بالشكل المطلوب مع التأكيد على توافقها مع عمليات السياسات التنموية الوطنية المستقبلية.

تقارير سنوية عن التعاون الفني:

بتكليف من مجلس الوزراء الموقر، تتولى الأمانة العامة لمجلس التخطيط، سنوياً، إعداد تقرير موحد وشامل عن أنشطة التعاون الفني التي تمارسها وزارات

وأجهزة الدولة مع المنظمات والهيئات الدولية والعربية والإقليمية. وتعتمد في ذلك على ما يردها من تقارير من تلك الوزارات والأجهزة. ومن أجل تحديد المعلومات والبيانات المطلوب إدراجها في هذه التقارير، وتوحيد الصيغ المعتمدة في إعدادها، تم اعتماد النموذج المرفق الذي يتضمن مجموعة من الاستمارات. وبإمكان معدي التقارير استرجاع النموذج واستخدامه مباشرة من دون الحاجة لإعادة طباعته.

توقيع مذكرة تعاون فني بين مجلس التخطيط والاسكوا:

من أجل التباحث بشأن التعاون الفني بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الأسكوا، (UN-ESCWA)التابعة للأمم المتحدة، التقى السيد كرستيان دي كليرك، رئيس وحدة تخطيط البرامج والتعاون الفني في الأسكوا، خلال ٥/ ٢٠٠٥، مع سعادة أمين عام مجلس التخطيط، الشيخ حمد بن جبر آل ثاني، ومدير إدارة التعاون الفني، السيد راشد بن خليفة آل خليفة، وعدد آخر من المسؤولين في الأمانة العامة. وقد تم نتيجة ذلك توقيع "مذكرة تعاون فني بين مجلس التخطيط والأسكوا"، تتناول مجموعة من الفعاليات المشتركة التي من المقرر تنفيذها خلال الأشهر المقبلة.

مجلس التخطيط يشارك في مؤتمر المال والاستثمار في دولة قطر المنعقد في لندن

شارك الشيخ حمد بن جبر بن جاسم آل ثاني الأمين العام لمجلس التخطيط بورقة هامة في مؤتمر المال والاستثمار في دولة قطر الذي عقد في لندن في مايو ٢٠٠٥. وتحدث سعادته في محاضرته المعنونة بـ: دعم التوجه الاستراتيجي، عن ابرز المشاريع الاستراتيجية التي يقوم بها مجلس التخطيط وتتعلق بتقوية وتمكين القطاعات المحلية من استيعاب النمو الاقتصادي المتسارع والتكيف معه.

فالاستثمارات الضخمة المتوقع توظيفها في الاقتصاد القطري خلال السنوات القليلة القادمة تتطلب، ضمن أمور أخرى، بنية تحتية مواتية من الموارد البشرية المؤهلة والقطاعات الحكومية الكفؤة وفوق ذلك كله رؤية مستقبلية بعيدة المدى وواضحة المعالم تغطي أهم القضايا والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وفي هذا الإطار كانت محاضرة سعادة الأمين العام بالتحديد حول دور مجلس التخطيط في تهيئة القدرات المحلية لتكون قادرة على جعل هذه التنمية شاملة لكل قطاعات البلاد وقادرة على الاستمرار والتكيف مع المتغيرات المحلية من خلال التوقعات المستقبلية المبنية على أسس علمية وإيجاد الحلول الناجعة لأية عقبات قد تبدو في الطريق نحو الازدهار والتقدم.

ورشة النمذجة الاقتصادية:

في إطار المهام التي حددها القرار الأميري رقم (١) لعام ١٩٩٨، الذي يقضي بقيام الأمانة العامة بإعداد الخطط والبرامج الاقتصادية والاجتماعية، ومن باب تعزيز التعاون بين الأمانة العامة والمنظمات الدولية لتطوير الأدوات والأساليب الكمية المستخدمة في التحليل الاقتصادي وإعداد الإسقاطات لأهم المتغيرات الاقتصادية للاقتصاد القطري، نظمت الأمانة العامة لمجلس التخطيط - بالتعاون مع البنك الدولي - ورشة عمل تدريبية خاصة بكيفية إعداد نموذج اقتصادي قياسي لدولة قطر حاضر فيها بعض خبراء البنك الدولي في هذا المجال. يركز النموذج الاقتصادي القياسي على القطاع الحقيقي للاقتصاد ويقوم أساساً على متطابقة الدخل القومي التي تربط الحسابات القومية وميزان المدفوعات.

ويساعد النموذج في تحليل السياسات الاقتصادية الكلية، وفي إجراء الإسقاطات المستقبلية لأهم المتغيرات الاقتصادية، كما أنه سوف يشكل عوناً

للرؤية المستقبلية التي تقوم الأمانة العامة بإعدادها في الوقت الراهن.

الأمانة العامة لمجلس التخطيط والمعهد الدولي للتنمية الإدارية يعقدان لقاء مع رجال الأعمال حول تنافسية الاقتصاد القطري:

تمشياً مع توجه الدولة بدعم القطاع الخاص وزيادة دوره في الاقتصاد القطري، وبهدف إلقاء الضوء على أداء الاقتصاد القطري وكفاءة قطاع الأعمال القطري مما يساعد على وضع السياسات الاقتصادية الملائمة لرفع إمكانياته التنافسية، وقد نظمت الأمانة العامة لمجلس التخطيط – بالتعاون مع المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) حفل لنخبة من رجال الأعمال والمدراء التنفيذيين في القطاعين العام والخاص في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

وتم خلال الحفل استكمال تعبئة استبيان لاستقصاء آراء ما يزيد على (٣٠٠) من أهم الفعاليات ورؤساء الشركات، لمعرفة أداء الاقتصاد القطري والكفاءة الحكومية وكفاءة قطاع الأعمال والبنية التحتية في الدولة، تمهيدا لإعداد تقرير دولة قطر في عالم التنافسية، ومن ثم تضمينه لاحقا في تقرير التنافسية الدولي لعام ٢٠٠٦ الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية بسويسرا.

وتمخض عن هذا اللقاء توفير البيانات اللازمة لإعداد تقرير عن دولة قطر في عالم التنافسية عام ٢٠٠٦، الذي سوف يبين ترتيب دولة قطر بين أفضل اقتصاديات العالم، بالإضافة إلى بيان نقاط الضعف في البيئة الاقتصادية والمشاكل التي تعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، وتقديم التوصيات المناسبة بخصوص ذلك.

٣) **ثروات قطر الثقافية:**

أ. التعليم:

تأسس التعليم النظامي في دولة قطر في عام ١٩٥٢ ومنذ ذلك الحين تبلورت السياسة التعليمية الشاملة في الدولة مستندة إلى مبادئ ثابتة، تتشبث بتراث الأمة الإسلامية وشخصيتها المحافظة وتلتزم بتطوير المناهج والنظم التربوية وتسعى باستمرار للإفادة من المنجزات العصرية والتقنية والتجارب التربوية الجديدة.

وقد تسارعت وتيرة التطور التعليمي في البلاد حتى أصبحت تشمل كل تجمع سكاني في الدولة لكلا الجنسين وفي جميع مراحل التعليم وصولا إلى التعليم الجامعي.

وقد أطلقت الحكومة مبادرة إلى تطوير التعليم العام في دولة قطر تحت شعار "تعليم لمرحلة جديدة" تهدف إلى توفير أفضل سبل التعليم لأبنائها لإعدادهم إعدادا يتواكب مع متطلبات مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما تشجع دولة قطر إنشاء المؤسسات التعليمية الخاصة بأنواعها وتقدم لها دعما مستمرا في الجوانب القانونية والإشرافية التعليم الحكومي أصبح عدد الطلاب والطالبات في المدارس الحكومية في جميع المراحل التعليمية، في العام الدراسي ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤ (٧٥) ألف و(٨٩٢) طالبا وطالبة وصلت نسبة القطريين منهم ٦٤٪ تقريبا. وبلغ عدد المبتعثين إلى الجامعات في الداخل والخارج (١٣٤٨) طالباً وطالبة، وبلغ عدد المبتعثين من خلال مشروع الجسر الأكاديمي بالتعاون مع مؤسسة قطر للتنمية والعلوم وتنمية المجتمع (١١٦) طالباً وطالبة.

التعليم التخصصي (للبنين):

١ – المعهد الديني:

وهي المرحلة الإعدادية في المعهد الديني ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات ويقبل بها الطلاب الذين أنهوا المرحلة الابتدائية ويقبل خريجوها في المرحلة الثانوية للمعهد الديني.

٢- المدرسة الثانوية التجارية:

ويقبل بها الطلاب الذين أنهوا الصف الثالث الإعدادي ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات ويمنح الناجحون فيها دبلوم الدراسة الثانوية التجارية.

٣- المدرسة التقنية الصناعية

تركز خطة الدراسة والمناهج على إكساب الطالب مهارات اللغة الإنجليزية في البرامج النظرية والتطبيقية وخاصة المواد الفنية وإكساب الطالب المهارات الفنية اللازمة لاستخدامات الحاسب المختلفة بما يتفق مع قدراته وتخصصه الفني.

المدارس الثانوية العلمية:

في إطار استراتيجية تعليمية جديدة تستهدف تطوير التعليم الثانوي العام، تم افتتاح مدرستين علميتين واحدة للبنين وأخرى للبنات منذ العام الدراسي ١٩٩٩/ ٢٠٠٠، وذلك للارتقاء بأساليب التدريس والتقويم الحديثة. وقد تم البدء في تنفيذ مشروع المدارس الابتدائية المطورة اعتباراً من العام الدراسي ٢٠٠١/ ٢٠٠٢، ويجري التوسع سنويا في افتتاح المزيد منها.

محو الأمية وتعليم الكبار:

بدأ الاهتمام بمحو الأمية منذ عام ١٩٥٤ وقد تطورت أعداد الدارسين والدارسات بالتعليم المسائي ومحو الأمية حتى وصلت إلى (٣٠٩١) دارساً ودارسة في عام ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤.

التربية الخاصة:

عندما بدأت تجربة التربية الخاصة في البلاد في عام ١٩٧٤ لم يكن هناك سوى فصل واحد ملحق بإحدى المدارس الابتدائية للبنين في الدوحة، وفي عام ١٩٨٠ تطور الأمر إلى ثلاثة فصول يشرف عليها ثمانية مدرسين.

افتتح معهد الأمل للبنين في عام ١٩٨١ وتلاه معهد الأمل للبنات في عام ١٩٨٢، اللذان أطلق عليهما فيما بعد اسم مدرسة الأمل للبنات ومدرسة الأمل للبنين وبعد ذلك أصبحت هناك مدرستان للتربية الفكرية واحدة للبنين والأخرى للبنات ومدرستان للتربية السمعية واحدة للبنين والأخرى للبنات.

إدارة التدريب والتطوير المهني

عملت هذه الإدارة منذ نشأتها في عام ١٩٦٢ على تلبية احتياجات البلاد من الكوادر المدربة من عمال فنيين من أبناء البلاد، فقد تم استحداث دورات تدريبية للعنصر النسائي من الموظفات القطريات في مجالات العمل المكتبي وأعمال السكرتارية في المدارس.

المركز القطري لرعاية الموهوبين والمبدعين:

يهدف المركز إلى توفير أنشطة وخدمات وبرامج تساعد الطلبة الموهوبين والمبدعين على امتلاك مهارات التفكير وتوظيفها في حل المشكلات واتخاذ القرارات. ويعمل المركز على مساعدة الطلبة وأولياء أمورهم على الإطلاع على أحدث التطورات التي تطرأ على ميدان الموهبة والإبداع إلى جانب

الإطلاع على الأدب التربوي المتصل بهذا الميدان الحيوي.

معهد اللغات:

يستقبل معهد اللغات الذي أنشئ في عام ١٩٧٣ موظفي الدولة والمؤسسات شبه الرسمية لزيادة الكفاءة اللغوية لديهم مستخدماً الأساليب السمعية والبصرية الحديثة في تدريس اللغات الثلاث العربية والإنجليزية والفرنسية.

تطوير التعليم العام:

تهدف مبادرة الحكومة إلى تطوير التعليم العام في دولة قطر تحت شعار " تعليم لمرحلة جديدة " وتهدف إلى توفير أفضل سبل التعليم لأبنائها لإعدادهم إعدادا يتواكب مع متطلبات مسيرة التنمية. وقد بدأت المبادرة في مايو عام ٢٠٠١ بعد دراسة تحليلية وميدانية لمدة عام ونصف عن نظام التعليم الحالي وتوجت في نوفمبر عام ٢٠٠٢ حيث صدر مرسوم أميري بإنشاء المجلس الأعلى للتعليم والهيئات التابعة له بصفته السلطة العليا المخولة برسم سياسة التعليم في الدولة والإشراف على تنفيذ خطة التطوير.

وتهدف في جملتها إلى خلق بيئة جدية للتعلم تمكن الطلاب والمدارس المستقلة من تحقيق أقصى درجات الأداء والتميز مما يوفر بدائل تربوية متنوعة يمكن أولياء الأمور من اختيار ما يتناسب واحتياجات أبنائهم.

وتعتمد مرحلة التنفيذ على عنصرين أساسين الأول: تقويم تربوي شامل لمراقبة أداء الطلبة والمدارس والآخر: إنشاء ما يسمى بالمدارس المستقلة الممولة حكوميا.

المدارس المستقلة:

المدارس المستقلة هي مدارس حكومية تشمل كافة المراحل التعليمية (الابتدائي والإعدادي والثانوي) ينشئها المجلس الأعلى للتعليم بإشراف هيئة التعليم وتم تصميم تلك المدارس لتوفر بيئة تعليمية خلاقة تركز على الطالب وتسمح لأولياء الأمور باختيار المدارس التي تتوافق مع احتياجات أبنائهم.

وتقوم هذه المدارس باختيار وتعيين هيئاتها التدريسية والإدارية. بينما تتولى هيئتا التقييم والتعليم التابعتان للمجلس الأعلى للتعليم بتقييم مستمر لأداء تلك المدارس عبر وسائل تقييم موضوعية متعددة.

التعليم الخاص:

تدعم وزارة التربية والتعليم المدارس الأهلية بتقديم التوجيه التربوي وتوفير الرعاية الصحية والإعفاء من رسوم الماء والكهرباء.

وقد بلغ عدد المدارس الأهلية في دولة قطر (٢٤١) مدرسة وروضة أطفال منها (١٠٧) مدرسة عربية و(١٣٤) مدرسة أجنبية و(٤٦) روضة أطفال بخلاف رياض الأطفال الملحقة بالمدارس الأجنبية. بينما بلغ عدد الطلاب والطالبات في المدارس الأهلية خلال العام الدراسي ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤ (٥٥٣٤٦) ألف طالب وطالبة.

جامعات خاصة:

كلية شمال الأطلنطي:

صممت برامج كلية شمال الأطلنطي على أعلى درجات المرونة حتى تلبي جميع المتطلبات، فهنالك برنامج السنة الواحدة وبرنامج السنتين حيث يمنح

الخريج شهادة معترفا بها عالميا وكذلك برنامج الثلاث سنوات الذي يؤهل الطالب للحصول على دبلوم الكلية بالإضافة إلى أن حملة الشهادات الجامعية من دبلوم وبكالوريوس وماجستير ودكتوراه يمكنهم للانضمام للبرامج الدراسية في هذه الكلية التي تمنحهم شهادات تؤهلهم للعمل في المؤسسات المختلفة كما تتيح لخريجيها مواصلة الدراسات العليا في الجامعات الكندية.

جامعة CHN الهولندية

أنشئت جامعة (سي. إتش. إن C.H.N) الهولندية في قطر في عام ٢٠٠٠ بوصفها أول جامعة تضم كلية متخصصة للضيافة وإدارة السياحة. وتمنح الجامعة درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال ضمن تخصصات إدارة الضيافة الدولية والسياحة بالإضافة إلى دبلوم الإدارة الفندقية. وصل عدد طلاب الجامعة إلى ٣٠٠ طالب، في عام ٢٠٠٥ واحتفلت بتخريج الدفعة الأولى من طلابها في العام نفسه.

التعليم الجامعي:

تُولي دولة قطر اهتماماً كبيراً للتعليم العالي بصفة خاصة، فتقدم له الدعم المادي والمعنوي، بصورة مستمرة بهدف رفع الكفاءة التعليمية وجودة المخرجات لتتواكب مع متطلبات العصر الحديث وتلبية لاحتياجات المجتمع من التخصصات والبرامج وتعمل جامعة قطر جاهدة لتحقيق هذا الهدف.

وقد بدأت جامعة قطر في عام ١٩٧٣ بكليتي التربية للبنين والبنات، ثم أخذت تتطور وتتوسع وتتعدد أنشطتها وكلياتها عاماً بعد عام إلى إن تحولت رسمياً إلى جامعة متكاملة في عام ١٩٧٧ وتضم الجامعة اليوم ست كليات هي: كلية التربية، كلية الآداب والعلوم، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، كلية

القانون، كلية الهندسة، كلية الإدارة والاقتصاد.

وقد خرجت جامعة قطر خلال السنوات الماضية وحتى عام ٢٠٠٥ حوالي ٢١٠٠٣ طلاب منهم ١٦٦٤٤ من القطريين والقطريات. ويبلغ عدد أعضاء الهيئة التدريسية فيها حوالي ٦٠٠ عضو.

الكليات:

تمنح جميع كليات الجامعة درجة البكالوريوس لملتحقيها وتعمل باستمرار على تحديث برامجها واستبدال بعضها انسجاما مع متطلبات سوق العمل واحتياجات المجتمع المتلاحقة والتطورات العالمية في المجال الأكاديمي. وتضع كل كلية إستراتيجية مدروسة تضمن التواصل مع الهيئات والمؤسسات الحكومية والخاصة بالدولة.

تطوير البرامج:

تقوم الجامعة بإعادة النظر في غالبية البرامج المطروحة بالجامعة من قبل الكليات والأقسام العلمية المعنية لتطوير برامجها القائمة واقتراح برامج وتنفيذها بما يتماشى واحتياجات المجتمع.

الدراسات العليا:

بدأت الدراسة في برنامج الدراسات العليا وانخراط الطلاب الذين تم قبولهم في الدراسة في برنامج درجة الماجستير في إدارة الأعمال.

التخطيط بعيد المدى:

انتهت الجامعة من إعداد الخطة الاستراتيجية الشاملة وذلك بالتعاون مع اتحاد تكساس العالمي للتعليم (QIEC) وتقوم لجنة عليا على مستوى الجامعة لمتابعة تنفيذ هذه الخطة وتطبيقها على أرض الواقع.

ضمان الجودة النوعية:

انتهت الجامعة من إنجاز التقويم الذاتي الشامل للجامعة وذلك بالتعاون مع مؤسسة ضبط الجودة البريطانية (QAA) وقد تم إعداد التقرير النهائي للتقويم الذاتي الشامل للجامعة للتعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف.

استخدام التقنيات الحديثة وتطوير استراتيجيات التعليم:

تتبنى الجامعة تشجيع استخدام التقنيات الحديثة في التعليم.

البحوث وخدمة المجتمع:

مكتب التعليم المستمر:

أنشئ مكتب التعليم المستمر وخدمة المجتمع عام ١٩٩٥ لتفعيل دور الجامعة بتزويد أفراد المجتمع القطري بالخبرات والمهارات اللازمة من أجل استمرارية التطوير المؤسسي بالدولة. ويسعى المكتب لتأسيس وتطوير شراكات مهنية ذات منفعة متبادلة بين الجامعة ومختلف المؤسسات المحلية والإقليمية.

البحث العلمي:

قامت جامعة قطر بإنشاء هيكل جديد متضمنا مكتب البحث العلمي المتمثل في مكتب مساعد نائب رئيس الجامعة لشؤون البحث، ويتكون من عدة وحدات بحثية أهمها:

مركز البحوث العلمية والتطبيقية (سارك)، وحدة النشر والمطبوعات العلمية، وحدة المختبرات المركزية، وحدة تكنولوجيا المواد الهندسية.

مركز الدراسات البيئية esc:

أنشئ مركز الدراسات البيئية عام ١٩٨٠م ليكون الجهة المسؤولة عن دعم

البحث العلمي وتطبيق التكنولوجيا الحديثة في مختلف مجالات التنمية ومتابعة التقدم العلمي. ويضم المركز العديد من الوحدات المختصة بالدراسات البيئية تعد أحدثها وحدة الاستشعار عن بعد لتحليل صور الأقمار الصناعية وإجراء البحوث والدراسات المختلفة للكثير من جهات الدولة المختلفة.

الأنشطة الطلابية:

- شاركت عمادة شؤون الطلاب في الجامعة في كثير من المعارض والأسابيع الثقافية والاجتماعية والفنية على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- أقامت الجامعة العديد من المعارض الفنية في رحاب الجامعة.
- استقبلت الجامعة عدداً من الوفود الطلابية من الجامعات العربية.

مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع:

مؤسسة خاصة غير ربحية تأسست في عام ١٩٩٥ بمبادرة كريمة من حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى. وتتولى سمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند حرم حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى رئاسة مجلس إدارة مؤسسة قطر، وتقوم سموها بقيادة المؤسسة وتوجيهها نحو تحقيق أهدافها وبرامجها.

ومن أجل تحقيق أهدافها عملت المؤسسة على تأسيس عدد من الهيئات والإدارات المستقلة ولكن المترابطة فيما بينها ضمن إطار مؤسسة قطر، وتعمل في ميادين التربية والتعليم والصحة وتنمية المجتمع.

المدينة التعليمية:

احتفلت مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع في الفترة من ١١-١٣ أكتوبر عام ٢٠٠٣ بافتتاح المدينة التعليمية. وتعد هذه المدينة مشروعا رائدا يهدف إلى إعداد الكوادر والاستثمار في الجانب البشري حيث ستعمل على تعزيز التفكير المستقبلي والحلول الإبداعية.

ويذكر أن التخصصات العلمية والفروع الدراسية التي ستحتضنها المدينة هي ذات الأولوية في قطر والمنطقة مع التركيز على الفروع المرتبطة والمتداخلة مع صناعة النفط والغاز والهندسة وإدارة الأعمال وتكامل الأبحاث الإدارية والبرامج التعليمية من خلال قاعدة العلوم والتكنولوجيا. وتخطط المدينة إلى فتح فروع لجامعات عالمية في تخصصات التقنيات والإدارة والاقتصاد. وقد خصصت المؤسسة مساحة خمسة ملايين ونصف المليون متر مربع من الأراضي من أجل تطوير المدينة التعليمية وسيتم التباحث مع أرقي الجامعات لفتح فروع لها في المدينة. وتضم المدينة إلى جانب المباني التعليمية ومراكز الأبحاث أسواقا وبنوكا ومسرحا ومكتبة ومتاحف علمية وصالات رياضية ستقدم خدماتها للطلاب والعاملين في المدينة ولأفراد المجتمع.

جامعة تكساس (ايه أند إم):

افتتحت جامعة تكساس رسميا في ١١ أكتوبر عام ٢٠٠٣ وتؤهل لدرجات جامعية في هندسة البترول والهندسة الكيميائية والهندسة الكهربائية والميكانيكية، وقد بدأت عامها الدراسي الأول بانضمام (٣٠) طالبا بمختلف التخصصات بنسبة ٩٠٪ من القطريين من الذكور والإناث. وتقدم تكساس فرع قطر المناهج ذاتها في تكساس الأم علي يد خبرة الأساتذة والمدرسين وسيمنح الخريجون نفس

الشهادة المعتمدة أكاديميا ومهنيا في أميركا، ومن شروط قبول الطلاب فيها اجتياز عدد من الاختبارات منها التوفل و (SAT).

طب كورنيل:

شهد يوم ١٢ أكتوبر عام ٢٠٠٣ الافتتاح الرسمي للمبنى الدائم لكلية طب وايل كورنيل بينما بدأت الجامعة بصفوفها التمهيدية منذ عام ٢٠٠٢ وارتفع عدد طلابها إلى ٣٤ طالبا بنسبة زيادة ٣٦٪ من القطريين وقد تخرجت دفعتها الأولى في عام ٢٠٠٨.

وتقدم كلية طب وايل كورنيل - البرامج الأمريكية لتدريس الطب والدراسة قبل الطبية في الدولة. وتوفر الكلية وحدات أكاديمية مكتسبة بنجاح للطلاب الذين يستكملون المقررات التعليمية التمهيدية لدراسة الطب، وشهادة الدكتوراه في الطب لخريجي برنامج دراسة الطب.

جامعة كارنجي ميللون:

سوف تقوم جامعة كارنجي ميللون بتقديم برامجها العالية المستوى للدراسات الجامعية في علوم الكومبيوتر والأعمال التجارية في أحد فروع الحرم الجامعي بالمدينة التعليمية للمؤسسة القطرية. وسوف يُسمى هذا الحرم الجامعي الجديد جامعة كارنيل ميلون في قطر، وسيقوم بتدريس البرامج المؤهلة لنيل الدرجات العلمية من جامعة كارنيج ميلون على أساس ذات معايير القبول وذات المناهج العالمية الشهيرة المعمول بها في الجامعة الأم في بيتسبيرغ.

جامعة جورج تاون:

انضمت جامعة جورج تاون الأمريكية إلى المدينة التعليمية، وتوفر هذه الجامعة فرصة تعليمية متطورة إلى الطلاب العرب والأمريكيين المقيمين في

منطقة الشرق الأوسط والطلاب القادمين من الشرق الأقصى.

مؤسسات ومعاهد:

تحتضن المدينة التعليمية في رحابها عددا من المؤسسات والمعاهد التي تنضوي جميعا تحت لواء مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع وهي:

أكاديمية قطر:

تأسست أكاديمية قطر سنة ١٩٩٦ بهدف تنمية حس التفكير النقدي وحب التعلم وحس المسؤولية لدي طلابها ومساعدتهم علي دخول ارقي الجامعات والمعاهد.

مركز التعلم:

تأسس مركز التعلم سنة ١٩٩٦ وتقوم مهمته على توفير فرص للطلبة تتيح لهم استثمار أقصى قدراتهم ويستطيع الطلاب في هذا المركز تعلم كيفية التعلم ليصبحوا قادرين علي التعلم باستقلالية.

برنامج الجسر الأكاديمي:

تأسس برنامج الجسر الأكاديمي سنة ٢٠٠١ بالتعاون مع TIEC في تكساس بهدف إعداد نخبة من المتخرجين من الثانويات في قطر ومنطقة الخليج للانخراط في برامج جامعية تستند إلى اللغة الإنجليزية سواء في المدينة التعليمية لمؤسسة قطر أو في غيرها من جامعات العالم البارزة.

جامعة فرجينيا كومنولث- قطر- كلية فنون التصميم:

أنشئت جامعة فرجينيا كومنولث- قطر- كلية فنون التصميم عام ١٩٩٧ كفرع من جامعة فرجينيا كومنولث كلية الفنون والتصميم في ريتشموند، في ولاية فرجينيا وتوفر الدراسة فيه فرصة الحصول علي درجة البكالوريوس في مجال فنون

التصميم والاتصال وتصميم الأزياء وفن التصميم الداخلي.

معهد راند قطر للسياسات:

تم التوقيع على إنشاء معهد راند قطر للسياسات في ٢٨ أبريل ٢٠٠٣ وهي الأحدث من بين عدة مبادرات تعليمية وبحثية أطلقتها مؤسسة قطر حيث سيكون معهد راند قطر للسياسات جزءا مهما من المدينة التعليمية بوصفها مركزا إقليميا متميزا للتعليم والبحوث والتطور والتقني، حيث يتم إنشاء روابط علمية مع برامج الطب وفنون التصميم والهندسة والبرامج التعليمية التي ستضمها المدينة ويقوم المعهد بتدريب محللي السياسات في المنطقة على طرق البحث التي ستساعد القادة اتخاذ قرارات سياسية رشيدة تعتمد على قاعدة أساسية من المعلومات.

وسيقوم معهد راند قطر للسياسات بدعم موقف قطر كمركز للتحليل والبحث في الشرق الأوسط كما يساعد على بناء قدرات وطنية وإقليمية قادرة على تحليل السياسات بعد أن أصبحت قطر ضمن طليعة دول الشرق الأوسط من حيث تطبيق التحليل الدقيق والموضوعي ويقدم المعهد استشارات نوعية للمجتمع فهو مؤسسة ستقدم استشارات استراتيجية داخل البلد وخارجها في معظم القطاعات والأنشطة الإنسانية ويضع خططا لتطوير التعليم.

أكاديمية قطر للقادة:

بدأت أكاديمية قطر للقادة فصلها الدراسي الأول في سبتمبر من العام ٢٠٠٥. وتقدم الأكاديمية برامج متوسطة معتمدة عالميا في دراسة اللغة الإنجليزية والعربية والإسلامية وبرنامجاً قيادي فريدًا يستمر حتى سن ١٨ أي

سن التخرج من أجل إعداد الطلاب الشباب للقيام بالدراسات العليا في الجامعات المحلية والدولية على حد سواء.

واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا:

تعتبر واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا موطن لشركات التكنولوجيا من مختلف دول العالم وحاضنة للمشاريع التكنولوجية الناشئة. وتوفر واحة العلوم والتكنولوجيا مكاتب ومختبرات مزودة بكافة الوسائل والتجهيزات العملية وبرامج الدعم الضرورية التي تساعد على تسريع العمليات التجارية. وتقوم الواحة مقام "منطقة حرة" تستقطب بمميزاتها شركات التكنولوجيا العالمية للعمل في دولة قطر.

الثقافة والفنون

المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث:

يتولى المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث رعاية شؤون الثقافة والفنون والتراث القومي في الدولة. وقد أنشئ المجلس في الثالث من أكتوبر عام ١٩٩٨ على أن تكون له شخصية اعتبارية وموازنة مستقلة تلحق بالموازنة العامة للدولة.

أهداف المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث:

١- تطوير المكتسبات الثقافية وتنمية الإنتاج الفكري وإثرائه.

٢- توفير المناخ المناسب لتنمية الإنتاج الفني والأدبي وتنويع مصادره.

٣- صيانة التراث القومي وتعميق البحوث العلمية فيه، وإبراز خصائصه.

٤- تشجيع الفنون الجميلة ونشر نماذجها والعمل على تطويرها.

٥- الحفاظ على الموروث القومي من التراث والآثار.

ويقوم المجلس في سبيل تحقيق أهدافه بما يلي:

١- مسح الواقع الثقافي والفني والأدبي والتراثي وجمع البيانات عن مجهودات الهيئات المختلفة فيما يتعلق بأوجه نشاطه.

٢- إعداد الدراسات اللازمة للنهوض بالثقافة والفنون والآداب والحفاظ على التراث القومي.

٣- إصدار المؤلفات والمعاجم والفهارس وتجميع الوثائق والإسهام في نشر الإنتاج الفكري الجيد المبتكر والمترجم.

٤- المشاركة في المعارض والمؤتمرات والمهرجانات الثقافية والفنية المحلية والإقليمية والدولية.

٥- إبداء الرأي في مشروعات الاتفاقيات التي تكون الدولة طرفا فيها وتدخل في إطار عمل المجلس.

٦- وضع معايير الجودة في مختلف نواحي الإنتاج الفكري بالدولة ووضع أسس المسابقات وتقدير الإعانات والمكافآت والحوافز المتعلقة بهذا الإنتاج.

المسرح في قطر:

عرفت دولة قطر المسرح منذ الخمسينات وذلك من خلال الأندية الثقافية الأهلية، وفي الستينيات تكونت الفرقة الشعبية للتمثيل. وفي بداية السبعينيات كانت الولادة الحقيقية للمسرح في قطر حيث تأسست أول فرقة مسرحية هي فرقة المسرح القطري عام ١٩٧٢.

كانت إدارة الثقافة والفنون تقدم دعماً للإنتاج عن كل عمل مسرحي تقدمه

الفرق المسرحية الأهلية بالإضافة إلى توفير كافة الخدمات والإمكانيات الفنية والتقنية مجاناً، إلى جانب أحقية الفرق المسرحية في تسويق عملها المسرحي بعد عرضه الأول لتلفزيون قطر.

وقامت إدارة الثقافة والفنون باستضافة أساتذة المسرح في الوطن العربي لتقديم خبراتهم للفنانين القطريين من خلال المحاضرات والدورات التدريبية إلى جانب الدورات التي تعقد خارج دولة قطر، كما أنها تشجع الفنانين القطريين الراغبين بدراسة المسرح أكاديمياً.

واستقبل مسرح قطر الوطني فرق مسرحية عربية وعالمية لتقديم عروضها في قطر. وتعد فرقة المسرح الأهلي نواة للمسرح القومي حيث يتم انتخاب أعضائها من الفرق المسرحية الأهلية للمشاركة في المهرجانات العربية خارج الدولة. وتحتفل الفرق المسرحية في الدولة بيوم المسرح العالمي الذي يقع في ٢٧ مارس من كل عام.

*** إدارة المكتبات العامة:**

تعد دار الكتب القطرية من أقدم المكتبات الوطنية الخليجية والعربية، وهي من أبرز المعالم الثقافية في الدوحة. نشأت في التاسع والعشرين من ديسمبر عام ١٩٦٢ عندما صدر قرار سعادة وزير المعارف آنذاك بإدماج كل من المكتبة العامة ومكتبة المعارف العامة في مكتبة أطلق عليها اسم (دار الكتب) تتبع سعادة وزير المعارف مباشرة ولها ميزانية مستقلة. وتعتبر الدار حالياً تابعة للمجلس الوطني ضمن إدارة المكتبات العامة.

المهام التي تقوم بها إدارة المكتبات العامة:

١- تجميع التراث القطري وحفظه وصيانته.

٢- إعداد الفهارس والبيليوجرافيات والكشافات والأدلة.

٣- إقامة وتنظيم معارض الكتب المحلية والدولية.

٤- تقديم خدمات الإعارة للجمهور.

٥- تبادل المعلومات والمطبوعات ومصورات المخطوطات والدوريات مع مراكز المعلومات.

٦- المراقبة والإشراف والتقييم لخدمات المكتبات الفرعية.

وتتزود دار الكتب بالمطبوعات المتنوعة بطرق مختلفة، وتشمل بجانب الكتاب، المعجم والموسوعة والخارطة والمخطوط والاسطوانة والميكروفيش. ويقوم قسم التوثيق والميكروفيلم بإعداد وبناء المكتبة الميكروفيلمية تمشياً مع التطور التكنولوجي. وتضم الدار معملاً للترميم، أنشئ عام ١٩٧٦ أما معمل التجليد فيقوم بتجليد الكتب والصحف والدوريات وقد زود المعمل بأجهزة ومعدات تجليد حديثة.

وتيسيراً على الباحثين، وإتاحة الفرصة للشباب للاستفادة من خدمات الشبكة العالمية (الإنترنت) تم افتتاح مركز للإنترنت بدار الكتب القطرية ويعمل على فترتين مقابل رسم رمزي.

المكتبات الفرعية:

١- مكتبة الخور العامة تأسست في ٢٢/ ٦/ ١٩٧٧.

٢- مكتبة الشمال العامة تأسست في ٢٢/ ١٠/ ١٩٧٩.

٣- مكتبة الخنساء للنساء تأسست في ٢٦/ ١٠/ ١٩٨١.

٤- مكتبة الريان العامة تأسست في ١٠/ ٤/ ١٩٨٢.

٥- مكتبة الوكرة العامة تأسست في ١/ ١/ ١٩٨٥.

***إدارة المتاحف والآثار:**

تختص إدارة المتاحف والآثار بالآتي:

١ – المحافظة على التراث القومي بالبحث عنه وجمعه وتصنيفه وتبويبه وشرحه وتوضيح مزاياه وخصائصه الحضارية من خلال عرضه في متاحف الدولة المختلفة.

٢– التنقيب عن الآثار ومسح المواقع الأثرية المختلفة في الدولة بهدف سد الثغرات في سلسلة التاريخ الحضاري للدولة.

٣– ترميم الآثار والمباني التاريخية والتراثية بهدف المحافظة عليها.

٤– الإشراف على المتاحف وتنظيمها والتعريف بدورها الحضاري والثقافي والتعليمي وتفعيل دور المتاحف في المجتمع وكذلك إنشاء المتاحف الجديدة.

٥– إيفاد المنتسبين لقطاعي الآثار والمتاحف في دورات تدريبية لاكتساب الخبرة والمعرفة.

٦– إقامة الندوات والمحاضرات الخاصة بالآثار والمتاحف والتراث داخل المتاحف.

٧– إقامة المعارض الخاصة بالآثار والتراث على المستوى المحلي والخارجي.

٨– إعداد وجمع المعلومات الخاصة بالآثار والمتاحف والتراث في دولة قطر لتزويد الباحثين والدارسين بها.

٩– الاهتمام بإعداد وإصدار الكتب والمطبوعات والنشرات والبحوث الأثرية والمتحفية والتراثية اللازمة عن دولة قطر.

١٠ – الاشتراك في المؤتمرات الأثرية العربية والدولية.

١١ – صيانة جميع متاحف الدولة من النواحي الكهربائية والإنشائية والميكانيكية وخلافه.

مؤسسة الحي الثقافي:

هي مؤسسة عامة تكون لها شخصية اعتبارية، وموازنة مستقلة، تدار على أسس تجارية، ويكون مقرها الدوحة.

وتهدف المؤسسة من خلال استغلال مباني ومرافق الحي الثقافي، إلى المساهمة في النهوض بالحركة الثقافية وتشجيع وإبراز الطاقات الإبداعية وجعل الحي الثقافي بيئة مناسبة لرعاية وتفعيل النشاط الثقافي والإبداعي الفكري والفني، وتهيئة الحي الثقافي ليكون ملتقى للمبدعين والمثقفين، ويساهم في نشر الوعي الثقافي من خلال تنظيم المهرجانات والمعارض والندوات، وغيرها من الأنشطة ذات الطبيعة الثقافي إضافة إلى إجراء البحوث والدراسات ذات العلاقة بأهداف وأنشطة المؤسسة، وإصدار المطبوعات والدوريات التي تعبر عن أهداف وأنشطة المؤسسة بالتنسيق مع المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث.

الفن التشكيلي في قطر:

تأثرت الحركة التشكيلية في الفن القطري المعاصر بالمحيط البيئي والحدث الاجتماعي وجملة المتغيرات في المجتمع القطري. وتأتي محاولات حركة التشكيل في فترة السبعينيات بمتغيرات جديدة لإيجاد بيئة ثقافية في متناول الجميع، وتسهيل عملية التواصل مع المجتمع.

وكانت وزارة الإعلام الراعية الأولى في ذلك الوقت لقطاع الفنون، وقد قامت باحتواء المناسبات الثقافية في فترة السبعينيات واتسعت دائرة المشاركة الفنية القطرية في الإطار العربي والأوروبي والآسيوي.

وتم اعتماد الجمعية القطرية للفنون التشكيلية، الممثل لقطاع الفنون على المستوى الأهلي عام ١٩٨٠ لتقدم خدمات فنية وثقافية مساندة لدور وزارة الإعلام.

مركز الفنون البصرية:

يقدم المركز خدماته في مجال الثقافة والفنون البصرية والإنتاج البشري في المجالات كافة والتي تشمل:

أساسيات الرسم والتلوين والطباعة بأنواعها المختلفة والرسم الإيضاحي والتصوير الضوئي والخزف والنحت والخط العربي والزخرفة الإسلامية والحرفية والتصميم والتكوين بمواد ومعدات مختلفة والرسم على القماش والباتيك والتصميم بواسطة الحاسوب والتصوير والإنتاج بالفيديو.

ويهدف المركز إلى تنظيم الندوات الدولية في مجال الفنون البصرية وإعداد الدراسات والبحوث وتنظيم المعارض الدولية والتواصل والتنسيق مع المؤسسات والمتاحف والمعاهد والفنانين العالميين.

الإعلام

وسائل الإعلام:

رفعت الرقابة عن الصحف المحلية منذ أكتوبر عام ١٩٩٥م بتوجيهات سامية من سمو الأمير المفدى ثم صدر القانون رقم (٥) لسنة ١٩٩٨ بإلغاء وزارة الإعلام والثقافة وتوزيع اختصاصاتها وتحويل بعض إداراتها إلى هيئات مستقلة وفي أكتوبر من العام نفسه أنشئ المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث. وفي مطلع عام ٢٠٠١ انطلق تلفزيون قطر فضائيا بينما تأسست هيئة الإذاعة والتلفزيون في مايو ١٩٩٧ وقبل ذلك تواجدت في قطر قناة الجزيرة المستقلة منذ نوفمبر ١٩٩٦.

أما الصحافة القطرية الأهلية فقد انتعشت في السنوات الأخيرة في ظل مناخ الحرية والديمقراطية وحوافز النمو والانتشار اجتماعيا واقتصاديا وتعد هذه الصحف اليوم مؤسسات قائمة بذاتها تصدر عن دور نشر خاصة ولها مطابعها الحديثة فضلا عن استثماراتها الناجحة.

- الهيئة العامة القطرية للإذاعة والتلفزيون:

صدر القانون الخاص بإنشاء الهيئة العامة القطرية للإذاعة والتلفزيون في ٣ مايو عام ١٩٩٧ ونص على أن تكون لها شخصية اعتبارية وموازنة مستقلة ملحقة بالموازنة العامة للدولة وأن تتبع الهيئة مجلس الوزراء. وتهدف الهيئة إلى تحقيق رسالة الإعلام الإذاعي المسموع والمرئي في إطار السياسة العامة للدولة، وفق أصول ومتطلبات العلم الحديث وتطوراته من أجل حرية المجتمع وبلوغ أهدافه.

اختصاصات الهيئة العامة القطرية للإذاعة والتلفزيون:

١ - إنشاء وتملك محطات البث الإذاعي المسموع والمرئي في الدولة.

٢ - تخطيط وتطوير وإنتاج وتسجيل وإعداد وتوفير وتقديم البرامج المحلية والعالمية وتسويقها بالبيع أو التأجير في الداخل والخارج.

٣- المحافظة على التراث الوطني ونشره إعلامياً.

٤ - تغطية أنشطة الدولة إذاعياً وتلفزيونياً سواء بالداخل أو الخارج.

٥ - الحصول على التسهيلات المصرفية والائتمانية اللازمة لتمويل مشروعاتها الاستثمارية.

يتولى إدارة الهيئة مجلس إدارة يشكل من رئيس، ونائب للرئيس، وعضوية ممثل عن عدد من الوزارات والأجهزة الحكومية ذات العلاقة.

تتألف الهيئة من الوحدات الإدارية التالية:

١ - إدارة الإذاعة.

٢- إدارة التلفزيون.

٣- إدارة الشئون المالية والإدارية.

٤- إدارة المطبوعات.

٥- وكالة الأنباء القطرية.

٦- وكالة الإعلام الخارجي.

- الإذاعة:

يعتبر البرنامج العام العمود الفقري للخدمات التي تقدمها إذاعة دولة قطر لمستمعيها في كل مكان، بدأ عمره مع انطلاقة الإرسال الإذاعي لأول مرة في دولة قطر بشكل رسمي في اليوم الخامس والعشرين من شهر حزيران (يونيو) عام

١٩٦٨ وتحمل البرنامج العام منذ نشأته العبء الأكبر في تحقيق الأهداف العامة والتعريف بالهوية القطرية من حيث ثقافتها وتاريخها وحضارتها ونهضتها الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية سواء على المستوى المحلي أو العربي أو الدولي.

تقدم الإذاعة البرامج التالية:

- البرنامج الإنجليزي.

- البرنامج الأوردو.

- البرنامج الفرنسي.

- إذاعة القرآن الكريم.

- التلفزيون:

بدأ إرسال التليفزيون في مرحلته الأولى في عام ١٩٧٠، وبدأ الإرسال الملون في عام ١٩٧٤ أما البرنامج الثاني فقد بدأ البث في عام ١٩٨٢ وهو مخصص للبرامج الناطقة باللغة الإنجليزية ويبث التلفزيون على مدار الساعة.

- وكالة الأنباء القطرية:

صدور مرسوم إنشاء الوكالة في ٢٥ مايو ١٩٧٥ وغطت منطقة الخليج وامتد نشاطها إلى سائر أنحاء الوطن العربي. وقد بدأت الوكالة بالبث لمدة نصف ساعة يوميا في عام ١٩٧٥ أما الآن فإنها تبث خدماتها الصحفية المتنوعة على مدى حوالي ثماني عشرة ساعة يومياً وعبر شبكة الإرسال الممتدة إلى جميع أنحاء العالم باللغات العربية والإنجليزية والأسبانية والبرتغالية من الساعة السابعة صباحا وحتى بعد منتصف الليل. ويتم تمديد الإرسال إلى ٢٤ ساعة يوميا في الأحداث التي تستدعي ذلك.

وتقدم الوكالة خدماتها الصحفية من خلال نشرتها الإخبارية الرئيسية التي تبث نحو ١٥٠ خبراً يومياً وتصدر من التحرير المركزي وتغطي هذه النشرة النشاطات المحلية الرسمية وغير الرسمية في الدولة بالإضافة إلى تغطيتها للأنباء والأحداث على الساحة الخليجية والعربية والعالمية وفقا لأولويات درجت الوكالة على إتباعها تضمن أولا تفوق الخدمة الإخبارية وتميزها بشكل عام ثم التوازن الجغرافي والموضوعي للأخبار مع حرص شديد على الحيادية والنزاهة والدقة في معالجة الأخبار.

ولا تتوقف الوكالة وهي تستقبل الألفية الثالثة عند هذا المستوى من حجم الخدمة الإخبارية بل تسعى بدأب للتطوير والتنمية لتواكب التطورات السياسية والاقتصادية الهامة التي تشهدها البلاد تحت قيادة حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى وتنامي دور دولة قطر في المحافل الإقليمية والعربية والدولية.

- وكالة الإعلام الخارجي:

وكالة الإعلام الخارجي جهاز اتصال إعلامي يتمتع باستقلال إداري يتيح له تنفيذ السياسات والأهداف المنوطة به بمرونة وكفاءة عالية.

صدر قرار بإنشائها من رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون في السابع من مايو عام ٢٠٠١.وتعمل هذه الوكالة على الإسهام في إبراز صورة دولة قطر والتعريف بدولة قطر في كل المجالات وتوطيد العلاقة مع مختلف المؤسسات والأجهزة الإعلامية في الخارج وذلك من خلال وسائل اتصال متطورة ومتعددة الوظائف الإعلامية، هذا فضلا عن الاهتمام بشؤون ممثلي ومندوبي وسائل الإعلام الأجنبية المعتمدين في قطر أو الذين يزورون الدولة.

- إدارة المطبوعات:

أوكل قانون المطبوعات والنشر رقم (٨) لسنة ١٩٧٩ لإدارة المطبوعات عدداً من الاختصاصات المتعلقة بالإشراف على أنشطة المطبوعات والنشر في البلاد وتنظيمها وتقديم التسهيلات اللازمة لإصدار الصحف والمطبوعات والنشرات طبقا للإجراءات التي يحددها القانون وتسهيل عمل العاملين في الصحافة المحلية والمؤسسات الإعلامية الأخرى في البلاد. ويجري الآن تحديث قانون المطبوعات والنشر رقم (٨) لسنة ١٩٧٩ بعد أن شهدت دولة قطر في عهدها الجديد بقيادة حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى انفتاحاً إعلامياً وسياسياً واسعاً منذ عام ١٩٩٥.

-قناة الجزيرة المستقلة:

بدأ إرسال قناة الجزيرة في الأول من شهر نوفمبر عام ١٩٩٦هي أول قناة فضائية إخبارية عربية مستقلة متخصصة في تقديم خدمات الأخبار والمعلومات وتبث برامجها على مدار الساعة و يغطي بثها منطقة جغرافية متباعدة الأطراف من العالم العربي على امتداده من المحيط إلى الخليج، وإلى أوروبا والأمريكيتين وأوقيانيا وأفريقيا وآسيا.

وللقناة موقعا باللغة العربية واللغة الإنجليزية على الإنترنت وقد انضمت إليها مؤخراً قناة رياضية إلى جانب افتتاح مركز الجزيرة الإعلامي للتدريب و قناة الجزيرة (مباشر) وقناة الجزيرة للأطفال كما تستعد القناة لإطلاق خدمة إعلامية جديدة وهي: "قناة الجزيرة الوثائقية" بالإضافة قناتها الدولية الناطقة بالإنجليزية.

الصحافة:

الصحف اليومية القطرية:

١ - صحيفة الراية:

يومية - سياسية - جامعة.

صدر العدد الأول منها في ١٠ مايو ١٩٧٩.

تصدر عن مؤسسة الخليج للنشر والطباعة.

٢- صحيفة الشرق:

يومية - سياسية - جامعة.

صدر العدد الأول منها في ١ سبتمبر ١٩٨٧.

تصدر عن دار الشرق للطباعة والنشر والتوزيع.

٣- صحيفة الوطن

يومية - سياسية - جامعة.

صدر العدد الأول منها في ٣ سبتمبر ١٩٩٥.

تصدر عن دار الوطن للطباعة والتوزيع والنشر.

٤ - جريدة جلف تايمز

يومية - سياسية - جامعة.

تصدر باللغة الإنجليزية.

صدر العدد الأول منها في ١٠ ديسمبر ١٩٧٨.

تصدر عن مؤسسة الخليج للنشر والطباعة.

٥ - جريدة البننسولا

يومية - سياسية - جامعة.

تصدر باللغة الإنجليزية.

صدر العدد الأول منها في ١٠ مارس ١٩٩٦.

تصدر عن دار الشرق للطباعة والنشر والتوزيع.

٦٤ تميز دور قطر على المستويين المحلي والدولي:

تميز دور قطر في الأنشطة الدينية والدعوية أنشطة وزارة الأوقاف

أنشئت هذه الوزارة بموجب الأمر الأميري رقم ١ لسنة ١٩٩٢ بإعادة تشكيل مجلس الوزراء إذ تم تعيين سعادة الشيخ/ عبد الله بن خالد آل ثاني وزيراً لها.

وكانت رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية في السابق هي المختصة بإبلاغ الدعوة الإسلامية ونشر الثقافة الإسلامية والإشراف على المساجد وتدبير شؤون الأوقاف والإشراف على حصر التركات وتوزيعها على مستحقيها...إلخ من المهام.

وفي عام ١٩٩٦ صدر الأمر الأميري رقم ٤ بتشكيل مجلس الوزراء اذ تم تعين سعادة السيد/ أحمد بن عبد الله المري وزيرا للأوقاف والشؤون الإسلامية وذلك بتاريخ ١٨/ ٦/ ١٤١٧هجرية الموافق ٣٠/ ١٠/ ١٩٩٦ ميلادية.

وبعد ذلك بدأت مرحلة هامة من مراحل التطوير والتحديث حيث أصدر سعادة الوزير عدد من القرارات الوزارية بتشكيل لجان لتطوير وتنظيم العمل في الوزارة ونتيجةً لذلك صدر قانون هام يختص بتنظيم هذه الوزارة وتعيين اختصاصاتها بالرقم (٩ لسنة ١٩٩٣م) حيث بين في المادة الثانية منه اختصاصات الوزارة والتي يمكن إجمالها في الآتي:

١. اقتراح السياسات والخطط المتعلقة بالوزارة ومتابعة تنفيذها.

٢. إبلاغ الدعوة الإسلامية والعمل على إظهار أثر الإسلام والقيم الإسلامية في تطوير الإنسانية وتقدمها.

٣. إقامة المساجد وإدارتها والإشراف عليها بما يكفل قيامها بأداء رسالتها على الوجه الأكمل.

٤. نشر الثقافة الإسلامية وتنمية الوعي الديني بجميع الوسائل المناسبة.

٥. توثيق العلاقات مع الهيئات والمنظمات الإسلامية في العالم.

٦. إدارة شؤون الأوقاف والإشراف عليها ورعايتها واستثمار الدخول المتحققة منها.

٧. اتخاذ الإجراءات اللازمة لحصر التركات وتوزيعها على مستحقيها وإدارة أموال القاصرين ومن في حكمهم.

٨. القيام بالأعمال التنفيذية لأوجه النشاطات والخدمات اللازمة لإدارة صندوق الزكاة.

٩. اقتراح مشروعات القوانين واللوائح المتعلقة باختصاصات الوزارة.

كذلك نص القانون في المادة رقم ٣ منه على اختصاصات الوزير وهي:

١. الإشراف العام على إدارة شؤون الوزارة وطرق مباشرتها لاختصاصاتها.

٢. إصدار القرارات اللازمة لتنظيم العمل في الوزارة.

٣. الإشراف على شؤون الحج.

٤. الإشراف على صندوق الزكاة.

٥. تمثيل الدولة في المؤتمرات والهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية في مجال نشاط الوزارة.

٥. توثيق العلاقات مع الهيئات والمنظمات الإسلامية في العالم.

٦. إدارة شؤون الأوقاف والإشراف عليها ورعايتها واستثمار الدخول المتحققة منها.

٧. اتخاذ الإجراءات اللازمة لحصر التركات وتوزيعها على مستحقيها وإدارة أموال القاصرين ومن في حكمهم.

٨. القيام بالأعمال التنفيذية لأوجه النشاطات والخدمات اللازمة لإدارة صندوق الزكاة.

٩. اقتراح مشروعات القوانين واللوائح المتعلقة باختصاصات الوزارة.

كذلك نص القانون في المادة رقم ٣ منه على اختصاصات الوزير وهي:

١. الإشراف العام على إدارة شؤون الوزارة وطرق مباشرتها لاختصاصاتها.

٢. إصدار القرارات اللازمة لتنظيم العمل في الوزارة.

٣. الإشراف على شؤون الحج.

٤. الإشراف على صندوق الزكاة.

٥. تمثيل الدولة في المؤتمرات والهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية في مجال نشاط الوزارة.

٥. توثيق العلاقات مع الهيئات والمنظمات الإسلامية في العالم.

٦. إدارة شؤون الأوقاف والإشراف عليها ورعايتها واستثمار الدخول المتحققة منها.

٧. اتخاذ الإجراءات اللازمة لحصر التركات وتوزيعها على مستحقيها وإدارة أموال القاصرين ومن في حكمهم.

٨. القيام بالأعمال التنفيذية لأوجه النشاطات والخدمات اللازمة لإدارة صندوق الزكاة.

٩. اقتراح مشروعات القوانين واللوائح المتعلقة باختصاصات الوزارة.

كذلك نص القانون في المادة رقم ٣ منه على اختصاصات الوزير وهي:

١. الإشراف العام على إدارة شؤون الوزارة وطرق مباشرتها لاختصاصاتها.

٢. إصدار القرارات اللازمة لتنظيم العمل في الوزارة.

٣. الإشراف على شؤون الحج.

٤. الإشراف على صندوق الزكاة.

٥. تمثيل الدولة في المؤتمرات والهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية في مجال نشاط الوزارة.

مشاريع وزارة الأوقاف

مدارس الدوحة الثانوية (موريشيوس)

مجمع الفقه الإسلامي (السودان)

المبنى الأكاديمي والإداري (تايلند)

معهد إعداد الأئمة وتدريب الدعاة (السودان)

مسجد جامع (المالديف)

بناء وتأثيث مجمع قطر للخدمات الاجتماعية (مالي)

بناء وتأثيث مبنى الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني (رحمه الله) لكلية العلوم (تايلند)

مجمع قطر التعليمي (النيجر)

بناء مدرسة للبنات (جنوب أفريقيا)

بناء وتأثيث مدارس الدوحة الثانوية للبنين والبنات (موريشيوس)

المركز الإسلامي ودار الأيتام (تركمانستان)

توسعة دار القرآن الكريم (بلجيكا)

دار البر القطرية للرعاية الاجتماعية (لبنان)

مسجد المركز التعليمي للجالية المسلمة بشمال لندن (بريطانيا)

توسعة مسجد شرق لندن (بريطانيا)

مركز السلام (الولايات المتحدة)

بناء صندوق إعانة المرضى (السودان)

إنشاء مركز علمي (موريتانيا)

المساهمة في مشروع معهد ماركفيلد للدراسات الإسلامية (بريطانيا)

بناء وتأثيث كلية قطر للإدارة والاقتصاد (تشاد)

بناء مسجد الفتح بمجمع الإمام الإسلامي (السودان)

شراء أرض (كوسوفا)

مسجد صلاح الدين (بريطانيا)

مسجد ومعهد قطر (الصومال)

توسعة مركز ميفير الإسلامي في لندن (بريطانيا)

كلية الشريعة (الهند)

بناء وتأثيث قاعة الدوحة للمحاضرات (السودان)

بناء قاعة للمؤتمرات (جامبيا)

مطبعة الكتاب الإسلامي (تتارستان)

ترميم المركز الإسلامي في مدينة زاغرب (كرواتيا)

مقر جمعية إصلاح المسلمين (فنلندا)

سكن الطلاب (الهند)

مبنى مجلس التحقيقات الشرعية (بريطانيا)

مسجد في جزيرة كرك (كرواتيا)

المواسم الثقافية

تعد إدارة الدعوة برنامجا لنشاط العلماء الذين تستضيفهم على شرف مواسمها الثقافية والتي بلغت اثنين وعشرين موسماً في سلسلة المواسم الثقافية السنوية للإدارة وترمي إدارة الدعوة إلى تحقيق جملة أهداف من خلال الفعاليات المختلفة، بجانب تلبيتها لرغبة العديد من الجهات والمؤسسات الأخرى، والتي تستغل فرصة وجود كبار العلماء فتقدمهم لروادها مثل الأندية والجماعة ومراكز الشباب والمؤسسات النسوية والقوات المسلحة والشرطة والجمعيات الخيرية وغيرها... مما يكون له الأثر الكبير في نشر الثقافة الإسلامية وتنمية الوعي لدى قطاعات عريضة ومختلفة من المواطنين والمقيمين.

وتمتد الفعاليات عبر اهتمام وسائل الإعلام بالضيوف والعلماء بالضيوف والعلماء فتقوم بإجراء العديد من المقابلات الصحفية وتستكتب بعض العلماء طوال فترة تواجدهم بجانب تسجيل العديد من الحلقات الدينية في الإذاعة والتليفزيون وتجهيز برامج ومواد شرعية لعموم الجمهور.

وتمتد الفعاليات إلى الجانب العلمي الذي توليه الإدارة عنايتها والمتعلق بتطوير أداء الخطباء والأئمة حيث يلتقي العلماء بالدعاة والخطباء ويتم نقل الخبرات الدعوية وتبادلها بين السادة العلماء الشخصيات في الدولة للتباحث معهم في شؤون الأمة الإسلامية وسبل النهوض بها كما يشارك العلماء في القوافل الدعوية التي تتوجه إلى المدن خارج الدوحة مثل الشمال والجميلية والخور ودخان ومسيعيد وغيرها.

ب- المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب

وفي ظل التطور الذي تشهده دولة قطر برعاية حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى على كافة الأصعدة؛ طال هذا التطور الجانب الإعلامي والثقافي فألغيت وزارة الإعلام بقانون رقم (٥) لسنة ١٩٩٨م والذي يقضي بإلغاء وزارة الإعلام والثقافة وتوزيع اختصاصاتها. وبذلك أصبحت الثقافة كمؤسسة لا ترتبط بالجهاز الإعلامي أخذ المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث، طريقة في الاهتمام بالحركة الثقافية وبنائها داخل المجتمع ليلحق بالركب العالمي الذي يتغير بسرعة غير محدودة وفقاً لإيقاع الزمن المعاصر، وعبر آلياته المختلفة عمل المجلس على تأسيس العمل الثقافي وتنشيط الحياة الثقافية ورسم ملامح وجه ثقافي إشعاعي لقطر، يتمازج فيه التراث الأصيل بالثقافة المعاصرة انطلاقاً نحو ثقافة المستقبل. وبرئاسة سعادة الشيخ سعود بن محمد بن علي آل ثاني انطلق المجلس بخطى حثيثة نحو إرساء أسس صناعة الثقافة في قطر على عدة محاور:

١. تسويق قطر ثقافياً إلى محيطها العربي في تكامل واعٍ ومدروس مع توجهات أخرى في البلاد، من أبرزها إرساء أسس الديمقراطية وتكريس مفردات نهوض المجتمع المدني وتعزيز الدور الإقليمي لقطر وقناة الجزيرة.
٢. العمل على جعل الدوحة عاصمة للثقافة العربية على خلفية التعددية وحرية الإبداع.
٣. التوجه إلى إثراء الحركة الثقافية في البلاد بفضاءات جديدة تفتح لها آفاق التطور.

وهو الأكثر جوهرية) مواكبة كون البلاد تشهد نهضة مدنية تؤسس لحاضر قادر على تلبية شروط المستقبل بما يحفل من تحديات. وقد اهتم المجلس الوطني منذ إنشائه بتنشيط الحركة الثقافية والفنية والتراثية في كافة الإدارات والقطاعات المعنية بالثقافة والفنون والتراث عن طريق عقد الندوات الدولية والإقليمية والعربية والمحلية. ويقيم المجلس المحاضرات والأمسيات الشعرية والمعارض الفنية في الفنون التشكيلية ومعارض الكتب ويدعو لهذه الأمسيات والمحاضرات كبار المفكرين والمثقفين والأدباء والشعراء في الوطن العربي. ومن صور اهتمام المجلس بقطاع الثقافة داخل دولة قطر إنشاء جائزتي الدولة التشجيعية والتقديرية للمبدعين والمتفوقين في حقول الإبداع الأدبي والفني والإنتاج الفكري والعلمي لتشجيع الموهوبين وحثهم على العطاء لإثراء الحركة الثقافية وتفعيل دورها داخل المجتمع لتبقى مستمرة في عطائها الإنساني. ولعل أبرز صور الاهتمام بالحركة الثقافية للمجلس هو تبنيه لفكرة مهرجان الدوحة الثقافي الأول الذي أقيم بمشاركة كبار الأدباء والفنانين والشعراء الذين ساهموا في إثراء الفكر والثقافة والفن والتراث على المستوى العربي والعالمي، والمجلس بكفاءاته المتفانية في خدمة الحركة الثقافية يبرز المزيد من الإبداعات والمفاجآت التي تعود عليها المهتمون بالثقافة داخل قطر وخارجها

ج- رعاية الشباب

الهيئة العامة للشباب

صدر مرسوم بتعديل بعض أحكام المرسوم رقم (٩٠) لسنة ١٩٩٠ بإنشاء "الهيئة العامة للشباب والرياضة " في ١٢ ديسمبر من عام ٢٠٠٠ ونص المرسوم على أن تدعى " الهيئة العامة للشباب " ويعاد تنظيمها وتحديد اختصاصاتها تبعا

لذلك وتشكل الهيئة من رئيس ونائب للرئيس والأمين العام والأمين المساعد.

وتعتبر الهيئة مسئولة عن رعاية الشباب بالدولة وهي تقابل مثيلاتها في الدول الأخرى مثل وزارة الشباب أو المجلس الأعلى للشباب والرياضة وغيرها وتهدف الهيئة إلى وضع السياسة العامة للشباب والرياضة وإعداد القادة اللازمين لتنفيذ البرامج التي تكفل تحقيق التكامل والتوازن في تكوين المواطن الصالح.

تختص الهيئة بما يلي:

- إنشاء وتنظيم الأندية والاتحادات والمنشآت الشبابية والرياضية.
- إقرار الجوائز والحوافز العلمية والتشجيعية.
- اعتماد مشروعات التقديرات المالية اللازمة لإنشاء دعم المشروعات والأنشطة والبحوث الخاصة بالشباب.
- اقتراح التشريعات الخاصة بالشباب والرياضة.
- تقوم الهيئة بتنفيذ أهدافها بالاشتراك مع مؤسسات الدولة الحكومية والهيئات الأهلية الرياضية مثل اللجنة الأولمبية الأهلية القطرية والاتحادات الرياضية.

المراكز التي تم إشهارها:

- مركز شباب الدوحة.
- مركز شباب الجميلية.
- مركز شباب أم صلال.

المؤسسات الشبابية التخصصية:

١ - النادي العلمي القطري.
٢ - النادي القطري لهواه الطوابع.
٣ - مركز أصدقاء البيئة.

٤ ـ المركز الشبابي للإبداع الفني.

٥ ـ الجمعية القطرية للتصوير الضوئي.

٦ ـ الجمعية القطرية لهواة اللاسلكي.

٧ ـ جمعية بيوت الشباب القطرية.

المركز الشبابي للإبداع الفني:

هو أحد المؤسسات الشبابية التابعة لإدارة الشباب بالهيئة العامة للشباب والرياضة وهو مركز متخصص في مجال الإبداع الفني للنشء والشباب وتتخلص مهمته في ثلاث محاور تعلمي، تكويني، توثيقي.

النادي العلمي القطري:

يهدف النادي إلى تهيئة المناخ الملائم لممارسة الهوايات العلمية للنشء، واستقطاب البراعم الصغيرة وزرع روح الابتكار العلمي وتشجيع النشاط العلمي بين الشباب وتنمية روح الإبداع والاهتمام بالعلوم والتكنولوجيا الحديثة والبحث العلمي.

مركز شباب النصر:

مركز شباب النصر مؤسسة ثقافية رياضية اجتماعية افتتحت في ٢١ يناير عام ١٩٩٦ بمدينة الجميلية وكان الهدف من إنشاء المركز هو خدمة أهالي منطقة الجميلية والمناطق المجاورة مثل دخان والغويرية والعطورية وغيرهم في مجال نشر الوعي الديني والثقافي و صقل مواهب الناشئين الفنية إضافة إلى تشجيع الشباب على الرياضة.

النادي القطري لهواة الطوابع والعملات:

تم إشهار النادي القطري لهواة الطوابع والعملات في شهر ديسمبر عام ١٩٩٥ ويهدف النادي إلى تكوين شخصية الشباب بصورة متكاملة من النواحي الاجتماعية والثقافية والمعرفية وذلك عن طريق توفير الأنشطة وتهيئة الوسائل والسبل لشغل أوقات فراغ الشباب بما يفيدهم ورفع المستوى الثقافي والمعرفي لهم.

نادي الجسرة الثقافي الاجتماعي:

يمارس النادي الأنشطة الثقافية والاجتماعية محلياً وخارجياً ويهدف إلى نشر الوعي الثقافي والاجتماعي و دعم المواهب الشابة وتشجيعها كما يعمل النادي على المحافظة على التراث والعادات الشعبية.

الجمعية القطرية للتصوير الضوئي:

تم إشهار هذه الجمعية في عام ١٩٩٥ ويبلغ عدد أعضائها حاليا ٢٣٠ من الرجال والسيدات وترعى الجمعية الحركة التصويرية في قطر وتتبنى المواهب البارزة في هذا المجال وتقوم بذلك من خلال عدة محاور هي: إقامة المحاضرات والندوات لمناقشة موضوعات خاصة بالتصوير يشارك فيها خبراء تستضيفهم الجمعية.

الجمعية القطرية لهواة اللاسلكي:

تأسست الجمعية القطرية لهواة اللاسلكي في العام ١٩٩١ وتهدف إلى تنمية هواية اللاسلكي بين المواطنين وإقامة علاقات إنسانية وعلاقات دولية بين الهواة

وتنظيم المسابقات المحلية والإقليمية لهواة اللاسلكي إضافة إلى تدريب الهواة على استخدام أجهزة اللاسلكي.

الرياضة:

اللجنة الأولمبية القطرية:

تتولى اللجنة الأولمبية الأهلية القطرية الإشراف الإداري والفني على الاتحادات، والمؤسسات الرياضية في البلاد منها (٢٤) اتحادا وهيئة رياضية و (١٠) أندية رياضية من الدرجة الأولى و(٦) أندية من الدرجة الثانية وفرت لها جميع الإمكانيات البشرية والمادية لكي تضطلع بأدوارها. وتشرف اللجنة الأولمبية كذلك على لجنة رياضة الفتاة، كما تستعد اللجنة الأولمبية لاستضافة دورة الألعاب الآسيوية الخامسة عشر المقرر إقامتها في الدوحة عام ٢٠٠٦ والتي تعتبر ثاني اكبر تجمع رياضي في العالم.

أهداف اللجنة:

تهدف اللجنة إلى نشر الرياضة والترويح البدني في الدولة ورعاية وتطوير الحركة الأولمبية وفق الأسس التي يقوم عليها الميثاق الأولمبي ودعم وتطوير الأداء الرياضي في إطار الروح الأولمبية.

اختصاصات اللجنة:

١ ـ رعاية وتطوير الحركة الأولمبية في الدولة بما يتناسب مع متطلبات الميثاق الأولمبي.

٢ ـ العمل على نشر وترويج المبادئ الأساسية للأولمبياد على المستوى المحلي وذلك في إطار الأنشطة الرياضية المختلفة.

٣ ـ ضمان مراعاة الميثاق الأولمبي في الدولة.

٤ ـ المساعدة في تدريب الإداريين الرياضيين عن طريق تنظيم الدورات التدريبية والتأكد من إسهام هذه الدورات في التوعية والترويج للمبادئ الأولمبية.

٥ـ تشكيل وتنظيم وإعداد وفود الدولة المشاركة في الألعاب الأولمبية والبطولات والدورات الإقليمية والقارية والدولية ومعسكرات التدريب.

٦ ـ دعم تنظيم البطولات الرياضية الإقليمية والدولية التي تقام في الدولة.

٧ ـ تقدير الاحتياجات من المنشآت والمرافق الرياضية والعمل على توفيرها وإعدادها وفقا للمواصفات والمقاييس الدولية.

يوجد في البلاد (١٥٠) منشأة ومرفقا رياضيا أبرزها على النحو التالي:

مدينة خليفة الأولمبية:

أنشئت في عام ١٩٧٦ على أحدث طراز وتشتمل على إستاد رئيسي لكرة القدم يتسع لـ (٤٠) ألف متفرج بالإضافة إلى مضمار لألعاب القوى وفقا للمقاييس الأولمبية وصالة رياضية تتسع لألف وثمانمائة متفرج وملاعب مجمعة لكرة السلة واليد والطائرة والتنس الأرضي ومركز الطب الرياضي.

مجمع خليفة الدولي للتنس والاسكواش في عام ١٩٩٢ وهو مجمع رياضي للتنس والاسكواش ذو مواصفات دولية وتنظم فيه سنويا بطولات عالمية في لعبتي التنس والاسكواش ولعل أبرزها بطولة قطر / موبيل الدولية.

مركز الطب الرياضي

تم إنشائه في عام ١٩٩٥ في إستاد مدينة خليفة الرياضية.

ملعب نادي الدوحة للجولف

تم إنشائه في عام ١٩٩٧ وهو يتبع لشركة قطر الوطنية للفنادق وتنظم فيه جميع أنشطة الاتحاد القطري للجولف وهو ملعب ذو مواصفات عالمية تقام عليه سنويا اعتبارا من ١٩٩٨ بطولة قطر ماسترز.

مجمع حمد للرياضات المائية

يقع بالقرب من إستاد خليفة الدولي. صمم هذا المجمع طبقا للمواصفات الأولمبية والعالمية من حيث أحدث التقنيات والمقاييس المعتمدة. ويحتوي هذا المجمع على أحدث الأجهزة والمعدات التي تؤهله لاستضافة البطولات المحلية والعالمية.

صالة التنس للسيدات:

تعد صالة التنس للسيدات من أحدث المنشآت الرياضية في قطر وتضم ملعبين جديدين ومدرجات تم تخصيصها لممارسة السيدات لرياضة التنس.

مركز الوجبة لتدريب الفتيات:

تم تجهيز المركز بأجهزة متقدمة لاستقبال النشء وتدريبهم بأحدث الوسائل العلمية في المجال الرياضي.

الألعاب الرياضية الحديثة:

شهدت الألعاب الرياضية الحديثة خلال العقود الأخيرة نمواً كبيراً وحققت الكثير من المكاسب. فإستاد خليفة الرياضي الدولي الضخم يتسع لخمسة وأربعين ألف شخص. أما مجمع خليفة الدولي للتنس والاسكواش فهو

فريد في نوعه، فيما يشكل ملعب الدوحة الجديد للغولف- وهو من فئة الثماني عشرة حفرة- يشكل قِبلة أخرى لعشاق الرياضة وللمشاهدين على حد سواء.

بينما تعتبر كرة القدم الرياضة الأولى والأكثر شعبية في قطر، حيث أثبت المنتخب الوطني وجوده على جميع الأصعدة الإقليمية والعربية والدولية. وتكتسب رياضة التنس شعبية متزايدة بشكل سريع لاسيما مع افتتاح مجمع التنس، الذي يضم سبعة عشر ملعباً للتنس ومنشآت أخرى في غاية التقدم، وفيها صالة للجمباز وبركة للسباحة.

ومما لا شك فيه أن تطور منشآت الرياضة الحديثة ذات المستوى الراقي قد أسهم بصورة جزئية على الأقل في جعل قطر قادرة على استضافة بعض الأحداث الرياضية الدولية المثيرة مثل:

تنظيم الدولة للألعاب الأسيوية:

نظمت دولة قطر دورة الألعاب الآسيوية الخامسة عشر وذلك في شهر ديسمبر من عام ٢٠٠٦ وقطر هي أول دولة في المنطقة العربية والثانية في غرب آسيا (بعد إيران) في استضافة الألعاب الآسيوية وشهدت دورة الألعاب الآسيوية الخامسة عشر في الدوحة مشاركة (٣٩) رياضة في منافساتها التي تبلغ للمرة الأولى (٤٢٣)منافسة وباشتراك أكثر من (١٠.٠٠٠) رياضي يمثلون ٤٥ بلدا وإقليما آسيويا وذلك للمرة الأولى في تاريخ الألعاب الآسيوية.

البطولات الدولية والإقليمية المقامة في قطر:

تحتضن دولة قطر العديدة من البطولات الدولية التي أبرزت قطر على الخريطة الرياضية الخليجية والعربية والعالمية جذبت أنظار العالم إليها.

أهم البطولات الدولية والقارية والمحلية الرئيسية المقامة سنويا:

١ - سباق كأس سمو الأمير المفدى للهجن العربية الأصيلة_ تنظيم لجنة سباقات الهجن (خليجي / عربي) على ميدان سباق الهجن بالشحانية.

٢ - نهائي كأس سمو ولي العهد لكرة القدم_ تنظيم اتحاد كرة القدم (محلية).

٣ _ بطولة (قطر ماسترز) للاسكواش_ تنظيم اتحاد الاسكواش (دولية).

٤ - نهائي كأس سمو الأمير للكرة الطائرة_ تنظيم اتحاد الطائرة - (محلية).

٥ - بطولة قطر للجائزة الكبرى لألعاب القوى_ تنظيم اتحاد ألعاب القوى(دولية).

٦ - نهائي كأس سمو أمير البلاد المفدى لكرة القدم_ تنظيم اتحاد كرة القدم(محلية).

٧ -بطولة قطر الدولية للبولينج_ تنظيم اتحاد البولينج(دولية).

٨ - نهائي كأس سمو الأمير لكرة السلة_ تنظيم اتحاد كرة السلة(محلية).

٩ - جولة قطر للدراجات_ تنظيم اتحاد الدراجات(دولية).

١٠ - رالي قطر للسيارات_ تنظيم اتحاد السيارات(دولي).

١١ - بطولة قطر الدولية للشراع - تنظيم اتحاد الرياضات البحرية (دولية).

١٢ - بطولة (قطر ماسترز) للجولف_ تنظيم اتحاد الجولف(دولية).

١٣ _ مهرجان قطر الدولي للفروسية _تنظيم اتحاد الفروسية (دولي).

أكاديمية التفوق الرياضي " Aspire"

أنشئت الأكاديمية الرياضية "Aspire" والتي تعد واحدة من أكثر المنشآت الرياضية تطورا في العالم والأولى من نوعها في منطقة الشرق الأوسط و تهدف إلى

تنمية المواهب الرياضية الشابة وتخريج رياضيين متفوقين قادرين على المنافسة في الحلبات العالمية ويوجد فيها حاليا (٩٢) طالبا منهم (٢٥) من غير القطريين.

وتوفر الأكاديمية منشآت تعليمية ورياضية متطورة ومزودة بتقنيات تتفق مع أرقى المعايير العالمية وتضم سلسلة متكاملة من المرافق سواء في الجانب الأكاديمي من قاعات دراسية ومختبرات متطورة أو الرياضي من ملاعب للتدريب ومراكز للياقة والعلاج الطبيعي وأماكن للترفيه.

كما تضم صالة رياضية ضخمة مغطاة تمتد على مساحة ٢٩٠ ألف متر مربع وتحتوي على ملعب كرة قدم تدريبي ومضمار ألعاب قوى تستوعب جميع المسابقات، إضافة إلى حوض أولمبي لمنافسات السباحة والغطس وصالة جمباز وصالات ألعاب رياضية متعددة الأغراض وحلبة للألعاب القتالية ومضمار ألعاب مبارزة وقاعة للاسكواش.

وتوجد بالأكاديمية إدارتان رئيسيتان داخل الأكاديمية الأولى تركز على الجانب الأكاديمي وتعنى بتنمية القدرات الذهنية للطلاب

أما الإدارة الثانية فهي الرياضية التي تتبنى الخبرات والأساليب العلمية الحديثة بدءا بالتدريب البدني وتنمية المهارات مرورا بالتغذية السليمة وانتهاء بالإعداد النفسي اللازم للوصول بالرياضيين إلى أعلى مستوى في الأداء.

المرأة القطرية :

تلعب القيادة السياسية العليا ممثلة في حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى وولي عهده الأمين دورا كبيرا في دعم حصول المرأة على حقوقها وتحسين أوضاعها وتعزيز مكانتها ودورها في المجتمع. ولا تألو المرأة القطرية جهدا في

إثبات وجودها وفاعليتها في في المواقع التي تحتلها. وتوفر الدولة من جهتها أجواء عمل تتلاءم والدور الأسري للمرأة القطرية كما تعمل على تشجيع التكافؤ بين الجنسين في الحصول على الفرص التعليمية النوعية، وتدريب المرأة وتطوير مهاراتها الإدارية والقيادية، وتعزيز دور المنظمات الاجتماعية التي تعنى بشؤون المرأة وخاصة المجلس الأعلى للأسرة الذي ترأسه الشيخة موزة بنت ناصر المسند حرم سمو الأمير والذي ساهمت أنشطته ولجانه في زيادة الوعي لدى المرأة وتعريفها بدورها في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعملت دولة قطر على بناء الأسرة القطرية التي يسودها الوئام والمحبة والتعاطف كما عبرت الدولة عن إيمانها العميق بمكانة المرأة القطرية وقدرتها على تبوء أعلى المناصب وأداء الدور المنوط بها بكل حيوية وفاعلية ومسؤولية فكانت قضايا المرأة وشؤونها من أهم أولويات العمل التي نص عليها القرار الأميري بإنشاء المجلس الأعلى لشؤون الأسرة.

وتبلغ نسبة الإناث النشيطات اقتصادياً حوالي (١٣٫٤٪) من إجمالي السكان النشيطين اقتصادياً. وبلغ عدد النساء في القطاع الحكومي والمختلط والخاص في عام ٢٠٠٣ (١٥٠٨٧) موظفة من إجمالي (٣٥٨٤٥) شخصا من القوى العاملة القطرية. ويذكر أن ٧٠٪ من الموظفات القطريات في الجهاز الحكومي لديهن مؤهل علمي جامعي

دور حرم سمو الأمير المفدى:

أولت حرم سمو الأمير اهتمامها لكافة الجوانب الهادفة إلى إبراز دور المرأة القطرية وتحفيزها للنهوض بأعبائها الاجتماعية والمشاركة في الحياة العامة. وترعى سمو الشيخة موزة المؤتمرات النسائية التي تهدف إلى مناقشة قضايا المرأة

وتضع الحلول المقترحة للمشكلات والتحديات التي تواجهها في سوق العمل.

وقد جعلت سموها جل اهتمامها للبرامج التعليمية فكان اهتمامها المباشر بالمؤسسات التعليمية الحكومية والأهلية وكان حضورها الدائم ومشاركتها الفاعلة في لقاءات القيادات التربوية في الفعاليات العلمية والتعليمية والرياضية. بل أن المتتبع لأخبار سموها أثناء مرافقتها لسمو الأمير المفدى في زياراته الرسمية يلحظ اهتمامها بزيارة دور العلم ومعاهده والجامعات العريقة. ويقف المراقب العام على حرص سموها على الاتصال بالقيادات التعليمية وشغف سموها بالتعرف على البرامج التعليمية الحديثة للأخذ بما يتناسب مع توجهات الدولة وبما لا يتنافى مع عقيدتنا الإسلامية ومبادئنا الاجتماعية.

ولم تدخر سمو الشيخة موزة بذلاً ولا جهداً في سبيل تحقيق نقلة نوعية في مستوى التعليم وتأهيل جيل قادر على مواجهة تطورات العصر وتقنياته فكانت سموها من الداعمين المباشرين لمؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع التي أنشئت في عام ١٩٩٦م بوصفها مؤسسة خاصة ومستقلة وكان من أولى ثمراتها إنشاء أكاديمية قطر وقد أوكلت مسئولية رئاسة مجلس أمناء الأكاديمية إلى شيخة المسند. ومن المشاريع الريادية الأخرى التي خرجت من معطف مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع: دار الإنماء الاجتماعي كلية فيرجينيا كومنولث لفنون التصميم.

ولم تغفل سمو الشيخة موزة عن أبنائها المعاقين فشرفتهم بدعم أنشطة المعاقين ورعايتها كما سعت لإنشاء جمعيات للصم والبكم وقامت سموها بافتتاح معهد النور للمكفوفين ليتولى رعايتهم وإعادة تأهيلهم. وتحت رعايتها

الكريمة تم الإعلان عن تشكيل اللجنة الوطنية لذوي الاحتياجات الخاصة برئاسة الشيخة غالية بنت محمد آل ثاني وعضوية عدد من الأطباء والمختصين في يونيو عام ١٩٩٨م، من أولى مهام اللجنة أعداد دراسة متكاملة لإنشاء وإدارة مركز الشفلّح لذوي الاحتياجات الخاصة.

وقد رعت سمو الشيخة موزة العديد من الفعاليات والتظاهرات النسوية، منها مؤتمر (المرأة بين الأسرة وسوق العمل) عام ١٩٩٧م، وقد تمخضت أعماله عن توصيات تركزت على أنشطة متعددة تساعد المرأة على تحقيق التوازن والاستقرار النفسي كما ركزت توصياته على السبل الكفيلة بدعم الأسرة وحمايتها. كما رعت مؤتمري المرأة الأول والثاني في مارس ١٩٩٤م، ومايو ١٩٩٦م على التوالي.

الأدوار المختلفة للمرأة القطرية:

لجنة شؤون المرأة:

وهي تابعة للمجلس الأعلى لشؤون الأسرة الذي أنشئ عام ١٩٩٨م، وتعمل اللجنة على الاهتمام بشؤون المرأة من خلال اقتراح السياسات والخطط والبرامج اللازمة لتنمية المرأة ثقافياً واقتصادياً وسياسياً، كما تعمل على حث المرأة على المشاركة في الحياة العامة واتخاذ الفرص المتاحة لها في مجال التعليم والعمل وتهدف إلى الاهتمام بحقوق المرأة ودورها في التنمية وحقها في المشاركة في الأدوار القيادية ومواقع صنع القرار وتعزيز دور الجمعيات الأهلية لتنفيذ البرامج المتعلقة بالمرأة وتشجيع العمل التطوعي والمشاركة في الأنشطة والفعاليات المحلية والدولية المعنية بقضايا شؤون المرأة.

المرأة في مجال التربية والتعليم

لقد بدأ اقتحام المرأة القطرية حقول العمل وذلك في مجال التعليم والذي يعتبر أهم المجالات الحيوية للمرأة، إذا ما نظرنا إلى أعداد الطالبات القطريات في مختلف المراحل التعليمية، وقد كشفت إحصائية للوزارة ارتفاع عدد الطالبات القطريات بمدارس الدولة للعام الدراسي الحالي بالمقارنة بأعداد الطلاب. وعلى الجانب الآخر تشكل النساء القطريات نسبة كبيرة في وظائف وزارة التربية والتعليم حيث تجاوزت نسبة ٥٠٪.

كما تتعدى نسبة وجود المرأة في جامعة قطر سواء أكانت عضو في هيئة التدريس أو موظفة إدارية بأكثر من ٥٠٪ من حجم العاملين بالجامعة. وجاء تعيين سعادة السيدة شيخة المحمود في منصب وزيرة التربية والتعليم في السادس من مايو عام ٢٠٠٣ كأول سيدة قطرية وخليجية تتبوأ هذا المنصب الوزاري الهام بعد أن شغلت منذ ١٢ نوفمبر ١٩٩٦ مرتبة وكيلة لوزارة التربية والتعليم تأكيدا من حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى لدور المرأة القطرية في النهضة التعليمية للبلاد، كما تم تعيين الدكتورة شيخة عبد الله المسند مديرة لجامعة قطر وهي أول سيدة تتولى هذا المنصب.

المرأة القطرية في مجال الصحة:

ساهمت المرأة القطرية في المجال الصحي منذ أواخر الستينات من خلال انخراطها في سلك التمريض ودراستها له في مدرسة التمريض التي تهدف إلى إعداد الكوادر العاملة الوطنية في التمريض. وتتجاوز نسبة الممرضات القطريات ٢١٪ من عدد الممرضات العاملات بالهيئة العامة للصحة.

كما حصلت الفتاة القطرية على فرصتها في مجال دراسة الطب وتخرجت لتعمل في مؤسسة حمد الطبية والمراكز الصحية. كما تعمل المرأة القطرية في الطب الوقائي الذي يضم أقسام مكافحة الأمراض الانتقالية والصحة المهنية وصحة البيئة وصحة الأغذية والمختبرات المركزية وعيادة المطار.

مساهمة المرأة القطرية في المؤسسات الخيرية:

تلعب الفروع النسائية في المؤسسات الخيرية دوراً محورياً في تقديم كافة أنواع المساعدات والإعانات في داخل المجتمع وخارجه بالإضافة إلى الأنشطة المتعددة مثل إعداد البحوث الميدانية عن الأسر المتعففة وإقامة الأسواق الخيرية وتنفيذ أطباق الخير وتنظيم حملات التبرعات للمناطق المنكوبة وكانت جمعية الهلال الأحمر القطري أول من أسس الفرع النسائي عام ١٩٨٢م ومن ثم استنت الجمعيات الأخرى هذا الخط وأنشئت فروع للمرأة بالإضافة إلى دار الإنماء الاجتماعي وتعمل المرأة القطرية في هذه الجمعيات كموظفة ومتطوعة.

المرأة القطرية والقانون:

تعمل المرأة القطرية في وزارة العدل وتترأس عدة أقسام في تلك الوزارة وهي أقسام التشريع والترجمة والجريدة الرسمية بالإضافة إلى عدد من الباحثات القانونيات.

وكان تعيين السيدة مريم عبد الله الجابر في ٢٤ فبراير الماضي كأول وكيل نيابة على مستوى الخليج في سابقة اعتبرت أيضا الأولى من نوعها على مستوى دول المنطقة.

المرأة في مجال الفنون

شاركت المرأة القطرية في مجال الفن التشكيلي والتصوير الفوتوغرافي وفي مجال الديكور المسرحي بالإضافة إلى الإخراج التلفزيوني.

المرأة والأدب والصحافة:

خاضت المرأة مجالي التعبير المقالي والقصصي مبكراً منذ السبعينات عبر عشرات من الأسماء النسائية المتفاوتة في الطرح والقدرة الإبداعية. ولقد كان تطور الصحافة القطرية في السبعينات وتعدد الإصدارات الأهلية والرسمية حافزاً قوياً للعديد من الأقلام النسوية البارزة.

المرأة القطرية والطيران

التحقت الفتاة القطرية بكلية قطر لعلوم الطيران لدراسة هندسة الطيران، والطيران بالإضافة إلى المراقبة الجوية.

المرأة القطرية والبنوك

بدأت المرأة القطرية العمل في هذا المجال وخاصة بعد تخرجها من كلية الإدارة والاقتصاد وبلغ عدد العاملات القطريات في البنوك الوطنية والأجنبية العاملة حوالي (٢٠٥). وتشجع البنوك سياسة التقطير وتفتح المجال للعمل وخاصة للشباب.

المرأة القطرية والسياسة

تم إقرار حقي الانتخاب والترشيح للمرأة القطرية في خطاب سمو الأمير في

الدورة الاعتيادية لمجلس الشورى عام ١٩٩٧ عندما قال (إعطاء المرأة حق العضوية والانتخاب يعد خطوة كبيرة نحو تعزيز دور المشاركة الشعبية في ممارسة العمل التنفيذي والتشريعي على حد سواء) وقد شاركت القطريات في الانتخابات البلدية التي بدأت عام ١٩٩٨ بنسبة م (٤٧٪).

كما عزز وصول المرأة إلى المجلس البلدي في قطر اثر الانتخابات التي جرت في أبريل الماضي ممثلة بالسيدة شيخة الجفيري المسيرة المباركة للديمقراطية والحرية ودولة القانون والمؤسسات.

مساهمة المرأة المالية والاستثمارية

أنشئت شركة الاستثمار للسيدات عام ١٩٩٨م وهي أول شركة في المنطقة كلها، تتملكها بالتساوي مجموعة من السيدات القطريات وبنك قطر الوطني، وتديرها سيدة قطرية هي الشيخة هنادي بنت ناصر آل ثاني. وفي شهر نوفمبر ٢٠٠٠م أشهر (منتدى سيدات الأعمال) بموافقة غرفة تجارة قطر وصناعة قطر التي اعتبرت المنتدى إحدى لجان الغرفة بهدف تهيئة المناخ الاجتماعي لمساعدة سيدات الأعمال القطريات على ممارسة دورهن في عملية التنمية وتشجيع العناصر النسائية على المساهمة الفعالة في إقامة المشروعات والصناعات الصغيرة والحرفية وتعزيز دور المرأة القطرية في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

المرأة القطرية والسياحة

التحقت بعض الخريجات في تخصصات التاريخ والآثار والإدارة بالمتحف للقيام بدور المرشدة السياحية، حيث تتولى هذه الفتيات القيام بشرح كامل عن الآثار والمواقع السياحية في قطر و تقديم شرح واف عن الآثار التي

يضمها المتحف، كما التحقت عدد من الفتيات بفنادق الدوحة، ويأتي هذا التوجه في إطار تشجيع الكوادر القطرية وفتح آفاق جديدة للسيدات من جانب شركة قطر للفنادق.

المرأة القطرية عضو في لجنة حقوق الطفل:

أعلن في فبراير عام ٢٠٠١م عن فوز سعادة الشيخة الدكتورة غالية بنت محمد بن حمد آل ثاني عضو لجنة حقوق الطفل بالأمم المتحدة في الانتخابات التي عقدت في مبني الأمم المتحدة بنيويورك بعد تنافس ٢١ دولة من الدول التي وقعت على اتفاقية حقوق الطفل علي المقاعد الخمسة الشاغرة في اللجنة. وقد رشحت الدكتورة غالية بنت محمد بن حمد آل ثاني لهذا المنصب عن دولة قطر ولفترة الأربع سنوات القادمة.

اختيار حصة بنت خليفة آل ثاني مقررا للجنة الدولية للمعوقين:

وفي إنجاز قيم آخر في دعم المرأة القطرية لتتبوأ مناصب هامة في هيئات الأمم المتحدة تم في السادس عشر من مايو الماضي اختيار مرشحة دولة قطر سعادة الشيخة حصة بنت خليفة آل ثاني مقررا للجنة الدولية للمعوقين. وجاء اختيار السيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة مرشحة دولة قطر من بين خمسة مرشحين من جنوب أفريقيا والنرويج والبرتغال وهولندا.

الرياضة النسائية في قطر:

أنشئت لجنة رياضة المرأة القطرية في دولة قطر بقرار من سمو الشيخة/ موزة بنت ناصر بنت عبدالله المسند رئيس المجلس الأعلى لشؤون الأسرة رقم

(٣) ٢٠٠٠م وتم إشهار اللجنة تحت مظلة اللجنة الأولمبية الأهلية القطرية عام ٢٠٠١م بقرار من سمو ولي العهد الشيخ تميم بن حمد آل ثاني رئيس اللجنة الأولمبية الأهلية القطرية برئاسة الدكتورة أنيسة الهتمي.

وقد شكل القرار منعطفا تاريخيا هاما في مجال الرياضة النسوية في قطر حيث افتتحت العديد من المراكز الرياضية وذلك من أجل صقل واكتشاف المواهب القادرة على الممارسة تحت إشراف مدربات متخصصات في كافة الألعاب الرياضية.

وبدأت لجنة رياضة المرأة القطرية المشاركة في البطولات الخارجية واستطاعت لجنة رياضة المرأة القطرية أن تحقق مكسبا كبيرا بانتخاب الدكتورة أنيسة الهتمي لشغل منصب نائب رئيس الاتحاد الرياضي النسائي للدول الإسلامية عن قارة آسيا.

وقد شاركت لجنة رياضة المرأة القطرية تحت مظلة اللجنة الأولمبية الأهلية القطرية في دورة الألعاب الآسيوية الخامسة عشر والتي استضافتها دولة قطر في العام ٢٠٠٦.

أهداف اللجنة:

تسعى لجنة رياضة المرأة القطرية إلى النهوض بالرياضة النسائية والارتقاء بمستوى الأداء الرياضي من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- دعم رياضة المرأة في قطر وتعزيز مشاركتها في الأنشطة الرياضية.
- تعزيز مشاركة المرأة القطرية في الندوات والدراسات والمؤتمرات الرياضية المتخصصة على كافة المستويات المحلية والخارجية.
- رفع المستوى الفني والإداري للنشاط الرياضي النسائي في دولة قطر.

- خلق الوعي الرياضي لدى الجميع بأهمية ممارسة المرأة القطرية للرياضة.
- رفع المستوى الفني والإداري للنشاط النسائي في قطر في حدود الخطة العامة للجنة الأولمبية الأهلية القطرية.
- إيجاد قنوات اتصال مع الهيئات والمؤسسات الرياضية المحلية والخارجية لتطوير العمل الرياضي النسائي المحلي.
- تبادل الخبرات والمعلومات ودعم سبل التعاون مع الجهات المهتمة بتطوير الرياضة النسائية.
- مساعدة الهيئات الرياضية المعنية بشؤون الرياضة النسوية بالدولة لأداء رسالتها وإزالة العقبات التي قد تعوق عملها.

المراكز التابعة للجنة رياضة المرأة القطرية:

- مركز الوجبة الرياضي.
- مركز أسماء بنت أبى بكر الرياضي.
- مركز آمنة محمود الجيدة الرياضي.
- مركز جوعان الرياضي.
- **مركز الرسالة الرياضي.**

نبذة عن المراكز

- عدد اللاعبات في الأنشطة الرياضية المختلفة (٢٣٣ لاعبة) من مختلف المراحل السنية.
- بلغ عدد المدربات القطريات (٢٦ مدربة) في مختلف الألعاب الرياضية

إضافة إلى عدد من المدربات من جنسيات أخرى.

الألعاب الرياضية:

- الألعاب: كرة اليد ـ كرة السلة ـ كرة الطائرة ـ تنس الطأولة ـ الشطرنج.
- الرياضات: العاب القوى ـ الجمباز ـ الرماية والقوس والسهم.

عضوية لجنة رياضة المرأة القطرية في اللجان والمنظمات والهيئات العربية والآسيوية والدولية:

١ – الاتحاد الإسلامي للرياضة النسوية (طهران).

٢ – الرابطة الرياضية للمرأة العربية (القاهرة).

٣ – مجموعة العمل الآسيوي للمرأة والرياضة (اليابان).

٤ – المجلس العالمي للصحة والتربية البدنية والترويح والرياضية (فرجينيا).

هـ. القانون وحقوق الإنسان:

بدأت الخطوات التشريعية في دولة قطر منذ الخمسينيات، وذلك بصدور أول مرسوم عام ١٩٥٤ خاصا بضريبة الدخل، وفي عام ١٩٥٥ صدر قانون جمارك قطر، وبعده صدر القانون رقم (١)لسنة ١٩٦١ بإنشاء جريدة رسمية لحكومة قطر لينشر بها جميع القوانين والمراسيم الخاصة بالحكومة وغيرها من الأمور لتعتبر رسمية ويعمل بها منذ نشرها بالجريدة الرسمية.

استمر الاهتمام بالخطوات التشريعية والقانونية في الدولة، ففي عام ١٩٦٢ تم إنشاء إدارة خاصة لتهتم بالشؤون القانونية، وذلك بموجب قرار نائب الحاكم رقم (٤) لسنة ١٩٦٢ " بتنظيم اختصاص إدارة الشؤون القانونية"، وكان

المستشار القانوني بالدولة يرأس هذه الإدارة بموجب القرار أعلاه إلى أن تم استحداث منصب مدير إدارة الشؤون القانونية عام ١٩٦٧ بموجب القرار رقم (١٨) عام ١٩٦٧ "بإنشاء منصب مدير إدارة الشؤون القانونية"، واستمرت الأمور المتعلقة بالشؤون القانونية مرتبطة بإدارة الشؤون القانونية حتى عام ١٩٧٠، عام بزوغ فجر جديد لدولة قطر، فقد شكلت أول حكومة في قطر ضمت في ثناياها أول وزارة خاصة بالشؤون القانونية سميت بوزارة العدل، بموجب صدور القانون رقم (٥) لسنة ١٩٧٠ " بتحديد صلاحيات الوزراء، وتعيين اختصاصات الوزارات والأجهزة الحكومية"، ونص البند الرابع من المادة السادسة على اختصاصات وزارة العدل والذي كان على النحو التالي:-

- تنظيم أعمال المحاكم، عدا المحاكم الشرعية، من الناحيتين الإدارية والمالية والأشراف والتفتيش عليها.
- مراقبة سلوك رجال القضاء وتنظيم شؤونهم، من الناحيتين الإدارية والمالية والتفتيش عليهم فنياً.
- الاضطلاع بالدراسات والفتأوى وكافة الشؤون القانونية الأخرى التي تتطلبها حاجات العمل في الوزارات المختلفة وفقاً للقواعد والنظم المقررة.
- الأشراف على تسجيل المحررات المتعلقة بالعقارات.

كانت تتألف وزارة العدل مما يلي:

- المحكمة العدلية (والتي سميت فيما بعد بالمحاكم العدلية)
- محكمة العمل والمرور (دمجت مع المحاكم العدلية فيما بعد)
- محكمة شؤون بلدية قطر (ألغيت)

• إدارة الشؤون القانونية (ألغيت)

• إدارة التسجيل العقاري والتوثيق.

في عام١٩٨٩، تم تعيين وزيرا للعدل ضمن التشكيل، واعتبر ذلك عهدا جديدا لوزارة العدل فأصبحت تسير بخطى حثيثة لإرساء دعائم الاستقرار الإداري والفني، وقد تم تعزيز الوزارة بنخبة من الخبراء والباحثين القانونيين، والعمل على تطوير آلية العمل فيها، وفي عام ١٩٩٠ تم تشكيل اللجنة الدائمة للشؤون التشريعية بموجب القرار الأميري رقم (٣) لسنة ١٩٩٠، وعدل بموجب القرار الأميري رقم (١٤) لسنة ١٩٩١ لينظم طرق وإجراءات إعداد التشريعات، كما تم تنظيم وزارة العدل وتعيين اختصاصاتها بموجب المرسوم بقانون رقم (١٤) لسنة ١٩٩١، وعلية فقد ألغيت اختصاصات الوزارة السابقة وتعيين اختصاصات جديدة لها، الذي نتج عنه تشكيل إدارتي الفتوى والتشريع وقضايا الدولة بدلا من إدارة الشؤون القانونية، إضافة إلى إدارة التسجيل العقاري، وإدارة الشؤون الإدارية والمالية ووحدة التخطيط والمتابعة التي أنشئت وفقا للقرار الأميري رقم (٤) لسنة ١٩٨٩ بإنشاء المجلس الأعلى للتخطيط، كما تم إنشاء أقسام في الوزارة بموجب قرار وزير العدل رقم (٦) لسنة ١٩٩٤ " بشأن إنشاء أقسام في الوحدات الإدارية بوزارة العدل وتعيين اختصاصاتها"، وبذلك فقد اكتملت اجهزة الوزارة وفق رؤيا جديدة لتقوم بدورها المنوط بها على أكمل وجهه.

التقرير السنوي لعام ٢٠٠٣ لمنظمة العفو الدولية" قطر"

دولة قطر

رئيس الدولة: الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

رئيس الحكومة: الشيخ عبد الله بن خليفة آل ثاني

عقوبة الإعدام: مطبَّقة

المحكمة الجنائية الدولية: غير موقِّعة

أصدر الأمير الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مرسوماً بإنشاء لجنة حكومية لحقوق الإنسان، وأعلن عن إجراء تعديلاتٍ دستورية في المستقبل قد تنطوي على آثار إيجابية على حقوق الإنسان. ومع ذلك، ظلت الأنماط السابقة لانتهاكات حقوق الإنسان دون تغيير، وتواصلت نتيجة السياسات الأمنية العالمية والإقليمية في أعقاب هجمات ١١ سبتمبر / أيلول في الولايات المتحدة. وحُكم بالإعدام على شخصٍ يُحتمل أن يكون سجين رأي، وأُطلق سراح آخر كان معتقلاً منذ عام ٢٠٠١.

ولم يطرأ تغيير على وضع ٣٩ سجيناً سياسياً احتُجزوا منذ سنوات سابقة، ويُحتمل أن يكون بينهم سجناء رأي. ووردت ادعاءات عن المعاملة السيئة، وتكشفت معلومات جديدة عن حالات التعذيب في الماضي.

في يناير/ كانون الثاني، قدمت قطر تقريراً إلى "لجنة مكافحة الإرهاب" التابعة لمجلس الأمن الدولي عن الإجراءات التي اتخذتها في إطار "مكافحة الإرهاب" وكان من بين الإجراءات التي أشار إليها التقرير أن "السلطات تدرس في الوقت الراهن عدداً من مسودات الاتفاقيات مع بعض الدول، تتعلق بالتعاون في مجال تسليم المجرمين وتبادل المعلومات الخاصة بالمجرمين الجنائيين". وذكر تقرير أنماط الإرهاب العالمي، الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية في مايو/ أيار أن

قطر عملت بشكلٍ وثيقٍ مع السلطات الأمريكية في مجال اعتقال "المشتبه في أنهم إرهابيون" والتحقيق معهم.

ولم تتطرق الحكومة إلى موضوع حماية حقوق الإنسان في تقريرها إلى مجلس الأمن، كما لم تفصح عن هوية أي شخصٍ ساعدت السلطات الأمريكية في اعتقاله، أو عن طبيعة الإجراءات التي أعقبت مثل هذه الحالات. وثارت مخاوف من أن معايير حقوق الإنسان قد نُحيت جانباً.

وأعد نجيب النعيمي، وهو محامٍ ووزير سابق للعدل، خططاً لتشكيل لجنةٍ من المحامين للدفاع عن حق المعتقلين في مركز الاعتقال الأمريكي في خليج غوانتانامو بكوبا في التماس العدالة.

وقال النعيمي إنه حصل على توكيلٍ بالدفاع من بعض أهالي المعتقلين في بلدان مختلفة في منطقة الخليج، وأنه طلب زيارة المعتقلين ولكن السلطات الأمريكية لم تمنحه تأشيرة دخول. ومن بين هؤلاء المعتقلين جار الله المري، وهو قطري، وسامي الحاج، وهو سوداني يقيم في قطر ويعمل في قناة "الجزيرة" التي تتخذ من قطر مقراً لها.

وتلقت منظمة العفو الدولية تعليقاً من الحكومة على بواعث القلق التي أعربت عنها في تقرير منظمة العفو الدولية للعام ٢٠٠٢. وأشار التعليق إلى التعديلات التي أجرتها السلطات على ضوء بواعث قلق المنظمة، ولكنه لجأ إما إلى رفض بعض بواعث القلق الأخرى بوصفها "غير دقيقة" وإما إلى الدفاع عن إجراءات الحكومة بأسانيد قانونية، وهي أسانيد ترى منظمة العفو الدولية أنها لا تتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

الحكومة والنظام السياسي

دولة قطر هي إمارة تعتمد النظام الوراثي التقليدي. وتحكم قطر عائلة آل ثاني التي يعود تواجدها في شبه الجزيرة القطرية إلى القرن الثامن عشر. ويأتي اسم آل ثاني من اسم عميد الأسرة الشيخ ثاني بن محمد وهو والد الشيخ محمد بن ثاني الذي كان أول من حكم شبه الجزيرة القطرية خلال منتصف القرن التاسع عشر. وتعتبر عائلة آل ثاني فرعاً من قبيلة بني تميم العربية.

الأمير

هو رئيس الدولة، ويقوم الأمير استناداً إلى نصوص النظام الأساسي المؤقت المعدل للبلاد بإصدار القوانين بناءً على اقتراح مجلس الوزراء و بعد أخذ مشورة مجلس الشورى.

مجلس الوزراء:

ويعتبر مجلس الوزراء الذي تم تشكيله بمرسوم أميري السلطة التنفيذية العليا في البلاد لكن القوانين والتشريعات لا تصبح نافذة إلا بعد مصادقة الأمير عليها. يتقدم مجلس الوزراء بمقترحات لمشاريع قوانين أو مراسيم لعرضها على أمير البلاد الذي بدوره يستشير بخصوصها مجلس الشورى. اجتمع مجلس الشورى للمرة الأولى في ١٥ مايو أيار عام ١٩٧٢ بعد أن تم تشكيله تنفيذاً لأحكام النظام الأساسي المؤقت المعدل الذي اعتمد عام ١٩٧٢.

ويضم المجلس (٣٥) خمسة وثلاثين عضواً يجب أن تتوافر في كل واحد منهم رجاحة العقل والكفاءة والتمثيل الصادق لأحد قطاعات المجتمع أو إحدى مناطق البلاد. ويعتبر هذا المجلس أول تجربة للبلاد في مجال الديمقراطية منذ استقلالها عام ١٩٧١م ويناقش المجلس جميع القضايا والمسائل العامة التي

تعرضها عليه الحكومة سواء كانت سياسية أو إدارية أو اقتصادية أو قانونية أو تشريعية. وكثيراً ما يأخذ أمير البلاد بآراء وتوصيات المجلس قبل أن يتخذ قراراً نهائياً يتعلق بالمسائل المعروضة على المجلس.

اللجان الدائمة:

يتكون مجلس الشورى من خمس لجان دائمة هي:

- لجنة الشؤون القانونية والتشريعية
- لجنة الشؤون المالية والاقتصادية
- لجنة الخدمات والمرافق العامة
- لجنة الشؤون الداخلية والخارجية
- لجنة الشؤون الثقافية والإعلام

عمل المجلس:

يناقش مجلس الشورى مسائل تحال إليه من مجلس الوزراء الذي قد يكون قد اقترح هذه المسائل، مثل سن قوانين أو تشريعات جديدة أو إدخال تعديلات على التشريعات القائمة أو غير ذلك. كما يناقش المجلس أموراً قد يكون بعض أعضائه قد اقترحوها أو تقدموا بأفكار عنها. وكثيراً ما يشارك أعضاء مجلس الوزراء في نقاشات مجلس الشورى بغرض الوصول إلى أفضل درجة ممكنة من الشفافية والوضوح وتبادل الآراء.

ويتطرق المجلس بلجانه المختلفة إلى شتى المواضيع وعلى رأسها شؤون الدولة الداخلية وموازنة المشاريع الحكومية الكبرى ومسودات القوانين والسياسة العامة للدولة. ويمكن للمجلس أن يطلب من مجلس الوزراء أن يرفع إليه بيانات عن أي موضوع من المواضيع الواقعة في اختصاص المجلس كما

يمكن له أن يطلب مباشرة من الوزير المعني تفاصيل عن أمور تدخل ضمن اختصاص وزارته. هذا ولا يجوز محاكمة أي عضو من أعضاء مجلس بسبب ما يبدر منه في المجلس من آراء إلا إذا كانت قدحاً أو ذماً في أي شخص كان.

ويضم مجلس الوزراء إلى جانب وزراء كل هذه الوزارات عددا من وزراء الدولة غير المكلفين بحقائب وزارية.

ويقوم عمل مجلس الوزراء على مبدأ تحمل الوزراء مسؤولية جماعية أمام أمير البلاد وهم يعنون بتنفيذ سياسة الدولة و تحقيق أعلى قدر ممكن من التنمية الاجتماعية والثقافية والإدارية للبلاد.

ويتقدم الوزراء باقتراحات لمشاريع قوانين ولوائح وأجازة قرارات ونظم تعدها الوزارات المختلفة كل حسب اختصاصه. كما يقومون بمراقبة تطبيق القوانين واللوائح والتشريعات والقرارات والنظم وأحكام المحاكم إضافة إلى مراقبة مصروفات الدولة وإعداد مشروع الموازنة العامة ومراقبة الخدمة المدنية والوزارات ووضع النظام الكفيل بحماية أمن الدولة والنظام العام، ويعنى الوزراء كل حسب اختصاصه بتحقيق مصالح الدولة في الخارج بما في ذلك إقامة العلاقات الدولية وتنفيذ السياسة الخارجية وفقاً للقانون.

الدستور:

مر التطور الدستوري في قطر بمراحل متدرجة، فقد صدر أول نظام أساسي مؤقت للحكم في قطر عام ١٩٧٠ قبل أن تنال البلاد استقلالها، ثم عدل في عام ١٩٧٢ بعد الاستقلال الوطني، ليتواءم مع متطلبات هذه المرحلة الجديدة ومسؤولياتها. وقد تحددت منذ ذلك الحين معالم وأهداف سياسات الدولة

وانتماءاتها الخليجية والعربية والإسلامية، وأكسبت سلطاتها وأجهزتها المختلفة الخبرات المستمدة من الممارسة الفعلية على المستويين الداخلي والخارجي.

وكانت التعديلات التشريعية التي تناولت بعض أحكام النظام الأساسي المؤقت المعدل، فيما يخص السلطة التنفيذية والأحكام المتعلقة بتوارث الحكم في الدولة، استكمالا للأوضاع الدستورية في البلاد، كما كان إصدار قانون السلطة القضائية وغيره من القوانين الأساسية التي تنظم المعاملات المدنية والتجارية، خطوات على طريق استكمال بناء أجهزة الدولة وإرساء أسس دولة المؤسسات والقانون.

السياسة الخارجية لدولة قطر:

تقوم السياسة الخارجية للدولة على مبدأ توطيد السلم والأمن الدوليين عن طريق تشجيع فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتعاون مع الأمم المحبة للسلام.

وهذا ما يوضح الدعائم التي تقوم عليها السياسة الخارجية لدولة قطر، وهي في الحقيقة سياسة نابعة مما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بتوطيد السلم والأمن الدوليين.

وبمقتضى ذلك فان السياسة الخارجية لدولة قطر قائمة على هذه الدعائم، فهي تساند الحركات التحررية المطالبة بحق تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، كما أن دولة قطر تتعاون مع جميع الأمم والشعوب المحبة للسلام سواء من خلال عضويتها بمجموعة دول عدم الانحياز أو عن طريق تأييد الجهود السلمية المبذولة لحل النزاعات بين الدول، كما أنها تشجع على فض

المنازعات الدولية بالطرق السلمية.

و- الدبلوماسية القطرية ونشاطها الدولي

يعد حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى صاحب مساهمة كبيرة ومقدرة عالية في إثراء الممارسة إقليميا ودوليا. وتتضح إسهامات سموه في دفع حركة التعاون الاقتصادي والسياسي بعيدا بين قطر ومحيطها الخليجي والعربي على نحو خاص وبين قطر ودول العالم أجمع بصورة عامة.

ومنذ تولي سمو الأمير المفدى مقاليد الحكم في البلاد في ٢٧ يونيو ١٩٩٥ انعكست استقبالات الدوحة لضيوفها الكبار، فضلا عن جولات سموه وتحركه السياسي اللافت في القارات الثلاث إضافة إلى الأمريكتين الشمالية والجنوبية؛ انعكس ذلك كله إيجابا على وضع دولة قطر ومكانتها بين الدول ، وأهلها للعب دور فاعل ومؤثر وفق مدرسة سياسية تنتهج الوضوح والواقعية ودقة التقييم والتوازن السياسي. وكذلك أصبحت قطر مركز للمؤتمرات الكبيرة والهامة على جميع المستويات وبكل المجالات ومثال على ذلك:

*مؤتمرات دول مجلس التعاون

* مؤتمر منظمة المؤتمر الإسلامي العادي والمؤتمرات الطارئة

*مؤتمر منظمة التجارة العالميةWTO

* مؤتمر قطر للديمقراطية

*العديد من المؤتمرات التي تقام على مدار العام

إن المتتبع لمسيرة الدبلوماسية القطرية لابد أن يساوره الإعجاب بالسرعة القياسية التي تحول بها بلد حديث الاستقلال يحاول أن يثبت أقدامه على الساحة

الدولية إلى عنصر فاعل لافت للنظر يقود دورا رياديا يسلم به القاصي والداني.

تحرص قطر على المشاركة الفاعلة في القضايا والتحديات التي تواجه المنطقة الخليجية، وتولي أهمية كبرى لدعم مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتبذل قطر أكبر الجهود سعياً وراء تحقيق التضامن العربي وتعزيز قنوات الثقة والاتصال بين الدول العربية. كما تؤكد قطر على أهمية حل كافة الخلافات بين الدول بالطرق السلمية، وفي الساحة الدولية تؤيد قطر جهود الأمم المتحدة وتعمل على تبادل العلاقات مع كافة الدول والشعوب المحبة للسلام.

لقد قطعت دولة قطر مشواراً طويلاً في الساحة الدولية منذ فجر الاستقلال في عام ١٩٧١ بدأ ببروزها لأول مرة بوصفها دولة حديثة الاستقلال واستمر بتحولها إلى عنصر ديناميكي على المسرح الدولي يضطلع بدوره الكامل الفاعل على الساحة الإقليمية والعربية والدولية.

وكانت المرحلة الأولى هي مرحلة التأسيس وإرساء دعائم الوجود الخارجي وذلك بتبادل السفارات والبعثات الدبلوماسية مع مختلف دول العالم والانضمام إلى الأسرة الدولية بدخول المنابر الدولية والإقليمية الكبرى كالأمم المتحدة والجامعة العربية ومجموعة عدم الانحياز.

وقدمت دولة قطر مساعدات جمة لكثير من الدول العربية ودول العالم الثالث، ولم تقتصر تلك المساعدات على الدول والحكومات بل شملت الكثير من المؤسسات غير الحكومية كأنشطة الدعوة ونشر اللغة العربية والتبرع للمؤسسات التعليمية من كل المستويات.

أما في مرحلة الإعداد والتأهيل فقد خبرت دولة قطر نقلة نوعية كبرى في مجال التحديث الإداري لوزارة الخارجية وبعثاتها في كل أنحاء العالم وفي مجال

تدريب الدبلوماسيين ورفع كفاءتهم المهنية من خلال دورات تدريبية وتثقيفية منهجية لبناء القدرات وتطويرها لدى العاملين في السلكين الدبلوماسي والقنصلي وغيرهم من المشتغلين بالتمثيل الخارجي للبلاد.

ز- تميز قطر في مجال التنمية والتخطيط والتنمية البشرية

لأن الدول المتقدمة لا تقاس بمساحتها ولا عدد سكانها، ولأن الدول الكبرى لا تكمن قوتها فقط في مصادر دخلها، وإنما في الكفاءات والعقول التي هي الثروة الحقيقية لها، لذا فإن دولة قطر رغم مساحتها وعدد القليل نسبيًا؛ إلا أن إعدادها للكوادر القيادية والعلمية واهتمامها بالتنمية البشرية جعل هذه الجزيرة إحدى مراكز التنمية التي ينتظرها مستقبل باهر.

مشروع دليل الكفاءات في دولة قطر (Who is Who)

أصدرت الأمانة العامة لمجلس التخطيط دليلWHO IS WHO للتعريف بالعاملين في الدولة، من قطريين ووافدين، من ذوي المؤهلات العلمية العليا في كافة التخصصات من جامعات غربية وغيرها، وذوي الكفاءة المهنية والخبرة العلمية، وذلك لتمكين الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة وغيرها من الأجهزة الحكومية من التعرف على الموارد البشرية المتاحة، بغية تكامل الخبرات وتوظيفها التوظيف الأمثل والاستفادة منها استفادة قصوى، كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

ويعد هذا الدليل الخطوة الأولى على توثيق البيانات والمعلومات التي يمكن أن تستفيد منها الدولة وبالأخص في مجال الموارد البشرية.

ويهدف هذا المشروع إلى التالي:

١- عداد دليل للكفاءات من القطريين والوافدين من ذوي المؤهلات العلمية

العليا في كافة التخصصات من جامعات عربية وغربية وغيرها.

٢- توزيع الدليل لتمكين الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة وغيرها من الأجهزة الحكومية من التعرف على الموارد البشرية المتاحة في الأجهزة الحكومية.

٣- استخدام الدليل بغرض تكامل الخبرات وتوظيفها التوظيف الأمثل.

٤- - رصد عناوين الرسائل العلمية للحاصلين على شهادات الماجستير والدكتوراه ليتسنى الاستفادة من خبراتهم وتجاربهم.

تقرير مؤشرات التنمية البشرية الدولي

تقرير التنمية البشرية الدولي لعام ٢٠٠٧، ورصد التقرير التحولات الجذرية في مجالات التعليم والصحة والنشاط الاقتصادي ما تحقق من تقدم من خلال الدولة ومؤسسات المجتمع المدني.

كما يعبر التقرير عن توجهات دولة قطر في العناية بالإنسان القطري الذي يعتبر العنصر الأساسي في أحداث التنمية البشرية وهو أيضاً هدف وغاية التنمية والمستفيد الأول منها.

لقد اهتمت الأمم المتحدة برصد مسار التنمية البشرية في دولة العالم وإصدار تقرير دولي منذ عام ١٩٩٠، يعكس تسابق الأمم نحو التطور والرقي والسعي إلى توفير الحياة الكريمة للشعوب وذلك من خلال حساب دليل للتنمية البشرية يستند إلى معايير قياسية تعبر في صورة رقمية عن حقيقة ما قدمته كل دولة لشعوبها أن الجهود المبذولة في دولة قطر حققت إنجازات ملموسة في مجال توفير الخدمات الصحية ومحو الأمية والارتقاء بمستوى التعليم في جميع المراحل وتحسين ورفع مستوى المعيشة ترتب عليه أن احتلت دولة قطر مركزاً متقدماً في

دليل التنمية البشرية على مستوى العالم حيث صنفت دولة قطر كإحدى الدول ذات التنمية البشرية العالية كما تقدمت جميع الدول العربية في التقرير السابق.

ونرجو أن يستمر تقدم دولة قطر في ريادة المنطقة العربية والعالم من خلال تقرير هذا العام.

ويشمل التقرير الفصول التالية:-

١. دليل التنمية البشرية.

٢. الفقر البشري.

٣. الاتجاهات الديموغرافية.

٤. الالتزام بالصحة.

٥. الماء والصرف الصحي والوضع الغذائي.

٦. الأزمات والتحديات الصحية.

٧. التبقي: التقدم والنكسات.

٨. الإلمام بالقرائية والكتابة والالتحاق بالتعليم.

٩. التكنولوجيا والابتكار.

١٠. الأداء الاقتصادي.

١١. اللامسأوة في الدخل والاستهلاك.

١٢. هيكل التجارة.

١٣. تدفقات المعونة، رأس المالي الخاص، الدين.

١٤. الإيرادات، الإنفاق العام.

١٥. الطاقة والبيئة.

١٦. اللاجئون والاعتدة.

١٧. دليل التنمية المرتبط بالجنوسة.

١٨. مقياس تمكين الجنوسة.

١٩. اللامساواة بين الجنسين في التعليم.

٢٠. اللامساواة بين الجنسين في النشاط الاقتصادي.

٢١. المشاركة السياسية للنساء.

٢٢. حالة الوثائق الرسمية الدولية الرئيسية.

٢٣. حالة الاتفاقيات عن الحقوق العمالية الأساسية.

دليل المنظمات والهيئات الإقليمية والعربية والدولية

أصدرت الأمانة العامة لمجلس التخطيط دليل المنظمات والهيئات الإقليمية والعربية والدولية لتعريف بأهداف وأنشطة تلك المنظمات والهيئات وعناوينها وذلك لتسهيل عملية الاتصال بها وتنظيم التعاون معها من قبل الوزارات والأجهزة الحكومية وغير الحكومية بالدولة، وقد تضمن الدليل رصد أكثر من (٤٠٠) منظمة وهيئة دولية تقوم بأنشطة اقتصادية واجتماعية وثقافية ورياضية، وتقدم خدمات تعاون فني في مختلف الميادين ذات الصلة بعملية التنمية الشاملة.

وقد قسم الدليل إلى ثلاثة أقسام، يتناول القسم الأول التعريف بالمنظمات والهيئات الدولية العاملة في مختلف المجالات والبالغ عددها (١٧٧) منظمة وهيئة دولية ومن أبرزها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والبنك الدولي (WB)

ويشتمل القسم الثاني من الدليل استعراضا للمنظمات والهيئات العربية وفي مقدمتها جامعة الدول العربية والمنظمات والاتحادات التابعة لها والتي تسعى إلى تعزيز العمل العربي المشترك في المجالات التنموية المختلفة، وقد بلغ عدد هذه

المنظمات والهيئات (١٨٣) منظمة وهيئة من أبرزها منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك) والمنظمة العربية للتنمية الإدارية.

أما القسم الثالث من الدليل فيشتمل على التعريف بالمنظمات والهيئات الإقليمية وفي مقدمتها مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبلغ عدد هذه المنظمات والهيئات حوالي (٥٦) منظمة وهيئة تعمل في المجالات التي تخدم تعزيز مسيرة التعاون والتكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي في مختلف الميادين والأنشطة.

ويأمل مجلس التخطيط أن يكون هذا الدليل مرشدا لجميع الجهات الحكومية وغير الحكومية المستفيدة من برامج وأنشطة التعاون الفني المختلفة التي تقدمها هذه المنظمات والهيئات الدولية والعربية والإقليمية.

دليل الجوائز الخليجية والعربية

أصدرت الأمانة العامة لمجلس التخطيط – أول دليل للجوائز الخليجية والعربية، يهدف إلى نشر الوعي والثقافة الخاصة بالجوائز التي تمنحها المنظمات والهيئات العربية والخليجية، وكذلك المؤسسات العلمية والثقافية والأشخاص في الدول العربية.

وقد تضمن هذا الدليل رصداً لأكثر من ١٠٠ جائزة تمنح في مختلف مجالات المعرفة، وقد روعي في المعلومات الأساسية عن كل جائزة، إعطاء خلفية عامة عن الجائزة، والجهة المانحة لها، وهدفها وشروط وإجراءات التقدم إليها، بالإضافة إلى مزاياها، وكيفية مراسلتها، ووزعت الجوائز التي تضمنها الدليل إلى عشرة محاور هي: الآداب والفنون، العلوم الإسلامية، العلوم

الهندسية، العلوم، الطب، تكريم الشخصيات والمؤسسات، المرأة وذوي الاحتياجات الخاصة والاقتصادية.

التنمية المستدامة في دولة قطر

أصبحت التنمية المستدامة مطلباً أساسياً لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع ثمار التنمية ومكاسبها بين الأجيال المختلفة، حيث عقدت من أجلها المؤتمرات العالمية والندوات الإقليمية والدولية. وفي هذا الإطار وتنفيذاً لقرار مجلس جامعة الدول العربية رقم (٣١٣) في الدورة (١٧) للمجلس بتونس (٢٠٠٥) الذي أوصى باعتماد مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية وآليات تنفيذها بالتنسيق مع المنظمات العربية المتخصصة والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني ذات العلاقة، قامت الأمانة العامة لمجلس التخطيط وبالتعاون مع المجلس الأعلى للبيئة والمحميات الطبيعية وبقية الوزارات والأجهزة الحكومية وغير الحكومية بإعداد تقرير دولة قطر بشأن متابعة تنفيذ هذه المبادرة.

ويحتوي التقرير على ثمانية محاور هي: السلام والأمن، والإطار المؤسسي، والحد من الفقر، والسكان والصحة، والتعليم والتوعية والبحث العلمي ونقل التكنولوجيا، وإدارة الموارد، والاستهلاك والإنتاج، والعولمة والتجارة والاستثمار.

وأختتم التقرير بمخطط دولة قطر لتنفيذ مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

ورشة عمل حول "نظام نشر البيانات العام وإحصاءات حسابات الحكومة"

تنظم الأمانة العامة لمجلس التخطيط بالتعاون مع وزارة المالية بدولة قطر

والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وصندوق النقد الدولي ورشة عمل حول "نظام نشر البيانات العام (GDDS) وإحصاءات حسابات الحكومة" في الدوحة خلال ٦ أبريل ٢٠٠٦.

تهدف الورشة إلى:

١-- تعريف المشاركين من وزارات المالية وأجهزة (إدارات) الإحصاء بدول مجلس التعاون بنظام إحصاءات حسابات الحكومة ٢٠٠١ (GFS2001)، سعياً إلى تطبيق نظام ٢٠٠١ في دول المجلس كافة.

٢- - تبادل الخبرات بين دول المجلس في معالجة عوائد النفط والغاز وأسعارها وحجم التغير في نظام إحصاءات حسابات الحكومة ٢٠٠١.

٣- - عرض أمثلة من دول مجلس التعاون عن الشمول والقطاعية في وحدات القطاع العام.

٤- - التعريف بنظام نشر البيانات العام (GDDS) كأحد أساليب التطوير الإحصائي.

٥- التعريف بالإطار التحليلي لنظام إحصاءات حسابات الحكومة والمؤشرات المالية.

سيضم وفد صندوق النقد الدولي الذي سيحاضر في الورشة أحد كبار موظفي الصندوق وخبير واثنين من الاقتصاديين العاملين في الصندوق، وسيستمر أحدهما في العمل مع وزارة المالية خلال الأسبوع الذي يلي الورشة لتدريب منتسبيها على استخدام دليل إحصاءات حسابات الحكومة وجمع بيانات النظام.

قامت الأمانة العامة لمجلس التخطيط بتوجيه الدعوة إلى الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، لحضور الورشة والتنسيق بشأن توجيه

الدعوات إلى وزارات المالية والمصارف المركزية وأجهزة (إدارات) الإحصاء بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لترشيح ممثلين عنها للمشاركة في الورشة.

كما سيُعقد على هامش الورشة، مؤتمر تنفيذي لكبار موظفي وزارات المالية والمصارف المركزية بدول مجلس التعاون مع وفد صندوق النقد الدولي لمناقشة التحديات واستراتيجيات تطوير إحصاءات حسابات الحكومة ومستقبل التعاون المستقبلي بين دول المجلس والصندوق.

إدارة الإحصاء تستضيف خبير من البنك الدولي لتقييم الإستراتيجية الوطنية لتطوير النظام الإحصائي

استضافت إدارة الإحصاء بالأمانة العامة لمجلس التخطيط مؤخراً الخبير رونالد لوتيكويزن من البنك الدولي خلال يناير٢٠٠٦م.

وكان الهدف من هذه الزيارة هو الاطلاع على ما تم تحقيقه من خطوات من خلال الفريق المشكل من إدارة الإحصاء، لبلورة الإستراتيجية الوطنية لتطوير النظام الإحصائي بدولة قطر ومن ثم تقييم النتائج المحرزة ووضع التوصيات المناسبة للمراحل القادمة. وقد بادرت الإدارة إلى تشكيل فريق متخصص من العاملين بها، للعمل على تحقيق الأهداف المنشودة.

وتهدف هذه الإستراتيجية الهامة إلى وضع رؤى واضحة لمستقبل النظام الإحصائي بالدولة والحرص على إشراك كافة الجهات المعنية بإصدار البيانات والإحصاءات واستخراجها حسب التصانيف والمعايير الدولية الموحدة، في محاولة لمعالجة أوجه القصور في الأنظمة القائمة وتوجيهها بالشكل المطلوب مع التأكيد على توافقها مع عمليات السياسات التنموية الوطنية المستقبلية.

تحديث إطار بيانات تعداد ٢٠٠٤

انطلق في جميع مناطق وبلديات الدولة العمل الميداني لـ (١٠٠) باحث و (١٦) رئيس مجموعة و(٣) مشرفين وذلك لتحديث إطار بيانات تعداد ٢٠٠٤ م لعدد (٦٠.٠٠٠) أسرة وتجمع عمالي، حيث تتم هذه المرحلة بالتنسيق بين مجلس التخطيط و المجلس الأعلى لشئون الأسرة والهيئة الوطنية للصحة بتنفيذ مسح ميداني للمباني والوحدات السكنية والأسر والتجمعات العمالية في بعض المربعات السكنية التي اختيرت كمرحلة أولى من مراحل المسح المتعدد الأغراض حيث سيتم تحديث إطار بيانات تعداد ٢٠٠٤ للمباني والوحدات السكنية والأسر تمهيداً لسحب عينة من الأسر من كل مربع سكني لدراستها في المسح الصحي العالمي ومسح القوى العاملة ومسح دخل وإنفاق الأسرة ومسح مديونية الأسرة.

هذا المسح متعدد الأغراض يتطلب من جميع الفئات تضافر الجهود والتعاون .. وتبقى المسئولية الأولى لنجاح هذا العمل على عاتق الأسر التي يجب أن تدرك الدور المطلوب منها تماما لتلبية نداء الوطن من خلال استقبالها الجيد للباحثين عن المعلومات الدقيقة والبيانات العامة التي تعود في نهاية المطاف لخدمة هذه الأسر وأجيال المستقبل.

دليل البحوث والدراسات المنجزة في دولة قطر:

أصدر مجلس التخطيط وبالتعاون مع جامعة قطر أول دليل للبحوث والدراسات المنجزة في دولة قطر والذي يهدف إلى توفير قاعدة معلومات توثق كافة البحوث والدراسات التي قامت بها كافة الوزارات والأجهزة الحكومية منذ استقلال الدولة وحتى مطلع عام ٢٠٠٤، والتعرف على اتجاهات هذه البحوث.

وقد قسم الدليل إلى ثلاث أقسام، تناول القسم الأول منه أعطاء نبذة عن اختصاصات وأنشطة وعناوين مراكز وإدارات البحوث والدراسات في الدولة والبالغ عددها (١٥) مركزا وإدارة متخصصة.

بينما يتضمن القسم الثاني من الدليل البحوث والدراسات التي قامت بها الوزارات والأجهزة الحكومية مصنفة وفقا لتصنيف ديوي العشري والبالغ عددها (٥٤٣٥) بحثا ودراسة تنوعت بين مختلف المعارف والعلوم والفنون والآداب.

واختص القسم الثالث من الدليل باستعراض عناوين رسائل الدكتوراه والماجستير المقدمة من الطلبة القطريين للجامعات العربية والأجنبية والبالغ عددها (٦٨٥) رسالة وأطروحة جامعية في مختلف العلوم الإنسانية والاجتماعية والتطبيقية والبحتة والطبية والزراعية.

١- البرنامج الوطني لإدارة المشاريع

ضمن المبادرات الأولى لمشروع تطوير الخدمات العامة

انطلق برنامج النظام الوطني لإدارة المشاريع ضمن المبادرات الأولى لمشروع تطوير الخدمات العامة). ويتألف برنامج إدارة المشاريع الآلي من مشروعين رئيسيين:

١- مشروع بناء قدرات إدارة المشاريع: حيث يهدف هذا المشروع إلى بناء وتعزيز قدرات إدارة المشاريع في مختلف القطاعات الحكومية في دولة قطر وذلك من خلال تحسين وتطوير مهارات إدارة المشاريع عن طريق ورش عمل تدريبية ونقل المعرفة. وسوف تتماشى هذه البرامج مع المناهج التي أقرها معهد إدارة المشاريع PMI والعديد من المعايير الدولية لإدارة المشروعات، إضافة إلى تعريبها لتسهيل استيعابها من قبل الكوادر في الأجهزة الحكومية

المستهدفة.

وقد قام فريق عمل النظام الوطني لإدارة المشاريع QNPM وخبراء إدارة المشاريع من شركة بيرنج بوينت العالمية في تصميم وموائمة وتعريب المادة العلمية الخاصة بورش العمل، وبالإضافة إلى ذلك فإن مشروع بناء قدرات إدارة المشاريع سوف يمد الوزارات والأجهزة الحكومية بخدمات متخصصة لإدارة المشاريع بحسب الحاجة.

٢- الأداة المؤسسية للنظام الوطني لإدارة المشاريع:

تعتبر أداة النظام الوطني لإدارة المشاريع بمثابة إحدى الحلول الشاملة لإدارة المشاريع التي تستخدمها المؤسسات، وهي أداة توفر إمكانات وظيفية تخدم إدارة البرامج والمشاريع حيث تتضمن إدارة العمل التعاوني بين المواقع المختلفة، إدارة المخاطر، الخطط الزمنية، وإدارة المشاريع والمهام والإدارة المالية المتعلقة بتلك المشاريع. كما تغطى هذه الأداة دورة حياة المشروع بداية من تحديد الاحتياجات مروراً بالتحليل والتصميم انتهاءً التنفيذ والدعم.

تعد هذه الأداة بمثابة أداة لإدارة المشاريع على المستوى الوطني، وتمثل جزءاً من ثقافة الحكومة الالكترونية التي تمد القيادات بأدوات تقنية حديثة تمكنها من تطوير وتحسين الخدمات العامة

إصدار دليل المؤتمرات والندوات المنعقدة في دولة قطر:

أصدر مجلس التخطيط العدد الثالث من دليل المؤتمرات والندوات المنعقدة في دولة قطر لعلام ٢٠٠٤ والذي يهدف إلى تقديم سجل موثق لنتائج

وتوصيات تلك المؤتمرات والندوات تستفيد منه كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية كمرجعية تسهم في تطوير العمل المؤسسي.

وقد تضمن الدليل تغطية (٢٥) مؤتمر وندوة قسمت إلى سبع محاور هي: محور الشئون الاجتماعية، ومحور الإدارة والتنظيم، ومحور الاقتصاد والتجارة، ومحور التربية والتعليم، ومحور السياسة والقانون، ومحور الطب والصحة ومحور المعلوماتية والاتصالات.

وتمثلت أهم المؤتمرات والندوات التي شملها الدليل بالتغطية، مؤتمر الأسرة العالمي، ومؤتمر قطر الرابع للديموقراطية والتجارة الحرة، والمؤتمر العربي الثالث لشئون المسنين، ومنتدى الدوحة رفيع المستوى حول التجارة والاستثمار.

يعتبر مجلس التخطيط بدولة قطر الجهة الرئيسية المعنية بإعداد السياسات والخطط الاقتصادية والاجتماعية للدولة. حيث يقدم الدراسات والبحوث والبيانات الإحصائية التي تساهم في صنع السياسات العامة للدولة، كما يعين كافة الوزارات والهيئات والمؤسسات على أداء المهام المنوطة بها.

كما تشمل أهداف المجلس مجالات التعاون والترابط الإقليمي مع دول مجلس التعاون الخليجي لتشكيل تكامل اقتصادي واجتماعي لتحقيق الأهداف التنموية المشتركة.

الملتقى الثالث لمنظمات المجتمع المدني ودورها في التنمية:

في إطار اهتمام الأمانة العامة لمجلس التخطيط بمؤسسات المجتمع المدني بوصفه القطاع الثالث الذي يمارس دورا فاعلا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن الأمانة العامة وبالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الإدارية

ستقوم خلال مايو٢٠٠٦ بتنظيم الملتقى الثالث لمنظمات المجتمع المدني ودورها في التنمية، وبمشاركة عدد كبير من قيادات مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية وقيادات مؤسسات القطاع الخاص والأهلي، فضلا عن المتخصصين من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد العليا ذات العلاقة، والمهتمون بقضايا المجتمع المدني من مختلف الدول العربية.

مليار دولار تكلفة المرحلة الثانية لمدينة الطاقة قطر:

خلال مؤتمر صحفى عقد على هامش معرض سيتى سكيب في دبى، عن إطلاق المرحلة الثانية من مشروع مدينة الطاقة قطر لبناء منطقة سكنية تصل قيمتها إلى مليار دولار أميركى وعلى مساحة تبلغ حوالي ٥٠٠ ألف متر مربع وتقع بالقرب من المرحلة الأولى من المشروع ضمن منطقة لوسيل التطويرية.

وتعليقا على إطلاق المنطقة السكنية من مشروع مدينة الطاقة قطر، قال السيد عصام جناحى رئيس مجلس إدارة مدينة الطاقة قطر «بعد الافتتاح الناجح والمذهل لدورة الألعاب الآسيوية في الدوحة، أثبتت دولة قطر مرة أخرى أنها ستكون الدولة التى ستتوجه لها الأنظار في المنطقة، وهذا ما هو إلا أحد أوجه التطور السريع الذي تشهده قطر كمركز للاستثمارات، مستفيدة من ثرواتها الطبيعية».

وأضاف السيد جناحى «تم إنشاء مدينة الطاقة قطر بهدف توفير بيئة متكاملة ومتطورة تقنيا لشركات الطاقة العالمية والإقليمية لتلبية جميع متطلباتهم، وذلك للاستفادة من الثروات الطبيعية الكبيرة الموجودة في المنطقة. ومن خلال إطلاق المرحلة الثانية من مدينة الطاقة قطر نحن نعالج أحد أهم أوجه المشروع وهو الجانب الاجتماعي وذلك من خلال تطوير مجتمع سكني فريد من نوعه يلبي

جميع متطلبات الحياة العصرية ويخدم بشكل أساسى الشركات العاملة في مدينة الطاقة قطر».

وسوف تستوعب المنطقة السكنية حوالي ١٥ ألف نسمة، وتتألف من أكثر من ٥٠٠٠ وحدة سكنية موزعة على مساحة تبلغ حوالي ٥٠٠ ألف متر مربع.

ولإلقاء مزيد من الضوء على المرحلة الثانية من مشروع مدينة الطاقة قطر، قال السيد بوب مور الرئيس التنفيذي لمدينة الطاقة قطر «تشكل المكونات السكنية لمدينة الطاقة قطر أحد أهم العناصر الأساسية من المشروع والذي يهدف إلى توفير المساكن الحديثة ذات المستوى العالي والخدمات المتميزة. كما سيوفر مشروع لوسيل الذي تطوره شركة الديار القطرية وهو الموقع الاستراتيجى لمدينة الطاقة قطر للسكان فرصة الاستفادة من جميع الخدمات الأساسية المتمثلة في المدارس ودور الرعاية التعليمية وأماكن الترفيه وغيرها. وستقع المرحلة الثانية من المشروع بالقرب من موقع المرحلة الأولى والتى بدورها ستكون محاذية للمقر الرئيسى المستقبلى لشركة قطر للبترول».

وأكد السيد مور على أن المنطقة السكنية في مدينة الطاقة قطر ستستفيد أيضا من البنية التحتية التكنولوجية المتقدمة التى يتم تطويرها حاليا من أجل منطقة الأعمال بواسطة كبرى الشركات الدولية المختصة مثل سيسكو ومايكروسوفت. وقال «مدينة الطاقة قطر ستكون مدينة الطاقة للقرن الواحد والعشرين».

وأضاف السيد هشام العمادي أحد أعضاء الإدارة التنفيذية لمدينة الطاقة قطر «إن ربط منطقتى الأعمال بالمنطقة السكنية تقنيا هو أمر بغاية الأهمية للسكان لأنه سيوفر مناخا ذا طابع تكنولوجى متقدم وأسلوب حياة مريح سواء في البيت أو العمل، فتكنولوجيا المعلومات المتطورة جزء أساسي لمدينة الطاقة قطر في عملية

تقديم المساندة إلى مستأجري الأعمال أو السكن، بحيث تجعل التحرك والإقامة ممتعة بقدر الإمكان».

الباب الثالث

الدوائر الأساس في تكوين المواطنة القطرية

١) الدائرة الإقليمية والخليجية.

٢) الدائرة العربية.

٣) الدائرة الإسلامية والدولية.

الدائرة الإقليمية والخليجية

الموقع والتاريخ:

تقع شبه جزيرة قطر وهي لسان كبير يمتد داخل الخليج العربي على الساحل الغربي من الخليج العربي، وعاصمتها الدوحة.

تحدها من الجنوب المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة ومن الشمال الشرقي البحرين.

وتبلغ مساحتها ١١٤٣٧كم٢ ويبلغ عدد السكان حوالي ٦٠٠٫٠٠٠ نسمة أهم مدنها بعد العاصمة الدوحة: الريان والوكرة.

دلت الاكتشافات الأثرية والحفريات والنقوش ومجموعات من القطع الفخارية النادرة التي تم العثور عليها في مناطق متفرقة من البلاد على أن أرض قطر كانت مأهولة منذ الألف الرابعة قبل الميلاد.

- في القرن الخامس قبل الميلاد، ذكر المؤرخ اليوناني هيرودوتس أن أول من سكن قطر هم القبائل الكنعانية التي اشتهرت بفنون الملاحة والتجارة البحرية. كما أن عالم الجغرافيا الإغريقي بطليموس ضمّن خريطته المسماة (بلاد العرب) ما أسماه (قطرا) وهو ما يعتقد أنه إشارة إلى شهرة مدينة "الزبارة" القطرية التي كانت قديماً بين أهم الموانئ التجارية في منطقة الخليج.

فتح خالد بن الوليد إقليم اليمامة -وكانت قطر تشكل جزءاً منه- عام ٦٣٣م. ومنذ ذلك الحين أصبح هذا الإقليم تابعاً من الناحية الإدارية للخلافة الإسلامية إلى أن احتله القرامطة عام ٩٠٠م. وقد مكثوا فيها حتى عام ١٠٧٥م.

حيث قضى عليهم العيونيون حتى انقرضت أيضاً دولة الأخضريين في اليمامة.

- لعبت قطر دوراً مهماً كما تروي مصادر التاريخ العربي الإسلامي عندما شارك سكانها في تجهيز أول أسطول بحري لنقل الجيوش خلال الفتوحات الإسلامية.

- في ظل الدولة العباسية، إبان القرن الثامن الهجري (الرابع عشر الميلادي) شهدت قطر مرحلة من الرخاء الاقتصادي، ويستدل على ذلك من المدونات المكتوبة في قلعة (مروب) الموجودة على الساحل الغربي والتي تمثل الطابع المعماري العباسي.

ومع زوال هذه الدولة تفرق شمل القبائل، فكانت السيطرة للأقوى. وقد استمر هذا حتى انتهاء العصر العباسي ومجيء عصر المماليك، وقد زاد أمر اليمامة ضعفاً وعاش سكانها على هامش التاريخ حتى خضعت هذه البقعة لبني خالد عام ١١٨٠ هـ-١٧٧٦م.

وقد اتصل بهم آل مسلم الذين يمتون بصلة النسب إليهم. ويساعدوهم في توطيد حكمهم في قطر، وكان المعاضيد من آل علي يقيمون في (الفويرط) في الشمال الشرقي من شبه الجزيرة. وهناك بعض السودانيين الذين يقيمون في الدوحة التي كانت تعرف باسم (البدع).

وفي عام ١١٧٩ نزل آل خليفة وهم من العتوب في الزبارة قادمين من الكويت، وبعد مدة تبعهم أقرباؤهم الجلاهمة، ولم يلبث أن وقع الخلاف بين الطرفين. ولكنهم أبيدوا على أيدي آل خليفة. ومن بقي منهم انتقل إلى خورجستان.

حاولت إيران إخضاع الزبارة لكنها فشلت عام ١١٩٧ هـ. وقام آل خليفة

عام ١١٩٨ بهجوم على البحرين التي كانت تتبع لإيران، واستسلم الإيرانيون وانتقل آل خليفة من الزبارة إلى المنامة، وكان الشيخ أحمد بن خليفة أول شيخ من عرب العتوب يحكم البحرين.

توسعت الدولة السعودية في المنطقة الشرقية وضمت إليها قطر والبحرين وذلك عام ١٢٢٤. لكنهم خرجوا من قطر عام ١٢٢٦ بمساعدة سلطان مسقط.

حدث خلاف في أسرة آل خليفة في البحرين إذ نافس محمد بن خليفة ابن عمه عبد الله بن أحمد لكنه هزم أمامه فالتجأ إلى السعوديين وطلب الدعم والمساعدة فأيدته قبائل النعيم والجلاهمة والبوكوارة فرجع إلى قطر بعد أن انتصر على ابن عمه وتسلم حكم البحرين عام ١٢٥٨ هـ.

في عام ١٢٨٥ هـ اتفقت بريطانيا مع الشيخ محمد آل ثاني بالعودة إلى الدوحة، وتعد قبيلته أكثر القبائل رجالاً ونفوذاً، وهي فرع من المعاضيد الذين هم بطن من آل علي. واستمر نفوده حتى عام ١٢٨٨ حيث خلفه ابنه قاسم الذي تعرض لهجوم عثماني بقيادة أمير الكويت. واضطر قاسم بن محمد لرفع العلم العثماني عام ١٢٨٨ بعدما هزمت القوات العثمانية جنوب الدوحة، كما واضطر أيضا للتنازل عن الإمارة لشقيقه أحمد بن محمد كمصالحة مع العثمانيين، واغتيل أحمد بن محمد بيد أحد خدامه من بني هاجر وتولى الأمر بعده عبد الله بن قاسم، وفي عهده بدأت المفاوضات بين العثمانيين والإنكليز وذلك عام ١٣٢٩ هـ لحل مشاكل الخليج بينهما ومنها قطر. وكان الإنكليز يهدفون إلى طرد العثمانيين، كما كانوا لا يقرون بسيادة البحرين على قطر. وتم توقيع المعاهدة في لندن تخلت نتيجتها الدولة العثمانية عن حقوقها في قطر، واعترفت بخط يفصل بين نجد وقطر ثم نشبت الحرب العالمية الأولى وانسحبت الدولة العثمانية من قطر نهائياً عام

١٣٣٤.

عهد الاستقلال:

في عام ١٣٣٥ هـ ـ ١٩١٦م وقع الشيخ عبد الله بن قاسم حاكم قطر مع إنكلترا اتفاقية حماية مقابل إشراف بريطانيا على شؤون قطر الخارجية والتشريعات. ثم منح الشيخ عبد الله بن قاسم شركة قطر للنفط حق التنقيب في بلاده وهي شركة إنجليزية إيرانية، إلا أن عمليات الإنتاج تأخرت بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية حتى سنة ١٩٤٩ حيث تم استخراج حوالي ٨٠ ألف طن من النفط.

وفي عام ١٩٦٠ م تنازل الشيخ علي آل ثاني لابنه الشيخ أحمد بعد حكم دام ١١ سنة سعت قطر عام ١٩٦٨ للاتحاد مع البحرين والإمارات العربية بعد إعلان بريطانيا عزمها سحب قواتها من الخليج عام ١٩٧٠م. وفي نفس العام أصبح الشيخ خليفة آل ثاني رئيساً للوزراء.

وفي عام ١٩٧١ نالت قطر استقلالها بعد ما فشلت في محاولاتها للاتحاد مع جيرانها من دول الخليج. واستبدلت معاهدة ١٩١٦ بمعاهدة صداقة مع بريطانيا.

وفي عام ١٩٧٢ قام الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني بانقلاب أبيض وأصبح أميراً لقطر وأعلن عن إصلاحات سياسية واقتصادية وقلص الامتيازات التي تتمتع بها العائلة الحاكمة في قطر. ثم وقعت قطر اتفاقية دفاع مشترك مع السعودية عام ١٩٨٢.

وفي نيسان أبريل ١٩٨٦ نشأت مشكلة حدودية بين قطر والبحرين على جزيرة فشت الديبال المتنازع عليها بين البلدين، ثم تم حسم هذه المشكلة عن

طريق مجلس التعاون الخليجي. كذلك وقع خلاف بين الدولتين بخصوص جزيرة هاوار، وقد حاولت المملكة العربية السعودية التوسط لحل المشكلة، ثم جاءت محاولة قطر لعرض هذا النزاع على محكمة العدل الدولية وذلك في العام ١٩٩٤.

إلا أن تسلم أمير قطر الجديد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني زمام الأمور بدلاً من أبيه في حزيران ١٩٩٥، قد غير من بعض الأمور، إذ أكد الشيخ حمد أن تسوية هذه الخلافات يمكن أن تسوى ضمن البيت العربي الخليجي وهذا ما شجع السعودية على المضي قدماً في مبادرتها.

وفي يونيو (حزيران) ١٩٩٥ تسلم ولي العهد يومها حمد بن خليفة آل ثاني مقاليد الحكم، وفي عهده ألغيت وزارة الإعلام وجرت في مارس (آذار) ١٩٩٩ انتخابات بلدية شاركت فيها للمرة الأولى النساء القطريات.

كان لقطر دورها البارز والرائد في تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية الشقيقة في الخامس والعشرين من مايو ١٩٨١، وقد سعى المجلس - منذ ذلك الحين - بجهود جميع أعضائه لخدمة مصالح دول المنطقة وتحقيق أهدافها في الاستقرار والنهضة والتنمية الشاملة.

ويأتي تعزيز علاقة دولة قطر بشقيقاتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتعميق أواصر الأخوة والتكامل معها في مقدمة الأولويات في السياسة الخارجية. وتسعى قطر إلى الإسهام في تحقيق التكامل والتلاحم بين دول المجلس بما فيه تلبية طموحات وتطلعات شعوبنا بما يعزز الأمن والاستقرار والتنمية وتكريس المصير الواحد المشترك.

وقد تمخضت مؤتمرات القمة لقادة مجلس التعاون، عن العديد من

القرارات الاستراتيجية المهمة، والكثير من القواعد التنفيذية في مجالات التعاون السياسي والتنسيق العسكري والدفاعي والتكامل الاقتصادي.

ويشارك حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى إخوانه قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في اجتماعات المجلس الأعلى لمجلس التعاون منذ تولي سموه الحكم في عام ١٩٩٥م.

الشورى في دولة قطر – مجلس الشورى:

وفي قطر بدأت التجارب الديمقراطية مع ظهور البترول بكميات تجارية في عام ١٩٥٠، حيث وضعت قطر لأول مرة صياغة للتنظيم الإدارة والدستوري، ولكن في عام ١٩٦٤ انتقلت قطر لأول مرة إلى أول نظام برلماني، حيث صدر القانون رقم ٦ الذي يقضي بإنشاء " مجلس الشورى " مؤلفًا من ١٥ عضوًا يصدر تعيينهم بمرسوم، ويكون اختيارهم من بينهم أفراد الأسرة الحاكم ولمدة سنتين، يجوز بعدها تجديد من انتهت مدة عضويته كما يجوز له تقديم استقالته إلى الحاكم مباشرة، ويرأس الحاكم أو نائبه مجلس الشورى الذي أعطيت له اختصاصات.

وفي إبريل ١٩٧٠ حققت قطر نقلة أخرى على طريق الممارسات الديمقراطية، حيث أصدر حاكم قطر النظام الأساسي المؤقت في قطر الذي كان بمثابة أول دستور مكتوب لدولة قطر.

وفي الباب الأول منه تنص المادة (أ) على: أن قطر دولة عربية مستقلة ذات سيادة، دينها الإسلام، والشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي لتشريعها. ونظامها ديمقراطي، ولغتها الرسمية هي اللغة العربية، وشعب قطر جزء من الأمة

العربية.

ومدة دورة مجلس الشورى القطري أربع سنوات تتجدد تلقائيًا، ولكل عضو من أعضاء المجلس حق توجيه الأسئلة للوزراء بقصد استيضاح أمر معين من الأمور الداخلة في اختصاص المجلس، ومتابعة أنشطة الدولة وإنجازاتها في شأن جميع المسائل التي أحيلت إليه من مجلس الوزراء، وكذلك جميع المسائل المتعلقة بالمجالات الاجتماعية والثقافية، وأخيرًا تقديم التوصيات وإبداء الرغبات في كل المسائل السابقة.

التعاون، بل نستطيع أن نتحدث عن مستقبل مجلس التعاون من خلال تراثه الثقافي وتقاليده، كما نتحدث عن مستقبله من خلال العناصر الأخرى كالأمن الخليجي والمصالح الاقتصادية المشتركة والتعاون العسكري السياسي إلى غير ذلك من العناصر التي تتحكم في تحديد معالم مستقبل المجلس.

البرلمان الخليجي الموحد

المجالس التشريعية الخليجية الموحدة:

تعتبر فكرة إنشاء برلمان خليجي موحد من أهم الأفكار التي تتناول مسألة تعزيز بناء العلاقات بين الشعوب الخليجية، فإذا كان تأسيس مجلس التعاون قد جاء بناءً على رغبة القيادات السياسية في التوحد، فإن طرح مشروع البرلمان الخليجي الموحد يعتبر رافدًا يعزز العلاقات المشتركة على كل المستويات الخليجية، وبالذات على مستوى القاعدة الشعبية.

إن فكرة تأسيس برلمان خليجي موحد فكرة مطروحة ولكنها لم تنضج وتبدأ اتخاذ خطوات إيجابية نحو إعلان تأسيس هذا البرلمان إلا بعد أن اتخذ مجلس الأمة الكويتي المبادأة في توجه الدعوة إلى رؤساء المجالس التشريعية في دول الخليج في نوفمبر ١٩٩٤ للاجتماع في الكويت تحت اسم (ملتقى الوفاء) حيث تم في هذا الملتقى طرح مشروع البرلمان الخليجي الموحد للبحث والمناقشة.

وعقب الاجتماع الأول للمجالس التشريعية الخليجية صدر قرار بتشكيل ثلاث لجان:

١. دعم مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

٢. لجنة لتوثيق الروابط بين المجالس التشريعية.

٣. لجنة صياغة البيان الختامي.

ولقد وافقت لجنة توثيق الروابط بالإجماع على عقد لقاءات دورية كل عامين

لمجالس الشورى والأمة، تتم بالتناوب في كل دولة على الترتيب، وتقوم المجالس بالعمل على التنسيق فيما بينها بصورة مستمرة. كما وافقوا على ترك المجال مفتوحًا لكل مجلس للانضمام إلى الاتحاد البرلمان العربي والاتحاد البرلماني الدولي.

دور المسابقات الرياضية في بناء العلاقات الخليجية الخليجية:

لم تعد مسألة فصل السياسة عن الرياضة.. مسألة مطروحة في الفكر السياسي المعاصر.

بل لقد أصبحت الدورات الرياضية ومسابقات الألعاب الأولمبية التي كانت تتشدد في فصل السياسة عن الرياضة، أصبحت في صلب الموضوعات التي يدرسها علم العلاقات الدولية.

وذلك بعد أن ثبت أن هذه الدورات تضطلع بالعديد من الوظائف التي تؤديها موضوعات علم العلاقات الدولية.

وبالنسبة لدول الخليج العربية، فإن الدورات الرياضية سبقت تأسيس مجلس التعاون الخليجي بنحو تسع سنوات، بل نستطيع أن نقول إن مسابقة كأس الخليج في كرة القدم التي أقيمت بالبحرين في عام ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م كانت بمثابة الاستفتاء الذي بموجبه تبنى زعماء دول الخليج فكرة تأسيس مجلس التعاون الخليجي.

وكانت هذه البطولة مؤشرًا ناجحًا من أجل بناء نظام إقليمي دولي بين دول الخليج العربية.

ولقد اتسعت قاعدة الاستفتاء الرياضي عن إنشاء مجلس التعاون الخليجي

حينما واكبت دول الخليج تنظيمها لمزيد من المسابقات الرياضية في شتى الألعاب الرياضية، وعلى كل المستويات (كبار وشباب وناشئين)، وتم بذلك تعميق النزعة الخليجية في نفوس الفعاليات الشبابية.

وإذا كان المطلوب من مجلس التعاون الخليجي أن يتطرق إلى ما يهم المواطن الخليجي ويشعره بما تناقشه النخبة والقيادات في مختلف هياكل المجلس، فإن الدورات الرياضية سبقت في توصيل هذه الرسالة من أجل تعميق روح التعاون الخليجي في شتى المجالات. ولا شك أن النجاح في مجال الشباب والرياضة يؤمن نجاحات أخرى على الصعيد السياسي والاقتصادي والثقافي.

ولقد ثبت من خلال التجارب الماثلة أن أهم معيار لنجاح أي منظمة إقليمية دولية، إنما يرتهن إلى النجاح في بناء آليات تربط القمة مع القاعدة.

ولقد أكدت التجربة الخليجية أن أهم عناصر الربط بين القمة والقاعدة، هي تكثيف المسابقات الرياضية التي لعبت دورًا كبيرًا في بناء اللحمة بين الشعوب الخليجية والنخبة الخليجية على السواء.

ولعل أهم ما يميز التجربة الخليجية هو الانفراد بأنها تقوم على فئة الشباب، وهي الفئة التي تحمل معها مقومات نجاح أي مشروع سياسي.

ومن هنا أثبت المسرح الرياضي أنه موضوع علمي هام بالنسبة لدراسة موضوعات العلاقات الدولية، بل أكد هذا المسرح أن مقولة الفصل بين الرياضة والسياسة مقولة ذابلة وغير صحيحة، وحلت محلها أفكار تضع الرياضة في صلب الوظيفة السياسية التي تعمق العمل السياسي المشترك، وتعزز دور العلاقات الدولية في بناء المنظمات الدولية.

ونظرة فاحصة إلى مجلس التعاون الخليجي منذ تأسيسه في عام ١٩٨١م

حينما كانت المسابقات الرياضية لا تتعدى مستوى من مستويات كرة القدم ومثله كرة السلة، وكرة الطائرة، وتنس الطاولة، ثم نظرة أخرى إلى المجلس بعد تنظيم المسابقات الرياضية بشكل مكثف ولكل المستويات (منتخبات وأبطال دوري وأبطال كأس وشباب وناشئين) وفي كل اللعبات والمسابقات.

نجد أن الرياضة لعبت دورًا كبيرًا في تعميق الهوية الخليجية في نفوس الشباب الذي بات يتعامل مع العمل الخليجي المشترك في سلوكياته وتصرفاته وتعاملاته اليومية.

بمعنى أننا نستطيع أن نقول أن أفكار النخبة الخليجية لم تعد مجرد قضايا فوقية لا تلامس السواد الأعظم من الخليجيين، بل أصبحت جزءًا من القضايا التي تناقشها ويعايشها الشارع الخليجي.

ولذلك مع تكثيف اللقاءات الشبابية والمنافسات الرياضية تتزايد خصوبة الأرضية التي تقوم عليها مشاريع التكاملات الخليجية سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي.

ويكاد المراقب يحس في هذه الأيام أن الاجتماعات واللقاءات الخليجية على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي تبدو وكأنها امتدادًا للقاءات الرياضية، بل كأنها ترجمة حقيقية لما عبر عنه الجمهور الرياضي في الملاعب والأندية، وفي جميع مؤسسات العمل الرياضي الخليجي المشترك.

وتشير الإحصائيات الرياضية إلى أن عدد المسابقات الرياضية الخليجية في عام ١٩٩٤ بلغ نحو ٨٤ مسابقة في كل اللعبات، وعلى كافة المستويات. شارك فيها نحو ٤٠٠٠ رياضي، وحضر منافساتها مليون مشجع خليجي، وشاهدها عبر شاشات التلفزيون نحو ١٤ مليون خليجي.

ومن هذه الأرقام نستطيع أن نقول إن الرياضة الخليجية سبقت الاقتصاد والسياسة إلى إلغاء الحواجز الحدودية، وزحفت إلى المدن الخليجية في كل دول الخليج في مظاهرات وكأنها مظاهرات تأييد للوحدة الخليجية.

إزاء ذلك لم يعد غريبًا أن يشعر الشباب الخليجي أنه شاب خليجي وليس فقطك شابًا سعوديًا، أو كويتيًا، أو عمانيًا، أو إماراتيًا، أو قطريًا، أو بحرينيًا.

وفي ضوء ما سبق فإن قوة الدفع التي وفرتها الرياضة لدعم مجلس التعاون الخليجي تستحق دراسة علمية نقيس من خلالها حجم هذه القوة التي أصبحت عنصرًا فاعلاً ومميزاً ومؤثرًا في نجاح هذه التجربة الخليجية الرائدة.

وإذا كانت حرب الخليج قد صعدت الحس الخليجي في الشارع الخليجي، فإن المسابقات الرياضية تعتبر النفس الطويل الذي يتنفس من خلالها مجلس التعاون ليعيش بين ظهرانينا مستقبلاً مديدًا وزاهرًا.

القمة الخليجية ٢٠٠٦:

ألقت الأوضاع المتفاقمة في كل من العراق ولبنان وفلسطين بظلالها علي أعمال الاجتماع التكميلي للمجلس الوزاري الخليجي الذي عقد بالرياض بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون والذي انتهي من إعداد جدول أعمال القمة الخليجية السابعة والعشرين بالعاصمة السعودية، وقد ترأس سعادة السيد أحمد بن عبد اللّه آل محمود وزير الدولة للشؤون الخارجية الوفد القطري إلي الاجتماع الذي افتتح أعماله الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي وشارك فيه وزراء خارجية الدولة الأعضاء بمجلس التعاون.

وقد أكد الأمير سعود الفيصل في الكلمة التي ألقاها في افتتاح الاجتماع ان قمة الرياض تعقد في ظل ظروف دقيقة وتطورات متسارعة وتحديات متزايدة وما

الأمانة العامة لمجلس التعاون من الظروف التي يمر بها لبنان وأعرب عن خشيته من النتائج التي لا تحمد عقباها نتيجة الأزمة الحالية آملا أن تسود الحكمة مواقف جميع الأطراف وأن يتحمل الجميع مسؤولياتهم في التصدي لمخاطر الفتنة ومنع الانقسام والفرقة.

مسيرة مجلس التعاون في ربع قرن:

علي صعيد آخر وبعد مرور ربع قرن علي إنشائه يدخل مجلس التعاون لدول الخليج العربية منعطفا اقتصاديا مهما في قمة قادته السابعة والعشرين حيث يتصدر جدول أعمالها العديد من القضايا السياسية والأمنية والاقتصادية في مقدمتها الأوضاع المتدهورة في العراق ولبنان والملف النووي الإيراني.

وعلي الصعيد الاقتصادي يتصدر الاتحاد الجمركي وتحديد معايير الأداء الاقتصادي الملف الاقتصادي للقمة.

كما تعني القمة بما تم اتخاذه من خطوات علي طريق العملة الموحدة التي ظهرت إلى النور عام ٢٠١٠ وما يعوق برنامجها الزمني من عثرات وسبل تجاوزها وما تم بذله من جهود في مشروع السياسة التجارية الموحدة لدول مجلس التعاون.

كما تنظر القمة في تقارير سير العمل في عدة موضوعات من بينها الربط المائي والتركيبة السكانية وإصدار بطاقة موحدة لدول مجلس التعاون وإنشاء سكة حديد.

ويجري العمل حاليا علي تطبيق الجدول الزمني الذي سبق أن اقره المجلس الأعلي في قمة مسقط في ديسمبر عام ٢٠٠١ لتحقيق متطلبات الاتحاد

النقدي وتحقيق مستوي عال من التقارب بين الدول الأعضاء في كافة السياسات الاقتصادية المالية والنقدية والتشريعات المصرفية.

وقد حددت المادة ٤ من النظام الأساسي لمجلس التعاون الأهداف الرئيسة لدول المجلس في المجال الاقتصادي في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها.

وتعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات، وكذلك وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الاقتصادية والمالية والتجارية والجمارك والمواصلات وغيرها من المجالات.

كما رسمت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لعام ١٩٨١ خطة العمل الاقتصادي المشترك ومراحل التكامل والتعاون الاقتصادي بين دول المجلس لتشكل نواة البرامج التكاملية التي تم وضعها بشكل مفصل علي مدي السنوات ال ٢٠ الأولي من قيام المجلس لتشمل علي وجه الخصوص تحقيق المواطنة الاقتصادية لمواطني دول المجلس وتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس وفق خطوات متدرجة بدءا بإقامة منطقة التجارة الحرة ثم الاتحاد الجمركي ثم استكمال السوق الخليجية المشتركة وانتهاء بالاتحاد النقدي والاقتصادي وإقامة المؤسسات المشتركة اللازمة لذلك. وقد جاءت الاتفاقية الاقتصادية لعام ٢٠٠١ التي نقلت أسلوب العمل المشترك بمجلس التعاون من طور التنسيق إلى طور التكامل وفق آليات وبرامج محددة كما أنها أكثر شمولية بمعالجتها موضوعات الاتحاد الجمركي لدول المجلس والعلاقات الاقتصادية الدولية دول المجلس مع الدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى والمنظمات

الدولية والإقليمية وتقديم المعونات الدولية والإقليمية والسوق الخليجية المشتركة حيث تشمل تحديد مجالات المواطنة الاقتصادية والاتحاد النقدي الاقتصادي وتحسين البيئة الاستثمارية في دول المجلس وغيرها من مجالات التكامل.

وبدأت هذه الخطوات في ظهور النتائج والإنجازات لتشمل المواطنة الاقتصادية حيث تم وضع برنامج زمني محدد للوصول إلى السوق الخليجية المشتركة في عام ٢٠٠٧ وفق خطوات متدرجة حددتها قرارات المجلس الأعلى وتشجيع التبادل التجاري ضمن مرحلتين تعتمد الأولي علي إقامة منطقة تجارة حرة بين دول المجلس فيما تعتمد الثانية علي إقامة الاتحاد الجمركي لدول المجلس.

وفي ضوء ذلك تم الاتفاق علي معايير التقارب الاقتصادي اللازمة لقيام الاتحاد النقدي بالإضافة إلى الانتهاء من الشروط المرجعية لمسودة التشريعات والأنظمة الخاصة بالسلطة النقدية المشتركة التي ستتولى مهام إصدار العملة ووضع وإدارة السياسة النقدية الموحدة.

ويتوقع أن تستكمل اللجان المعنية تفاصيل ذلك خلال الفترة المقبلة وذلك تمهيدا لقيام الاتحاد النقدي لدول المجلس وتوحيد العملة في موعد أقصاه الأول من يناير عام ٢٠١٠ حيث انه من الإنجازات أيضاً تبني برنامج زمني محدد لتحقيق الاتحاد النقدي والوصول إلى العملة الموحدة في عام ٢٠١٠.

وقد حققت دول مجلس التعاون خطوة مهمة بتطبيقها الاتحاد الجمركي في الأول من يناير ٢٠٠٣ حيث تم تطبيق قانون موحد للجمارك في يناير عام، ٢٠٠٢ وتم الاتفاق علي تعريفة جمركية موحدة للاتحاد الجمركي لدول المجلس بواقع ٥

في المائة علي جميع السلع الأجنبية المستوردة من خارج الاتحاد الجمركي والعمل بها من الأول من يناير عام ٢٠٠٣ مع إعفاء ٤١٧ سلعة ضرورية من الرسوم الجمركية إضافة للإعفاءات الجمركية الواردة في نظام القانون الموحد للجمارك.

كما تم تطبيق جميع الإجراءات علي جميع السلع الأجنبية في نقطة الدخول الأولي في أي من دول المجلس بحيث يقوم المنفذ الأول الذي دخلت عن طريقه البضاعة بإجراءات التفتيش والمعاينة علي البضائع الأجنبية الواردة إليه والتأكد من مطابقتها للمستندات المطلوبة وخلوها من الممنوعات واستيفاء الرسوم الجمركية المستحقة عليها حيث تتحرك السلعة فيما بعد بحرية داخل دول المجلس.

وقد تم بموجب ذلك إلغاء التعامل بالنقل بالعبور الترانزيت للبضاعة الأجنبية فيما بين دول المجلس باعتبارها منطقة جمركية واحدة.

وفي شأن العلاقات الاقتصادية بين دول المجلس مع الدول والمجموعات الدولية تبرز العلاقات الاقتصادية مع دول الاتحاد الأوروبي.. وفي هذا الإطار عقدت عدة اجتماعات وجولات من المفاوضات للوصول إلى اتفاقية تجارة حرة بين الجانبين واتسمت المناقشات في هذه الاجتماعات والجولات بتقارب وجهات النظر بشكل كبير حيال كثير من القضايا حيث أعرب الجانبان عن أملهما في أن يتمكنا من الانتهاء من المفاوضات والتوقيع عليها قريبا.

وفي سياق متصل أكد سعادة الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبد الرحمن العطية أن مجلس التعاون لم يكن في يوم من الأيام وليد قرار سياسي فقط بل هو ترجمة صادقة لتطلعات ورغبات أهل الخليج وأضاف العطية في الكلمة الافتتاحية في مقدمة الكتاب الذي أصدرته الشؤون الإعلامية في الأمانة

اجتماعا أمس بمقر غرفة تجارة وصناعة قطر ترأسه عبد الرزاق الصديقى رئيس اللجنة وحضره عدد من ممثلي اللجنة.ناقش الاجتماع ورقة عمل مهمة حول فرص إقامة مشاريع مشتركة بين رجال أعمال قطر ومملكة البحرين في مجال البنوك.كما تناول المشاركون أهداف اللجنة وبحثوا سبل تفعيل برنامج العمل المقترح للجنة البنوك.

وأكد عبد الزراق الصديقى على أهمية مجال البنوك والقطاع المالي وضرورة طرح المقترحات ومناقشتها في اللجنة لمناقشة فرص الاستثمار والتحديات التى تواجه هذا القطاع المهم والحيوي.

وأشار إلى عقد اجتماع شهري للجنة يهدف إلى الخروج بتوصيات والعمل على تنفيذها.شارك في الاجتماع عدد كبير من ممثلي البنوك وهم السيد عبدالله مبارك آل خليفة والسيد عبدالله الاسدي والسيد عبدالله صالح الرئيسى والسيد دانيال ضاو والسيد عصام موفق والسيد مهند كمال والسيد فتوح الزياني والسيدة فريدة أبو الفتح والسيد ناصر محمد العبد الله والسيد محمد ماجد القره داغى والسيد علي محمد المسيفري والسيد عبدالله الخليفي.

مشروع دولفين

من أجل مزيد من التكامل الاقتصادي بين دول الخليج العربي في المشروعات الكبرى، تم التوقيع في شهر مارس عام ١٩٩٩ على وثيقة مبادئ أساسية بين قطر للبترول وشركة دولفين انرجي ليمتد – المملوكة أغلبيتها لمكتب برنامج المبادلة في دولة الإمارات العربية المتحدة – حدد بموجبها المرتكزات الرئيسية للمشاركة بين الطرفين لتصدير الغاز من دولة قطر إلى كل من الإمارات

ومشاركة في الإنتاج لمدة ٢٥ عاما، بكميات من المتوقع أن تتراوح ما بين (٣٠٠) إلى (٦٠٠) مليون قدم مكعب يومياً من الغاز الطبيعي بالإضافة إلى إنتاج (٣٥) ألف برميل يومياً من المكثفات و (١٩) ألف برميل يومياً من غاز البترول المسال.

وسيتم زيادة الكمية في وقت لاحق لتزويد سلطنة عمان وباكستان، ويذكر انه في عام ٢٠٠٠ دار البحث بين القطريين والإماراتيين على استيراد كمية قدرها(٣.٢) مليار قدم مكعب يوميا وتكلفة قدرت بمبلغ يتراوح ما بين(٨) مليارات و(١٠) مليارات دولار أميركي.

وينص الاتفاق على أن تحفر دولفين ١٦ بئرا وتبني رصيف إنتاج وتنقل الغاز إلى راس لفان حيث تقيم مصنعا لمعالجة الغاز لفصل المكثفات والكبريت وسوائل الغاز الطبيعي وغاز البترول المسال. وتحصل قطر للبترول على المنتجات التي يتم فصلها بينما تحصل دولفين على الغاز الجاف من خلال خط أنابيب يبلغ طوله ٨٠٠ كيلومتر يمتد إلى الطويلة بأبوظبي، وتتحمل دولفين جميع التكاليف وقد وصلت شحنات الغاز للطويلة في عام ٢٠٠٤ أو أوائل ٢٠٠٥.

المنظمات الإقليمية التي تشارك فيها دولة قطر:

-مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

-المركز العربي للبحوث التربوية.

-مجلس التعليم العالي.

-مكتب التربية العربي لدول الخليج

-مؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك لدول الخليج العربية.

-جامعة الخليج العربي.

-منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

-وكالة أنباء الخليج.

-المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية.

-تلفزيون الخليج.

-برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (اجفند).

-مركز التراث الشعبي الخليجي.

-مكتب المتابعة لمجلس وزراء الصحة.

-هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون.

النشيد الوطني لدولة قطر:

قسماً بمن رفع السماء
قسماً بمن نشر الضياء
قطر ستبقى حرة
تسمو بروح الأوفياء
سيروا على نهج الإلى
وعلى ضياء الأنبياء
قطر بقلبي سيرة
عز و أمجاد الإباء
قطر الرجال الأولين
حماتنا يوم النداء
وحمائم يوم السلام
جوارح يوم الفداء

تم اعتماد النشيد الوطني لدولة قطر مع بزوغ عهد جديد لتولي حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مقاليد الحكم في البلاد أميراً لدولة قطر، وعزف النشيد الوطني الحالي ولأول مرة يوم السبت الموافق ٧ ديسمبر ١٩٩٦م، وذلك أثناء استقبال قادة دول مجلس التعاون بمناسبة انعقاد الدورة السابعة عشرة لقمة مجلس التعاون بالدوحة

نبذة حول معاني كلمات النشيد الوطني لدولة قطر

– يبدأ النشيد بالقسم بالله الذي رفع السماء ونشر الضياء بأن تبقى قطر دائماً وأبداً حرة عزيزة كريمة تسمو وترتفع أمجادها بروح الأوفياء المخلصين.

– ويحث النشيد في القسم الأول منه على التزام أبناء قطر بالسير قدماً على نهج الأجداد أهل العزة والكرامة والعلم والدين، أهل الرأي والبصيرة. والسير على ضياء الأنبياء، وما جاءوا به من الحق والخير والجمال، فقطر في قلوب أبنائها سيرة عزة وأمجاد تأبى أن ينال منها أحد.

– في القسم الثاني والأخير يؤكد النشيد على أن رجال قطر اليوم حماة أرضها وكرامتها هم امتداد لرجال قطر الأوائل الذين حموها بالأمس وسجلوا أروع صفحات تاريخها بأحرف من نور، فالأبناء كأجدادهم الأوائل، أوائل في جميع الميادين، إنهم كأولئك حمائم يوم السلام، جوارح يوم الفدا، ويختتم النشيد بالعودة إلى التأكيد على القسم بأن تبقى قطر حرة عزيزة كريمة، تسمو بروح الأوفياء.

علم دولة قطر:

العلم الوطني لدولة قطر له لون عنابي يخترقه لون أبيض، وبه تسعة رؤوس تنفذ في الجزء العنابي اللون.

معاني العلم:

أ ـ الأبيض هو الرمز المعروف عالمياً للسلام.

ب ـ العنابي يرمز إلى الدم الذي أريق أو الدم المتخثر، ويذكر أن قطر قدمت دماء كثيرة في حروبها التي خاضتها لا سيما في النصف الأخير من القرن التاسع عشر.

ج ـ أما الرؤوس التسعة الموجودة في علم دولة قطر فإنه من الواضح أنها ترمز إلى أن دولة قطر هي العضو التاسع في (الإمارات المتصالحة) في دول الخليج العربي، فقد أضيفت إلى عدد الإمارات المتصالحة بعد إبرام الاتفاقية القطرية البريطانية في عام ١٩١٦م وقد ذكر ذلك في ملفات وزارة الخارجية البريطانية في عام ١٩٣١م بشأن تصميم علم دولة قطر ولونه.

المشاركة الدولية

"لطالما شكل التلاقي والتفاعل مظاهر أساسية للتقدم بالنسبة للثقافة العربية"

لدى قطر دور هام لتلعبه في الشرق الأوسط. بغض النظر عن صغر مساحة البلاد، فان كل أمة تستطيع أن تساهم بالتنمية البشرية. قطر ذات موقع فريد يسمح بجلب الفائدة إلى المنطقة والمجتمع الدولي. أن الموقع الفريد يدعم التقاليد والثقافات للحضارات الغنية والقديمة، ويحافظ عليها من خلال المؤسسات الثقافية، المتاحف، المكتبات والبرامج التعليمية.

بفضل توجيه سمو الشيخة موزة، تستطيع مؤسسات تعليمية عالمية مثل المدينة التعليمية أن تشكل محورا جديدا للتعلم في الشرق الأوسط، مع تقديم

أفضل الفرص للطلاب من أنحاء المنطقة كي يتعلموا في بيئة عربية.

تجذب مراكز بحوث متخصصة باحثون دوليون وتؤمن معرفة قيمة للعالم بأسره.

أن إنشاء مركز أعمال جديد في واحة العلوم والتكنولوجيا يجلب موردا جديدا وفرص عمل في المنطقة كما يحفز نشوء أعمال جديدة.

تؤمن مؤسسة قطر أيضا منبرا عالميا لتجميع الفنون، الخط، المخطوطات والكتب الإسلامية.

التراث القطري بين الاستثمار الاقتصادي ودعم التعاون العربي:

التراث هو جزء من الوجود الإنساني في البادية وفي الحضر وتراث البادية في القرية التراثية يشمل بيانات ومعلومات ومعارض. والتراث موجود حتى الآن في جميع الأنحاء سواء في دولة قطر أو دول الخليج العربي أو الدول العربية والعالمية. هناك عادات وتقاليد معروفة

قال إن الغرض من تراث البادية في فعاليات المهرجان الثقافي هو إحياء الماضي وتعريف الأجيال الجديدة بهذا التراث وهو الأصل، وأضاف ما نقوم به ليس توثيقاً للتراث ولكن عملية إطلاع العالم أو الجمهور علي هذا التراث وهو حتى الآن موجود بيننا ولو انه قد طرأ عليه بعض التغيير في الشكل ولكننا كما قلت لك هو تعريف المشاهد أو الزائر لهذا الموقع بأن هذا هو تراث البادية الأصيل وقال إن فعاليات التراث تشتمل علي ألوان وفرق تراثية موجودة وعلي معارض متنوعة مختلفة منها نسيج السدو المعروف في دولة قطر. تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول الأدب الشعبي وهو موجود حتى الآن ونحاول الاستفادة منه

الحماية البريطانية وبعد الاستقلال والفترة الانتقالية التي امتدت من عام ١٩٧٠ إلى عام ٢٠٠٥ وهو تاريخ العمل بالدستور الدائم.

وعرضت الورقة تجربة المشاركة الشعبية من خلال مجلس الشورى وطبيعته الاستشارية وما لحق به من تطور في الوظائف والاختصاصات وزيادة عدد الأعضاء. وتحدث الدكتور عبيدان عن التطورات التي شهدتها التجربة الديمقراطية في قطر بعد تولي سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مقاليد الحكم في قطر عام ١٩٩٥، والإجراءات التي اتخذها لتعزيز المسار الديمقراطي والمتمثلة في رفع الرقابة عن الصحف وإلغاء وزارة الإعلام وإجراء الانتخابات البلدية وتمكين المرأة القطرية من المشاركة في الحياة السياسية وتشكيل لجنة لإعداد الدستور الدائم لدولة قطر.

واختتمت الجلسة بورقة قدمها الدكتور محمد الرميحي بعنوان "مستقبل التجربة الديمقراطية في دولـة الكويـت" تحدث فيها عن الديمقراطية الهشة والديمقراطية الصلبة، وعوائق الديمقراطية، وسبب وجود شيء من الديمقراطية في البلاد العربية والخليج. كما تناول موضوع الديمقراطية في الكويت، والإصلاح وما يتطلبه من إيجاد حلول ناجعة لقضية التنظيمات السياسية وتكوين الأحزاب وقضية حرية امتلاك وسائل الاتصال.

يذكر أن الجلسة الأولى من الندوة أقيمت مساء الأحد ٢/ ٤، تحدث في بدايتها سعادة السيد عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ثم قدمت ثلاث أوراق، الأولى بعنوان "الإصلاح السياسي في دولة الإمارات" وقدمتها الدكتورة ابتسام الكتبي، والثانية قدمها الأستاذ عبد الرحمن النعيمي وهي بعنوان "تقويم التجربة الديمقراطية في البحرين"، أما الثالثة

فكانت تحت عنوان "ملامح الإصلاح في المملكة العربية السعودية" وقدمها الدكتور عبد الكريم الدخيل، وترأس الجلسة الدكتور حمد عبد العزيز الكواري.

٢) الدائرة قضايا العربية

تحرص قطر أشد الحرص على تعزيز علاقاتها الأخوية مع جميع الدول العربية الشقيقة وتدعو قطر إلى توحيد الصف العربي وتقريب المواقف وتعميق تضامن الدول العربية لمواجهة ما تتعرض له من تحديات ومخاطر وللتغلب على حالة الضعف والتفكك والعجز التي تعاني منها.

وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية فان قطر تعتبر أن ممارسات إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني تشكل تصعيدا خطيرا وتهديدا للأمن والاستقرار في المنطقة يهدف إلى تنفيذ المخططات الإسرائيلية الرامية إلي القضاء على أية فرصة لتحقيق السلام وإجهاض خارطة الطريق والتهرب من استحقاقات عملية السلام. ولطالما أكدت دولة قطر دائما على دعمها للشعب الفلسطيني في نضاله المشروع للحصول على حقوقه الوطنية وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وقامت قطر بمطالبة المجتمع الدولي واللجنة الدولية الرباعية بتوفير الحماية الدولية له وتمكينه من ممارسه حقوقه الوطنية الثابتة ووقف كل ما من شأنه عرقلة الجهود المبذولة لإقرار السلام العادل والشامل وفقا لقرارات الشرعية الدولية وخطة خارطة الطريق وإلزام إسرائيل بالوفاء بتعهداتها والانسحاب من الأراضي السورية في الجولان وبقية الأراضي اللبنانية المحتلة.

وفيما يخص الشعب العراقي الشقيق وما يواجهه من ظروف ومصاعب وتحديات تتطلب التضامن معه والوقوف بجانبه ومساعدته فقد رحبت قطر بتشكيل مجلس الحكم الانتقالي والوزارة العراقية وتأمل قطر أن يتمكن الدستور

الجديد من تحقيق طموحات الشعب العراقي في إجراء انتخابات حرة وبناء مؤسسات دستورية بما يحقق أماني هذا الشعب الشقيق وتطلعاته الوطنية في أن يحكم نفسه بنفسه في عراق مستقل وموحد.

ورحبت قطر كذلك بنجاح المفاوضات التي جرت لتحقيق السلام في جنوب السودان بين الحكومة السودانية وحركة التمرد وما تمخض عنها من اتفاقات تسهم في تحقيق أمن هذا البلد وتنميته واستقراره.

كما تتطلع قطر إلى توصل الأشقاء في الصومال إلي إجماع حول حكومة وطنية تمثل جميع فئات الشعب الصومالي الشقيق بما يحقق للصومال وحدته واستقلاله وسيادته على أراضيه.

وترحب قطر دائما بالجهود التي تبذل عن طريق جامعة الدول العربية لتنقية الأجواء العربية وتحقيق المصالحة وإعادة التضامن العربي على أسس واقعية تتسم بالصراحة والموضوعية، تحقيقاً للمصلحة العربية المشتركة.

وتدعم قطر مسيرة السلام في الشرق الأوسط، إيماناً منها بضرورة تحقيق السلام الشامل والعادل لكافة شعوب المنطقة بما يحقق آمالها في التقدم والتنمية.

وفيما يتعلق بالمساعدات الإنسانية فقد قدمت قطر مساعدات مالية وعينية وطبية للعديد من الدول العربية الشقيقة.

وفي إطار سعي دولة قطر إلى تطوير علاقاتها بالدول العربية الشقيقة فقد قام سمو الأمير المفدى في السنوات الماضية بزيارات مباركة في أرجاء العالم العربي وتمخضت هذه التحركات النشطة عن توقيع قطر للعديد من الاتفاقيات المختلفة وتم على اثر ذلك إنشاء لجان مشتركة رديفة بهدف تفعيل هذه الاتفاقيات وتعزيز التعاون بين قطر وشقيقاتها العربيات.

ومن أهم المشروعات التي ساهمت بها وزارة الأوقاف القطرية في الدائرة العربية ما يلي:

مجمع الفقه الإسلامية في جمهورية السودان

الدولة: جمهورية السودان.

المدينة: الخرطوم.

الجهة المستفيدة: مجمع الفقه الإسلامي وهو يتبع مستشارية التأصيل التابعة لرئاسة الجمهورية.

المشروع: بناء مقر المجمع ويتكون من دور أرضي + دورين علويين.

التكلفة:

تكلفة البناء (١.٣٠٠.٠٠٠) دولار أمريكي.

المجموع:(١.٣٠٠.٠٠٠) دولار أمريكي.

ملاحظة: لازال البناء قيد التنفيذ

في عام ١٩٩٨ صادق رئيس الجمهورية على مشروع قانون مجمع الفقه الإسلامي، يعنى بالاجتهاد الجماعي وتقديم المشورة الفقهية للدولة والمؤسسات.ويضم المجمع في عضويته (٤٠) عضوا" من كبار الفقهاء والعلماء والخبراء في مختلف التخصصات.

للمجمع مقر مخصص له بالخرطوم. ويجري المسعى لإنشاء مقر للمجمع أكبر يستوعب سائر إدارات المجتمع.

مشروع معهد إعداد الأئمة و تدريب الدعاة

الدولة: جمهورية السودان

المدينة:الخرطوم

الجهة المستفيدة: وزارة الإرشاد و الأوقاف(جهة حكومية)

المشروع: بناء معهد إعداد الأئمة و تدريب الدعاة

التكلفة:

تكلفة البناء:(١.٠٠٠.٠٠٠)دولار أمريكي

المجموع:(١.٠٠٠.٠٠٠)دولار أمريكي

ملاحظة: تم وضع حجر الأساس بتاريخ ٢٦/ ٧/ ٢٠٠٤م

مشروع دار البر القطرية للرعاية الاجتماعية

الدولة: الجمهورية اللبنانية.

المدينة:طرابلس.

الجهة المستفيدة: بيت الزكاة في طرابلس.

المشروع: بناء مبنى لليتيمات ويتكون من خمسة طوابق.

التكلفة: تكلفة البناء (٤٩٩.٠٠٠) دولار أمريكي

المجموع(٤٩٩.٠٠٠)دولار أمريكي

ملاحظة: لازال البناء قيد التنفيذ.

بناء صندوق إعانة المرضى

الدولة:جمهورية السودان.

المدينة:الخرطوم.

الجهة المستفيدة: صندوق إعانة المرضى.

المشروع: بناء مبنى يتكون من دور أرضي+ دور أول.

التكلفة:

تكلفة البناء: (٢٥٦.٠٠٠) دولار أمريكي.

المجموع: (٢٥٦.٠٠٠) دولار أمريكي.

هو منظمة طوعية إسلامية تعمل في المجال الطبي والخدمات الإنسانية وتقديم الدعوة الصحيحة عبر هذا النشاط.

أهداف الصندوق:

- توفير الخدمات الطبية العلاجية والأدوية للفقراء والمحتاجين.
- تقديم الخدمات الإسعافية والإغاثة للمتضررين من الكوارث.
- حماية المجتمع من الانحراف.
- وقاية المسلم من المنظمات الصليبية التي تتخذ المجال الطبي وسيلة للتنصير.

ملاحظة: سيتم افتتاح المشروع قريباً

مشروع إنشاء مركز علمي

الدولة: موريتانيا.

المدينة: نواكشوط.

الجهة المستفيدة: الجمعية الموريتانية للتراث المحظري.

المشروع: بناء سركز علمي.

التكلفة:

تكلفة البناء (٣٥٤.٢٨٨) دولار أمريكي

المجموع:(٣٥٤.٢٨٨) دولار أمريكي

ملاحظة: تم الانتهاء من البناء

مشروع مسجد الفتح بمجمع الإمام الإسلامي

الدولة: جمهورية السودان

المدينة: الخرطوم

الجهة المستفيدة: مجمع الإمام الإسلامي

المشروع: بناء مسجد الفتح بمجمع الإمام الإسلامي بمساحة(٤٠٠)متر مربع

التكلفة:

- تكلفة البناء: (٢٠٠.٠٠٠)دولار أمريكي
- المجموع: (٢٠٠.٠٠٠)دولار أمريكي

ملاحظة: لازال البناء قيد التنفيذ

مشروع مسجد و معهد في هرجيسا

الدولة: الصومال

المدينة: هرجيسا

الجهة المستفيدة: هيئة القرن الإفريقي الخيرية، مؤسسة تعمل في مجال التعليم و نشر الدعوة و المشاريع الخيرية مثل بناء المساجد و المدارس و حفر الآبار بالإضافة إلى إقامة المشاريع الموسمية كإفطار الصائم و الأضاحي.

المشروع: بناء مسجد و معهد قطر

التكلفة:

- تكلفة البناء (٣٥٨.٦٢٤)ريال قطري
- المجموع: (٣٥٨.٦٢٤)ريال قطري

ملاحظة: تم افتتاح المسجد و المعهد

بناء وتأثيث قاعة الدوحة للمحاضرات

الدولة: جمهورية السودان.

المدينة: أم درمان.

الجهة المستفيدة: جامعة أم درمان الإسلامية.

المشروع: بناء قاعة تتكون من دور أرضي تتسع لعدد(٥٠٠) طالب كما يمكن زيادة العدد إلى (٦٠٠) طالب.

التكلفة:

تكلفة البناء والتأثيث: (١٥٩.٦٣٣) دولار أمريكي.

المجموع:(١٥٩.٦٣٣) دولار أمريكي.

لقد روعي في تصميم هذه القاعات أن تكون متسعة ومريحة ومهيأة بصورة كاملة فيما يخص الإضاءة والتكييف والمقاعد ومسطحات الكتابة وكذلك المنظر العام للواجهات.تستوعب القاعة (٥٠٠) طالب كما يمكن زيادة العدد إلى (٦٠٠) طالب.ونظرا" لاتساع هذه القاعة فستكون السقوفات من الحديد المحمول على هياكل مصنعة لهذه الأغراض تستورد من الخارج.

ملاحظة: تم افتتاح المشروع

مشاركة قطر في المنظمات العربية:

-جامعة الدول العربية.

-منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك).

-الأكاديمية العربية للنقل البحري.

-مجلس الطيران المدني للدول العربية.

-المنظمة العربية للتنمية الصناعية.

-مجلس وزراء الصحة العرب.

-مجلس وزراء الإسكان والتعمير.

-مجلس وزراء الداخلية العرب.

-مجلس وزراء العدل العرب.

-مجلس وزراء المواصلات العرب.

-مجلس وزراء الرياضة والشباب العرب.

-مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية.

-منظمة العمل العربية.

-صندوق النقد العربي.

-المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

-المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس.

-المعهد العربي للتخطيط.

-الاتحاد البريدي العربي.

-اتحاد إذاعات الدول العربية.

-المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية (عربسات).

-منظمة المدن العربية.

-المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

-المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة.

-الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

الاتفاقيات القطرية العربية والدولية في المجالات الثقافية:

الدولة	الاتفاق	المدينة	تاريخ التوقيع
الكويت	اقتصادي وتربوي وإعلامي	الدوحة	(١١/ ١/ ١٣٩٩هـ) الموافق (١١/ ١٢/ ١٩٧٨م)
دولة البحرين	إنشاء جامعة الخليج	الكويت	(٢٠/ ٣/ ١٩٨٠م)
عُمان	ثقافي وتربوي	الدوحة	(٢٦/ ١٢/ ١٤٠١هـ) الموافق (٢٤/ ١٠/ ١٩٨١م)
دولة الإمارات	تربوي وعلمي	الدوحة	(٢٠/ ٢/ ١٤٠٢هـ) الموافق (١٦/ ١٢/ ١٩٨١م)
السعودية	ثقافي	الرياض	(١/ ٦/ ١٤٠٣هـ) الموافق (١٥/ ٣/ ١٩٨٣م)
الأردن	ثقافي وتربوي	الدوحة	(١٥/ ١٠/ ١٣٩٢هـ) الموافق (٢١/ ١٠/ ١٩٧٢م)
تونس	ثقافي وفني	تونس	(١٥/ ٧/ ١٣٩٥هـ) الموافق (٢٤/ ٦/ ١٩٧٥م)
المغرب	ثقافي وفني	الرباط	(١٧/ ٧/ ١٣٩٥هـ) الموافق (٢٦/ ٧/ ١٩٧٥م)
سوريا	تربوي وثقافي وعلمي	دمشق	(١٩/ ٧/ ١٣٩٩هـ) الموافق (١٤/ ٦/ ١٩٧٩م)
العراق	ثقافي وعلمي وتربوي	بغداد	(١٩٨١م)
مصر	التعليم والبحث	القاهرة	(٢٥/ ٦/ ١٤١٠هـ) الموافق (٢٢/ ١/ ١٩٩٠م)

الدولة	الاتفاق	المدينة	تاريخ التوقيع
	العلمي		
اليمن	تربوي وعلمي	الدوحة	(٥/ ١٢/ ١٤١٦هـ) الموافق (٢٣/ ٤/ ١٩٩٦م)
الجزائر	تربوي وعلمي	الدوحة	(١٢/ ٦/ ١٤١٧هـ) الموافق (٢٤/ ١٠/ ١٩٩٦م)
لبنان	تربوي وعلمي	الدوحة	(١٢/ ٢/ ١٤٢٢هـ) الموافق (٦/ ٥/ ٢٠٠١م)
تركيا	ثقافي	أنقرة	(١٩٨٥م)
إيران	تربوي وعلمي	طهران	(٣/ ٥/ ١٤١٢هـ) الموافق (١٠/ ١١/ ١٩٩١م)
باكستان	ثقافي وعلمي وفني وتربوي	إسلام أباد	(١٣/ ٧/ ١٤٠٤هـ) الموافق (١٦/ ٤/ ١٩٩٨م)
بريطانيا	ثقافي	الدوحة	(٢١/ ٦/ ١٣٩٦هـ) الموافق (١٩/ ٦/ ١٩٧٦م)
الهند	ثقافي	الدوحة	(٤/ ٦/ ١٩٨٠م)
كوريا	ثقافي	الدوحة	(١٥/ ١١/ ١٤٠٧هـ) الموافق (١١/ ٧/ ١٩٨٧م)
أمريكا	تربوي وثقافي إعلامي	واشنطن	(١٥/ ٨/ ١٤١٤هـ) الموافق (٢٦/ ١/ ١٩٩٤م)

٣) الدائرة الإسلامية والدولية:

تعمل قطر دائماً على إقامة علاقات تعاون وطيدة مع كافة الدول والشعوب المحبة للسلام، وتساهم -بسخاء- في تقديم المعونات والمساعدات المالية للعديد من الدول النامية في قارتي آسيا وأفريقيا، إضافة إلى إسهامها في صناديق التنمية الإقليمية والدولية المختلفة بما يخدم التعاون الدولي على أوسع نطاق. وترفض قطر وتدين كافة أشكال ومظاهر الإرهاب مهما كانت دوافعه وأهدافه وصوره ووسائله مؤكدة على التفريق بينه وبين كفاح الشعوب وحقها المشروع في الحرية وتقرير المصير وفقاً لقواعد القانون الدولي.. وترحب قطر بكل الاتفاقيات التي تم التوصل إليها لحل هذه المشاكل، وتساند -بدورها- الجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية والدولية لإحلال السلام في العديد من الدول والمناطق بما يحقق أمن الشعوب واستقرارها في العالم أجمع.

وقد تبوأت قطر رئاسة مجموعة الـ ٧٧ والصين في عام ٢٠٠٤ و هي أضخم تحالف للدول النامية في الأمم المتحدة وعقدت مجموعة الـ ٧٧ والصين أول اجتماع رسمي لها تحت رئاسة دولة قطر في يناير من العام نفسه. وحصلت دولة قطر علي عضوية لجنة الإعلام التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة وذلك بموجب قرار الجمعية العامة الذي صدر في العاشر من شهر ديسمبر عام ٢٠٠٤.

وتسلمت قطر في يناير عام ٢٠٠٤ رئاسة مجموعة السبعة والسبعين والصين للعام ٢٠٠٤.

المنظمات والهيئات الدولية التي تشارك فيها دولة قطر:

-منظمة الأمم المتحدة.

-منظمة المؤتمر الإسلامي.

-حركة عدم الانحياز.

-صندوق النقد الدولي.

-منظمة الصحة العالمية.

-محكمة العدل الدولية.

-منظمة العمل الدولية.

-منظمة الأغذية والزراعة.

-منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو).

-منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو).

-منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).

-المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول).

-المنظمة الدولية للطيران المدني.

-اتحاد البريد العالمي.

-المنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

-منظمة التجارة العالمية.

-بنك التنمية الإسلامي.

-وكالة الأنباء الإسلامية.

-صندوق القدس.

-منظمة العواصم والمدن الإسلامية.

-المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإسيسكو).

الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

-المنظمة الدولية للملكية الفكرية.

-المنظمة الدولية للاتصالات عبر الأقمار الصناعية.

الاتفاقيات التي عقدتها دولة قطر مع الدول الإسلامية والآسيوية والإفريقية

-برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

-الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد).

-المنظمة البحرية العالمية.

الرقم	الدولة	الاتفاقية	تاريخ التوقيع
١	إيران	تعاون اقتصادي وتجاري وفني	٩١/١١/١٠
٢	باكستان	تعاون اقتصادي وتجاري وفني	١٩٨٤/٤/١٦
٣	تركيا	تعاون اقتصادي وتجاري وفني	١٩٨٥/٣/١١
٤	الصين	تعاون اقتصادي وتجاري وفني	٩٣/٧/١
٥	الفلبين	تعاون اقتصادي وتجاري وفني	
٦	كمبديا	تعاون اقتصادي وتجاري وفني	٨٤/٤/٢١
٧	ماليزيا	تعاون اقتصادي وتجاري وفني	١٩٧٥/١/٢٥
٨	الهند	تعاون اقتصادي وتجاري وفني	٨٤/٤/١٩
٩	كازاخستان	تعاون اقتصادي وتجاري وفني	٩٨/٥/٢٢
١٠	أوغندا	تعاون اقتصادي وتجاري وفني	
١١	السنغال	تعاون اقتصادي وتجاري وفني	٩٨/٦/١٠
١٢	تايلاند	تعاون اقتصادي وتجاري وفني	٩٩/٤/١٢
١٣	تشاد	تعاون اقتصادي وتجاري وفني	٩٩/١١/٢٢
١٤	إرتريا	تعاون اقتصادي وتجاري وفني	٢٠٠٠/٨/٧
١٥	النيجر	تعاون اقتصادي وتجاري وفني	٢٠٠٣/٥/١٨
١٦	غينيا	تعاون اقتصادي وتجاري وفني	٢٠٠٣/٥/١٧
١٧	ساحل العاج	تعاون اقتصادي وتجاري وفني	٢٠٠٣/٥/١٦
١٨	أرمينيا	تعاون اقتصادي وتجاري وفني	٢٠٠٣/٤/٢٢
١٩	غامبيا	تعاون اقتصادي وتجاري وفني	٢٠٠٣/٥/١٧
٢٠	جنوب أفريقيا	تعاون اقتصادي وتجاري وفني	٢٠٠٣/١٠/٢٠
٢١	مالي	تعاون اقتصادي وتجاري وفني	٢٠٠٣/٥/١٨
٢٢	الصين	تشجيع وحماية الاستثمارات	٩٩/٤/٩
٢٣	الهند	تشجيع وحماية الاستثمارات	٩٩/٤/٧
٢٤	كوريا الجنوبية	تشجيع وحماية الاستثمارات	٩٩/٤/١٦
٢٥	إيران	تشجيع وحماية الاستثمارات	٩٩/٥/٢٠
٢٦	إندونيسيا	تشجيع وحماية الاستثمارات	٢٠٠٠/٤/١٨
٢٧	تشاد	تشجيع وحماية الاستثمارات	٩٩/١١/٢٢
٢٨	إرتريا	تشجيع وحماية الاستثمارات	٢٠٠٠/٨/٧
٢٩	أوغندا	تشجيع وحماية الاستثمارات	—
٣٠	باكستان	تشجيع وحماية الاستثمارات	٩٩/٤/٦
٣١	تركيا	تشجيع وحماية الاستثمارات	٢٠٠١/١٢/٢٥
٣٢	مالي	تشجيع وحماية الاستثمارات	٢٠٠٣/٥/١٨
٣٣	جنوب أفريقيا	تشجيع وحماية الاستثمارات	٢٠٠٣/١٠/٢٠
٣٤	غامبيا	تشجيع وحماية الاستثمارات	٢٠٠٣/٥/١٧
٣٥	أرمينيا	تشجيع وحماية الاستثمارات	٢٠٠٣/٤/٢٢
٣٦	السنغال	تشجيع وحماية الاستثمارات	٩٨/٦/١٠

القضايا الإسلامية:

تعمل دولة قطر على تعميق روابط التعاون بينها وبين الشعوب والدول الإسلامية وعلى تقديم كافة أشكال المساعدة والدعم المادي والمعنوي لخدمة القضايا المشتركة للأمة العربية والإسلامية.

لقد استغرقت رئاسة قطر لمنظمة المؤتمر الإسلامي ثلاث سنوات مثمرة في الفترة من ٢٠٠٠ - ٢٠٠٣ وهذه المهمة الرفيعة وضعت قطر على قائمة الدول المهمة والمؤثرة وأثبتت أن عظم شأن الدول ليس بعدد سكانها أو باتساع رقعتها الجغرافية. وقد سجلت رئاسة قطر للقمة الإسلامية التاسعة نجاحا مميزاً للدبلوماسية القطرية التي تؤكد كل يوم وجودها الديناميكي على الساحة الإقليمية والدولية وقد عبرت قطر دائما بالأفعال عن بالغ اهتمامها بتعميق روابط التعاون بينها وبين الشعوب والدول الإسلامية وتقديم صنوف المساعدة والدعم المادي والمعنوي لخدمة القضايا المشتركة للأمة العربية والإسلامية.

وقد شاركت دولة قطر في حضور فاعل في اجتماعات مؤتمر القمة الإسلامي العاشر الذي عقد بكوالالمبور بماليزيا في الفترة من ١٦ - ١٨ أكتوبر عام ٢٠٠٣.

وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بدولة قطر:

تعتبر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الواجهة الدينية لدولة قطر التي حملت هذه الوزارة هذا الاسم بدءاً من ٤/ ٣/ ١٤١٣هـ الموافق ١/ ٩/ ١٩٩٢م هذا الاسم بدلاً من (رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الإسلامية)، وذلك بمقتضى الأمر الأميري رقم (١) لسنة (١٩٩٢) بإعادة تشكيل مجلس الوزراء، وتم تعيين سعادة الشيخ عبد الله بن خالد آل ثاني وزيراً لها وبعد ذلك بدأت مرحلة هامة من

عمليات التطوير حيث أصدر سعادة الوزير عدداً من القرارات بتشكيل لجان لتطوير وتنظيم العمل في الوزارة، ونتيجة لذلك فقد صدرت القوانين والقرارات التالية:

- القانون رقم (٩) لسنة ١٩٩٣م، بتنظيم وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وتعيين اختصاصاتها
- القانون رقم (٦) لسنة ١٩٩٣م، بتنظيم شؤون الحج والذي نص على إنشاء لجنة تسمى: (لجنة شؤون الحج) تتولى اتخاذ التدابير اللازمة لمزاولة مهنة مقاولي الحج.
- القراران الوزاريان رقم (٢٩) لسنة ١٩٩٤م، ورقم (٧) لسنة ١٩٩٥م، بإنشاء أقسام في وحدات الوزارة وتعيين اختصاصاتها.

القرار الوزاري رقم (٦) لسنة ١٩٩٤م المعدل بالقرار رقم (١٢) لسنة ١٩٩٥م، بإنشاء لجنة لشؤون الأوقاف.

- قرار مجلس الوزراء رقم (١) لسنة ١٩٩٤م، المعدل بالقرار رقم (٥)، بتشكيل (لجنة شؤون الحج) والمكونة من رئيس وثمانية أعضاء، وقامت اللجنة بوضع لائحتها التنظيمية التي صدرت بالقرار الوزاري رقم (٣٧) لسنة ١٩٩٥م.
- القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٩٤م، بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٢م. بشأن إنشاء صندوق الزكاة.
- المرسوم بقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٩٥م بإلغاء وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والإسكان، وإضافة (إدارة الشؤون الاجتماعية) إلى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، بكامل اختصاصاتها السابقة.
- القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٦م، بشأن الوقف.

- القرار الوزاري رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٦م، بشأن الولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم.

وانطلاقاً من حرص الوزارة على إعداد جيل متمسك بالقيم والعادات الاجتماعية الصالحة، وتأهيل المرأة القطرية بما يرفع كفاءتها وقدراتها، ومشاركتها الفعالة في تقدم المجتمع وصلاحه، فقد رأت الوزارة إدخال تعديلات اختصاصات إدارة الشؤون الاجتماعية، واستحداث إدارة تهتم بشؤون المرأة.

وقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٦م، بتعديل تنظيم بعض الوحدات الإدارية التي تتألف منها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وتعيين اختصاصاتها، والذي تم تعديله بقرار مجلس الوزراء رقم (١٦) لسنة ١٩٩٧م، كما صدر القرار الوزاري رقم (٥) لسنة ١٩٩٧م بإنشاء أقسام في هاتين الإدارتين وتعيين اختصاصاتهما، كما نص قرار مجلس الوزراء رقم (٣) لسنة ١٩٩٨ بإنشاء اللجنة الاستشارية لشؤون المرأة بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

وفي الاجتماع العادي الأول للمجلس لعام ١٩٩٩ المنعقد بتاريخ ٦/١/١٩٩٩م، تقررت الموافقة من حيث المبدأ على نقل إدارتي الشؤون الاجتماعية وشؤون المرأة من وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية إلى وزارة شؤون الخدمة المدنية والإسكان حيث صدر قرار مجلس الوزراء رقم (١٧) لسنة ١٩٩٩م، بتعديل تنظيم بعض الوحدات الإدارية التي تتألف منها وزارتي شؤون الخدمة المدنية والإسكان، والأوقاف والشؤون الإسلامية وتعيين اختصاصاتهما، والذي نص على إضافة إدارة الشؤون الاجتماعية وإدارة شؤون المرأة إلى وزارة شؤون الخدمة المدنية والإسكان، نقلاً من وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية،

كذلك اللجنة الاستشارية لشؤون المرأة، وكذلك نقل العاملين بالإدارتين بذات درجاتهم وأوضاعهم المالية وقت النقل، كما تم إلغاء القرار رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٦م وتعديلاته.

ومن أهم المشروعات التي ساهمت بها وزارة الأوقاف القطرية في الدائرة الإسلامية ما يلي:

مدارس الدوحة الثانوية للبنين و البنات في موريشيوس

- بداية المشروع بطلب من فخامة رئيس جمهورية موريشيوس السيد\قاسم أويتم إلى حضرة صاحب السمو الشيخ / حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى – حفظه الله – بتاريخ ٨/١/٢٠٠١م.
- قام سعادة الشيخ/ تميم بن حمد آل ثاني ولي العهد – حفظه الله – بوضع حجر الأساس بتاريخ ١٢/١/٢٠٠٢م بحضور رئيس الجمهورية و كبار المسئولين الرسميين.
- تكلفة المشروع: (١.٦٠٠.٠٠٠) دولار أمريكي.
- تكلفة التأثيث: (٢١٤.٢٩٨) دولار أمريكي.
- تم تسليم جميع المبلغ إلى الجهة المستفيدة.
- مساحة الأرض: ٦٥٦٥ متر مربع.
- يتكون المشروع من ثلاثة أجنحة، كل جناح من أربعة أدوار عبارة عن مبنى للبنين وآخر للبنات والثلث المبنى الإداري والمكتبة والمختبرات.
- الدراسة مخصصة للمرحلة الثانوية.
- تم إنجاز (٩٠٪) من المشروع حالياً.

- عدد الطلاب حالياً ٤٠٠ طالب وطالبة.
- الموعد المتوقع لافتتاح المشروع أواخر شهر إبريل من عام ٢٠٠٤م.
- تأخر موعد الافتتاح بسبب طلب تنفيذ طريق وجسر صغير يربط المدارس بالشارع العام، تبلغ تكلفة الطريق (٢٥٠.٠٠٠) دولار أمريكي.

مشروع المبنى الأكاديمي و المبنى الإداري

الدولة: جمهورية تايلاند

المدينة: ولاية فطاني

الجهة المستفيدة: الكلية الإسلامية

المشروع: بناء و تأثيث مبنى أكاديمي للكلية الإسلامية في جالا وقد سمي المبنى باسم الشيخ\ .. سم بن محمد آل ثاني – رحمه الله- (الحاكم الثاني لقطر).

التكلفة:

تكلفة البناء: (٤.١٦٠.٧٠٥) ريال قطري.

المجموع: (٤.١٦٠.٧٠٥) ريال قطري.

ملاحظة: تم افتتاح المبنيين

مشروع مسجد جامع (المالديف)

الدولة: جمهورية المالديف

المدينة: ماليه

الجهة المستفيدة:المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية

المشروع:بناء مسجد جامع

التكلفة:

تكلفة البناء: (٢٨٩.٩٨٥)دولار أمريكي

المجموع: (٢٨٩.٩٨٥) دولار أمريكي

ملاحظة: سيتم الافتتاح قريباً

مشروع و بناء و تأثيث مجمع قطر للخدمات الاجتماعي

الدولة: جمهورية مالي

المدينة: باماكو

الجهة المستفيدة:تقوم بتنفيذ المشروع الإغاثة الإسلامية في بريطانيا من خلال مكتبها في باماكو.

المشروع:بناء و تأثيث مجمع للخدمات الاجتماعية

بمكرمة أميرية من حضرة صاحب السمو الشيخ/ حمد بن خليفة آل ثاني – حفظه الله و لما عهد من سموه من اهتمام بأحوال المسلمين في كل مكان و كثمرة لزيارة سموه إلى بعض الدول الإفريقية و منها جمهورية مالي و تتويجا لهذه الزيارة وجه سموه وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية بتنفيذ مشروع مجمع قطر للخدمات الاجتماعية في مدينة باماكو على أرض بمساحة(٨٦٠.٢٩)مترا مربعا و يحتوي المبنى الآتي:

المبنى الرئيسي ينقسم إلى قسمين:

أ-الطابق الأرضي يضم المركز الصحي و مركز التدريب

ب-الطابق العلوي يضم الإدارة و المكاتب و غرف الاجتماعات

ستتم تغطية تكاليف البناء للمركز(داخلي و خارجي) و توفير الأثاث الكامل للمركز و توفير المعدات و الآليات الكاملة و تجهيز مواقف السيارات.

التكلفة:

تكلفة البناء: (٨٨٦.٤٧٨) دولار أمريكي

المجموع: (٨٨٦.٤٧٨) دولار أمريكي

ملاحظة: سيتم وضع حجر الأساس قريباً

مشروع بناء و تأثيث مبنى الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني (رحمه الله) لكلية العلوم والتقنية

الدولة: جمهورية تايلاند

المدينة: ولاية فطاني

الجهة المستفيدة: الكلية الإسلامية

المشروع: بناء و تأثيث مبنى أكاديمي للكلية الإسلامية في جالا وقد سمي المبنى باسم الشيخ/ قاسم بن محمد آل ثاني – رحمه الله- (الحاكم الثاني لقطر) يقع المشروع على أرض بمساحة (٣.٥٠٠) متر مربع و تبلغ مساحة البناء (٣.٠٠٠) متر مربع و يتكون المشروع من طابق أرضي و ثلاثة طوابق.

التكلفة:

تكلفة البناء: (٣.٠٠٠.٠٠٠) ريال قطري

المجموع: (٣.٠٠٠.٠٠٠) ريال قطري

الأهداف العامة للمشروع:

- العمل على نهضة الأقلية المسلمة في تايلاند
- تأكيد الهوية الإسلامية وتأصيلها لأبناء الأقلية المسلمة في تايلاند.
- الإسهام الفاعل في تأصيل فئات المجتمع المختلفة للقيام

بالرسالة الإسلامية.

- توفير فرص التعليم العالي لمسلمي تايلاند.
- إعداد الجيل الصالح على مستوى عال من الفكر والعلم والثقافة.

الأهداف الخاصة للمشروع:

التخطيط للتعليم التقني وربطه بحاجات التنمية بصورة عضوية وفاعلية.

الإسهام في إقامة نظام تقني معاصر على دعائم أسس الإسلام الأكاديمية والاجتماعية.

سد العجز في اليد العاملة المسلمة.

جعل التعليم يتكيف مع الوضع الجديد الناشئ عن التقدم التكنولوجي.

الجهة الممولة للمشروع:

حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني-رعاه الله- أمير دولة قطر، بواسطة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر.

الجهة المنفذة للمشروع:

رئاسة الكلية الإسلامية جالا تحت إشراف المؤسسة الخيرية الإسلامية للتعليم العالي بجنوب تايلاند.

الفئة المستفيدة من المشروع:

طلبة العلم من أبناء الأقلية المسلمة بتايلاند ودول العالم.

ملاحظة: تم افتتاح المبنيين

مشروع مجمع قطر التعليمي

الدولة: جمهورية النيجر

المدينة: نيامي

الجهة المستفيدة: تقوم بتنفيذ المشروع الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية في دولة الكويت

المشروع: بناء مجمع تعليمي:

بمكرمة أميرية من حضرة صاحب السمو الشيخ/ حمد بن خليفة آل ثاني – حفظه الله ولما عهد من سموه من اهتمام بأحوال المسلمين في كل مكان وكثمرة لزيارة سموه إلى بعض الدول الإفريقية ومنها جمهورية النيجر وتتويجاً لهذه الزيارة وجه سموه وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بتنفيذ مشروع مجمع قطر التعليمي في مدينة نيامي على أرض بمساحة (٢٧١٧) مترًا مربعًا ويحتوي على عشرة مباني منها مدرسة للبنين وأخرى للبنات ومستوصف طبي ومسجد ومكتبة وسكن للطلاب وآخر للبنات وغيرها من المرافق

التكلفة:

- تكلفة البناء: (٧٦٠.٥٤٨)دولار أمريكي
- المجموع: (٧٦٠.٥٤٨)دولار أمريكي

ملاحظة: سيتم وضع حجر الأساس قريبا

مشروع بناء مدرسة للبنات

الدولة: جمهورية جنوب إفريقيا

المدينة: كيب تاون

الجهة المستفيدة: الكلية الإسلامية

المشروع: بناء مدرسة للبنات

بمكرمة أميرية من حضرة صاحب السمو الشيخ/ حمد بن خليفة آل ثاني – حفظه الله ولما عهد من سموه من اهتمام بأحوال المسلمين في كل مكان وكثمرة لزيارة

سموه إلى بعض الدول الإفريقية ومنها جمهورية جنوب إفريقيا وتتويجا لهذه الزيارة وجه سموه وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بتنفيذ مشروع مدرسة للبنات تابعة للكلية الإسلامية في مدينة كيب تاون

التكلفة:

تكلفة البناء: (٦٦٢.١٧٧) دولار أمريكي

المجموع: (٦٦٢.١٧٧) دولار أمريكي

ملاحظة: لازال البناء قيد التنفيذ

بناء وتأثيث مدارس الدوحة الثانوية للبنين والبنات

الدولة: جمهورية موريشيوس.

المدينة: بورت لويس.

الجهة المستفيدة: مجلس الشورى الإسلامي.

المشروع: بناء مدرسة للبنين وأخرى للبنات تتكونان من دور أرضي+ ثلاثة أدوار علوية يدرس في المدرسة حاليا" عدد(٢٠٠) طالب وطالبة، ومن المرشح أن يزيد العدد إلى (٤٠٠) طالب وطالبة، وتقع المدرسة على شارع مهم وهو الشارع الرئيسي الذي يربط المدينة بالمطار.

التكلفة:

تكلفة البناء:(١.٦٠٠.٠٠٠) دولار أمريكي.

تكلفة التأثيث:(٢١٤.٢٩٨) دولار أمريكي

المجموع: (١.٨١٤.٢٩٨) دولار أمريكي

ملاحظة: سيتم افتتاح المشروع قريباً

مساهمة في مشروع المركز الإسلامي و دار الأيتام

الدولة: جمهورية تركمانستان

المدينة: عشقاباد

الجهة المستفيدة: المركز الإسلامي

التكلفة:

-مبلغ المساهمة: (٥٠٠.٠٠٠) دولار أمريكي

المجموع: (٥٠٠.٠٠٠)دولار أمريكي

مشروع توسعة دار القرآن الكريم

الدولة: بلجيكا

المدينة: بروكسل

الجهة المستفيدة: الجمعية الثقافية للتعليم و التربية

المشروع: شراء مبنى لتوسعة دار القرآن الكريم

تقوم الدار بتدريس العلوم الشرعية واللغة العربية وقد تجاوز عدد طلابها (٦٠٠) طالب وطالبة وللمدرسة مسجد تقام فيه الصلوات الخمس والجمعة ولتوسعة المسجد والمدرسة قامت الجمعية بشراء بيت مجاور للمدرسة تصل مساحته إلى (٥٠٠) متر مربع ليكون مسجداً تقام فيه الصلوات الخمس والجمعة والأعياد ويحول المسجد الحالي إلى أقسام للتدريس و مصلى للنساء.

التكلفة: -تكلفة الشراء (٤٢٨.٠٠٠)يورو

المجموع: (٤٢٨.٠٠٠) يورو

ملاحظة: تم الانتهاء من الشراء

مشروع مسجد المركز التعليمي للجالية المسلمة بشمال لندن

الدولة: بريطانيا.

المدينة: لندن.

الجهة المستفيدة: المركز التعليمي للجالية المسلمة بشمال لندن.

المشروع: بناء مسجد المركز.

التكلفة:

تكلفة البناء: (٤٠٠.٠٠٠) جنيه إسترليني.

المجموع: (٤٠٠.٠٠٠)جنيه إسترليني.

ملاحظة: لا زال البناء قيد التنفيذ

الدولة: بريطانيا.

المدينة: لندن.

الجهة المستفيدة: مركز لندن الإسلامي.

المشروع: بناء مسجد المركز.

التكلفة:

المساهمة في تكلفة البناء (٣٠٠.٠٠٠) جنية إسترليني.

المجموع: (٣٠٠.٠٠٠) جنية إسترليني

يقع مسجد شرق لندن في وحدة من أكبر تجمعات المسلمين في بريطانيا إلى الشرق من شارع ليفربول على شارع وايت شابل.

يعتبر مسجد شرق لندن من أنشط المراكز الإسلامية في أوروبا الغربية، حيث يعمره نحو ١٥ ألف شخص أسبوعيا" يستفيدون من جملة المشاريع والخدمات الاجتماعية والتعليمية التي يقدمها المسجد وهو الأمر الذي تميز به مما جلب له الاعتراف الواسع على المستوى المحلي تماما كما على المستويين البريطاني والأوروبي وجعله أنموذجا للمسجد الرسالي.

ملاحظة: تم افتتاح المسجد

الدولة:الولايات المتحدة الأمريكية

الولاية:بنسلفانيا

الجهة المستفيدة:مركز السلام

المشروع: بناء مركز السلام

التكلفة:

- تكلفة البناء (٣٨١.٦٩٠) دولار أمريكي

- المجموع: (٣٨١.٦٩٠)دولار أمريكي

ملاحظة: لازال البناء قيد التنفيذ.

الدولة: بريطانيا.

المدينة: ليستر.

الجهة المستفيدة: المؤسسة الإسلامية في مدينة ليستر

المشروع: بناء مقر معهد ماركفيلد للدراسات الإسلامية

التكلفة:

المساهمة في تكلفة البناء: (٢٠٠.٠٠٠) جينة إسترليني.

المجموع: (٢٠٠.٠٠٠) جينة إسترليني.

في هذا المعهد يمكن استكمال دراستك العليا بالمملكة المتحدة، في جو علمي إسلامي راق، على أيدي كوكبة من الأساتذة المرموقين، وفي البيئة الطبيعية الخلابة للريف الإنجليزي. ويمكن في هذا المعهد الحصول على درجة الماجستير والدكتوراه في مختلف فروع الدراسات الإسلامية.

ملاحظة: تم افتتاح المعهد

بناء وتأثيث كلية قطر للإدارة والاقتصاد

الدولة: تشاد.

المدينة: أنجيميا

الجهة المستفيدة: جامعة الملك فيصل.

المشروع: بناء كلية تتكون من دور أرضي+دور أول

التكلفة:

تكلفة البناء: (٩٦٠.٨٧٢)دولار أمريكي

تكلفة التأثيث:(١٠٥.٠٠٠) دولار أمريكي.

المجموع (١.٠٦٥.٨٧٢) دولار أمريكي.

يتكون المشروع من دور أرضي+ دور أول مساحة المشروع، الدور الأول: (٢.٢٦٣.٨١) متر مربع

الدور الأول:(١.٦٢٠.٠٧) متر مربع، الجملة (٣.٨٨٣.٨٨)

ملاحظة: الافتتاح قريباً

الدولة:كوسوفا

المدينة:برشتينا

الجهة المستفيدة: كلية الدراسات الإسلامية

المشروع:شراء قطعتي أرض

التكلفة:

- تكلفة البناء: (١٦٠.٠٠٠)يورو

- المجموع: (١٦٠.٠٠٠) يورو

ملاحظة: تم شراء قطعتي الأرض.

مساهمة مشروع مسجد صلاح الدين لندن

الدولة: بريطانيا.

المدينة: لندن.

الجهة المستفيدة: أمانة صلاح الدين الخيرية في لندن.

المشروع: بناء مسجد المركز.

التكلفة:

المساهمة في تكلفة البناء: (١٠٠.٠٠٠) جينة إسترليني.

المجموع: (١٠٠.٠٠٠) جينة إسترليني.

الأهداف

- فتح مدرسة لتعليم القرآن.
- كفالة الدعاة إلى الله.
- توزيع وجبات الإفطار في رمضان.
- إقامة الدورات الشرعية في الصيف.
- إقامة الندوات والمحاضرات الإسلامية لتوعية المسلمين.
- إقامة حلقات القرآن الكريم.
- طباعة ونشر التقويمات الإسلامية.
- رعاية أطفال المسلمين المعوقين.
- إغاثة عائلات المهاجرين من المناطق المنكوبة.
- تقديم الخدمات الضرورية للجالية المغتربة.

ملاحظة: تم افتتاح المسجد

مشروع توسعة مركز ميفير الإسلامي

الدولة: بريطانيا

المدينة: لندن

الجهة المستفيدة: مركز ميفير الإسلامي، و هو مركز يقع في قلب العاصمة البريطانية لندن و توجد على بعد مئات حديقة الهايد بارك الشهيرة، كما توجد على بعد مشابهة حديقة الغرين بارك والتي تشمل قصر باكنجهام والقصور الملكية البريطانية المشهورة أما إلى الغرب منه فيقع دوار الطرف الأغر والإكسفورد سيركس ويحيط بالمركز عدد كبير من المؤسسات والشركات والمرافق والسفارات التي يعمل فيها عرب ومسلمون، بالإضافة إلى وجود جالية عربية وإسلامية كبيرة في هذه المنطقة فضلاً عن كون هذه المنطقة منطقة جذب سياحي كبير لعدد كبير من المسلمين وبخاصة العرب منهم ومما يزيد من أهمية المكان عدم وجود مساجد ومراكز إسلامية ولذلك فان هذا المركز يلبي حاجة أعداد كبيرة من المسلمين والمركز عبارة عن عمارة مكونة من ستة طوابق تم شراءها من أجل الخير في قطر وتشتمل المرافق التالية:

- الطابق السفلي: غرفة لصلاة ومطبخ ومكتبة وأماكن للوضوء للرجال و أخرى للنساء.
- الطابق الأرضي: مدخل المركز الرئيسي وقاعة كبيرة للصلاة ومكتب الإدارة ولوحات الإعلانات.
- الطابق الأول: قاعة كبيرة و أخرى صغيرة للصلاة و كذلك المحراب و المنبر(وهي القاعة الأساسية للصلاة يوم الجمعة).
- الطابق الثاني: قاعتين للصلاة و تستخدم إحداهما كمقر لعقد الدورات العلمية المختلفة.
- الطابق الثالث: دار تحفيظ القران الكريم.

- الطابق الرابع: شقة سكنية لإمام المسجد

تم افتتاح المركز بتاريخ ١٣/ ١١/ ١٩٩٧م

المشروع: توسعة المركز

التكلفة:

-تكلفة التوسعة: (٢١٧.٨٧٢) جنيه إسترليني

-المجموع: (٢١٧.٨٧٢) جنيه إسترليني

مشروع كلية الشريعة

الدولة: الهند.

المدينة: كيرالا.

الجهة المستفيدة: الجامعة الإسلامية.

المشروع: بناء كلية الشريعة.

التكلفة:

تكلفة البناء (١١٩.٧١٦) دولار أمريكي.

المجموع: (١١٩.٧١٦) دولار أمريكي.

وتهدف الجامعة إلى إعداد وتخريج العاملين الأتقياء القادرين على قيادة الأمة الإسلامية في عموم الهند علميا "وفكريا".

كانت النواة الأولى للجامعة هي الكلية الإسلامية، وتخرجت فيها خلال السنوات الماضية ٣٥ دفعة من العلماء، وفي عام ١٩٨٠ أنشئت الكلية الإسلامية للبنات وتخرجت فيها ١٤ دفعة.

وفي عام ١٩٩٠ تم إنشاء كلية الدعوة للدراسات العليا وتخرج فيها ١٤ دفعة يتفرغون للدعوة الإسلامية ويقومون بدورهم البناء في الصحوة الإسلامية في الهند.

وفي عام ١٩٩٣ افتتحت كلية أصول الدين، وفي عام ٢٠٠٠م قررت قيادات الصحوة الإسلامية تطوير هذه المعاهد التعليمية بإنشاء جامعة إسلامية تضم الكليات المذكورة إضافة إلى كلية الشريعة وكلية القران وكلية الحديث ومعهد الأئمة والخطباء ومعهد تحفيظ القرآن ومعهد تعليم اللغة العربية ومعهد تدريب المعلمين ومركز البحوث والدراسات الإسلامية ومركز المعلومات والتقنية الحديثة.

ملاحظة: لا زال البناء قيد التنفيذ

مشروع بناء قاعة للمؤتمرات

الدولة: جمهورية جامبيا

المدينة: كانفنغ سير كوندا

الجهة المستفيدة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية (لا يوجد لدينا تعريف عن المجلس)

المشروع: بناء قاعة للمؤتمرات

بمكرمة أميرية من حضرة صاحب السمو الشيخ/ حمد بن خليفة آل ثاني – حفظه الله و لما عهد من سموه من اهتمام بأحوال المسلمين في كل مكان و كثمرة لزيارة سموه إلى بعض الدول الإفريقية ومنها جمهورية جامبيا و تتويجا لهذه الزيارة وجه سموه وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية بتنفيذ مشروع قاعة للمؤتمرات تابعة للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في مدينة باماكو.

التكلفة:

تكلفة البناء: (١٥٩.٢٣٤) دولار أمريكي

المجموع: (١٥٩.٢٣٤) دولار أمريكي

ملاحظة: لازال البناء قيد التنفيذ.

مشروع مطبعة الكتاب الإسلامي

الدولة: جمهورية تتارستان.

المدينة: قازان.

الجهة المستفيدة: الجامعة الإسلامية الروسية.

المشروع: شراء آلات طابعة لطباعة الكتب الإسلامية.

التكلفة:

تكلفة البناء: (١٥٠.٠٠٠) دولار أمريكي.

المجموع: (١٥٠.٠٠٠) دولار أمريكي.

ملاحظة: يتم افتتاح المشروع

مشروع ترميم المركز الإسلامي في مدينة زغرب

الدولة: جمهورية كرواتيا

المدينة: زغرب

الجهة المستفيدة: المشيخة الإسلامية (لا يوجد لدينا تعريف للمشيخة)

المشروع: ترميم المركز الإسلامي

تم افتتاح المركز عام ١٩٧٨م وبعد مرور ١٦ سنة تقرر أن يتم ترميم المركز والمنارة والإصلاح الخارجي الطبقات العازلة وتمديدات الصرف الصحي وتمديدات المياه والتدفئة والكهرباء.

التكلفة: تكلفة الترميم: (١٣٠.٠٠٠) دولار أمريكي

المجموع: (١٣٠.٠٠٠) دولار أمريكي

ملاحظة: لا زال الترميم قيد التنفيذ.

مساهمة في مشروع مقر جمعية إصلاح المسلمين

الدولة: فنلندا.

المدينة: توركو.

الجهة المستفيدة: جمعية إصلاح المسلمين.

المشروع: شراء مبنى مكون من طابقين كمقر للجمعية.

التكلفة: مبلغ المساهمة (١٠٠.٠٠٠) دولار أمريكي

المجموع: (١٠٠.٠٠٠) دولار أمريكي

ملاحظة: تم الانتهاء من البناء

مشروع سكن الطلاب

الدولة: الهند.

المدينة: عمر أباد.

الجهة المستفيدة: جامعة دار السلام.

المشروع: بناء مبنى لسكن الطلاب.

التكلفة:

تكلفة البناء: (٣٥.٠٩٣) دولار أمريكي.

المجموع: (٣٥.٠٩٣) دولار أمريكي.

ملاحظة: تم افتتاح المبنى

مساهمة في مشروع شراء عمارة

الدولة: بريطانيا

المدينة: لندن

الجهة المستفيدة: مجلس التحقيقات الشرعية

أنشئ المجلس عام ١٩٨٩م تحت رعاية مجموعة من العلماء عقد المجلس عدة

مؤتمرات و احتفالات و طبع حوالي ثلاثين كتابا بعدة لغات و وزعت مجانا كما يقوم المجلس بحل المشاكل الزوجية و الزوجية و العائلية من نكاح و طلاق.

المشروع: شراء عمارة

التكلفة: -مبلغ المساهمة: (٢٠.٠٠٠)جنيه إسترليني

المجموع:(٢٠.٠٠٠)جنيه إسترليني

ملاحظة: لم يتم شراء العمارة حتى الآن

مشروع مسجد في جزيرة كرك

الدولة: جمهورية كرواتيا

المدينة: زغرب

الجهة المستيفدة: المشيخة الإسلامية

المشروع: مسجد في مدينة كرك

تقع جزيرة كرك على شمال البحر الادرياتيكي وتبعد عن اليابسة(٥٠)كيلو يعيش فيها حوالي(٨٥٠) مسلم في (١٧٠) منزل وأصبحت الحاجة ضرورية لإقامة مسجد في هذه الجزيرة تقام فيه الصلوات الخمس والأنشطة الدينية الأخرى وفصل تعليمي ويقع المسجد في الطابق الأرضي من عمارة سكنية مكونة من طابقين + طابق ارضي، تم تصميم المساحة المراد شرائها في المبنى لتكون مسجد و فصل تعليمي و ملحقاته بمساحة(٥٥.٥٣) متر مربع.

التكلفة:

- تكلفة الترميم:(٧٠.٠٠٠) دولار أمريكي
- المجموع:(٧٠.٠٠٠) دولار أمريكي

١) ملاحظة: لم يتم التنفيذ حتى الآن.

* * *